دورية دولية محكمة

قضايا آسيوية

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B رقم التسجيل:

مجلة قضايا آسيوية

المركز الديمقراطي العربي

Asian issues

International scientific periodical journal

ISSN 2629-6616
VR.3373.6327.B

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

مجلة قضايا آسيوية

عنوان المجلة:

قضايا آسيوية

Journal of Asian Issues

دورية دولية محكمة

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2629-6616

العدد الثامن أفريل 2021

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين-ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي جزء منها أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة للمركز الديمقراطي العربي

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسة والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 GensingerStr: 112

Tel: 0049-Code Germany

54884375 -030

91499898 -030

86450098 -030

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail : https://democraticac.de/

رئيس المركز:

أ.عمار شرعان

رئيس هيئة التحرير:

الدكتورة عبلة مزوزي

أستاذة العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

نواب رئيس التحرير:

- د. جمال الفاضي – أستاذ العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة فلسطين
- د عائشة محايدي – أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر

هيئة التحرير

- د. بن مبهوب نسرين -جامعة الجزائر3-الجزائر.
- د.كعبوش الحواس – باحث في الدراسات الآسيوية/ جامعة الجزائر3
- د. نصر الدين مختاري- باحث في العلاقات الدولية، تخصص دراسات إقليمية/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- أ. أسماء بن مشيح – أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة تيزي وزو/الجزائر
- وفاء بوكابوس – باحثة في العلوم السياسة والعلاقات الدولية جامعة المنار/تونس
- أ. محمد بلعيشة – باحث في الدراسات الآسيوية/جامعة الجزائر3

أعضاء اللجنة العلمية:

1. أ.د. نورهان الشيخ –أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
2. أ.د. فاطمة الزهراء بودرهم – متخصصة بشؤون المرأة والعلوم السياسية جامعة المسيلة/الجزائر.
3. أ.د. ابتسام محمد العامري – مدير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – العراق.
4. أ.د. دلال بحري –أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة 1/الجزائر.
5. د. عبد القادر دندن-أستاذ العلاقات الدولية-جامعة عنابة-الجزائر.
6. د. حنان رزايقية-دكتوراه في العلوم السياسية جامعة الجزائر-3-.
7. د. جمال فاضي – باحث في الشؤون السياسية ومحاضر غير متفرغ في عدة جامعات.
8. د. عمايدي عائشة –أستاذة القانون الدولي العام جامعة عنابة/الجزائر.
9. د. حسام الدين بوعيسي – متخصص في الشؤون الامنية الدولية جامعة المسيلة/الجزائر.
10. د. أحمدي بوالعلي بوجلطية –أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
11. د. العربي فاروق –أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر-3-
12. د. سليم عاشور –أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة بالمسيلة/الجزائر.
13. د. سميرة سليمان – متخصصة في شؤون الادارة الدولية جامعة قسنطينة/الجزائر.
14. د. حارث قحطان عبدالله – زميل باحث في المركز الديمقراطي العربي – العراق.
15. د. عبد القادر شاقوري –أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الشلف/الجزائر.
16. د. فاطمة صفراوي –أستاذة العلوم السياسية والقانون العام جامعة سوسة /تونس.
17. د. جلال حمس عبدالله – متخصص في الاقتصاد والمالية العامة – جامعة المنصورة/مصر.
18. د. محمد الأمير أحمد – متخصص في التاريخ الحديث والمعاصر – مصر.
19. د. نزيهة شاوش - علم الاجتماع تخصص الادارة والعمل/ جامعة بسكرة-الجزائر.

20.د. ميثم منفي كاظم العميري-كلية القانون-جامعة بابل-العراق.

21.د.بن ميهوب نسرين -جامعة الجزائر3- الجزائر.

22.أ.م.د. وحيد أنعام كاكاني-وزارة التربية العراقية مديرية تربية ديالى-العراق.

23. د.إلياس كتاوي، جامعة الجزائر-3-الجزائر.

24.د.كعبوش الحواس، جامعة الجزائر-3-، الجزائر.

25. د. نصر الدين مختاري المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

26. د. محمد أمين سويعد، جامعة الجزائر-3-، الجزائر.

27.د. سالمي العيفة أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر 3/ الجزائر.

28.د. عمراوي بوعمراوي متخصص في العلوم السياسية فلسطين.

29.د محمد الشيخ رئيس قسم العلوم السياسية جامعة الجفرة/ ليبيا .

30.د كمال شطاب أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة المسيلة/الجزائر

31.د فؤاد الربيع دكتور في العلاقات الدولية و القانون الدولي/المغرب

الفهرس

الفهرس

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	الافتتاحية (د. حنان رزايقية)	1
	الدراسات	
02	الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس بمدينة تعزودور الإدارة في التخفيف منها (عائدة محمد مكرد العريقي)	3
03	الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة كل من الصين والجزائر- (ط.د حورية قصعة، ط.د سهام حدادة)	32
04	أزمة حرية الإعلام والصحافة بماليزيا و آفاق الحل الممكنة (د. المحجوب لال)	53
05	الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن(1920-1967م)دراسة تاريخية (الباحث علي علي محمد بدر)	66
06	تأثير الفواعل الداخلية على السياسة الخارجية العراقية تجاه بلدان الخليج العربي بعد 2003 (الباحثة نهى جاسم حسين ، أ. م. د جمال طه علي)	91
	ترجمات	
07	بحر الصين الجنوبي والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (ترجمة : سُرى فؤاد عبدالكريم)	112
	دولة العدد	
07	الجمهورية اللبنانية (صبار محمد رضى)	135
	قراءة في كتاب	
08	قراءة في كتاب: قراءة في كتاب: الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية (د.محمد بلعيشة)	143

الإفتتاحية

الكلمة الافتتاحية للعدد

إلى أين يتجه شكل البيئة الدولية؟

كثر الحديث في الفترة الراهنة عن تراجع الهيمنة الأمريكية واختلال ميزان القوى لصالح الكتلة الشرقية –الصين تحديداً-، سواء كان ذلك على المستوى الأكاديمي أو السياسي بين مؤيد لهذا الرأي ومعارض لذلك، انطلاقا من اعتبار الولايات المتحدة مازالت تهيمن على مختلف مؤشرات القوة، ولعل من أهم تلك التنبؤات المؤيدة للرأي القائل بتراجع القوة الأمريكية، كانت بداية من نهاية ثمانينات القرن الماضي، مع كتاب بول كينيدي حول نشوء وسقوط القوى العظمى، الذي أشار فيه إلى تعرض القوة الأمريكية لنفس المشكلات التي تعرضت لها القوى العظمى السابقة، وشبه الوضع الأمريكي بالوضع البريطاني ما قبل الحرب العالمية الأولى.

يحيل الحديث عن تحول القوة في القرن الواحد والعشرون غالباً، للحديث عن نهوض آسيا، أو ما يطلق عليه جوزيف ناي في كتابه "مستقبل القوة " The Future of Power" " مفهوم "تعافي آسيا" أو "عودة آسيا"، انطلاقاً من اعتبار أن أكثر من نصف سكان العالم عاشوا في آسيا وكانوا ينتجون أكثر من نصف إنتاج العالم خلال القرن التاسع عشر، غير أن جوزيف ناي لا يرجح أن يكون القرن الواحد والعشرين قرن تراجع الهيمنة الأمريكية، فحسبه ستبقى الولايات المتحدة أقوى دولة في القرن الحادي والعشرين، ولكن هذا لا يعني هيمنتها، وهو ما يدعمه الأستاذ وليد عبد الحي في كتابه "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي" الذي يستبعد فيه مسألة النمو المتسارع للقوة الصينية لتحقق مركز متقدم في شبكة العلاقات الدولية على حد تعبيره، والذي يرى بأن أغلب الدراسات المؤيدة لفكرة تراجع القوة الأمريكية لاسيما الدراسات الأمريكية تقف وراءها دوافع سياسية تهدف لحصار الصين قبل أن تصبح قوة عظمى تهدد العرش الأمريكي، أو أنها دراسات تنظر لمؤشرات الصعود والسقوط من زاوية واحدة.

فتاريخ صعود وسقوط القوى العظمى، يعبر عن مدى تفوق إحدى الدول بمواردها التي تشكل مؤشرات القوة لتحقيق الهيمنة، وبالتالي كيف يمكن الحديث عن صعود صيني في المدى القريب ، وهي لم تحقق التفوق في أي مجال من مجالات القوة ، في مقابل سيطرة الولايات المتحدة على القوة الشاملة غير أن هذا لا يعني ثبات المعطيات لصالح طرف على حساب الطرف الآخر، خاصة في ظل معرفة أن السياسة هي فن الممكن، وأن فواعل ومتغيرات التأثير في السياسة العالمية تغيرت، فلم تعد الدولة الفاعل الوحيد والأهم –أزمة كورونا خير مثال على ذلك-، ولم تعد القوة الصلبة الأداة الأكثر تأثيراً في الساحة الدولية.

غير أن ما يثير الاهتمام في هذا الصدد ليس فقط تحول القوة لصالح طرف على حساب طرف أخر، وإنما تداعيات هذا التحول، بمعنى الحديث عن ملامح العالم في الفترة اللاحقة لذلك، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا "كيف سيكون العالم إثر سقوط أو تراجع الهيمنة الأمريكية؟"، هل سنكون أمام حرب عالمية جديدة؟، وهل سنكون أمام قوة مهيمنة واحدة أو متعددة الأطراف ؟، هل ستكون العودة لصالح الصين فقط؟ أم لصالح دول شرق آسيا جميعاً، ..؟، أو إلى القارة الأسيوية ككل؟ وهل ستعمل هذه القوة على الاندماج ضمن النظام السائد؟ أم ستعمل على تغيير قواعد النظام؟ هل سنكون أمام نظام عالمي جديد مخالف أو مشابه للنظام الرأسمالي؟، أم أنه يجب التسليم بطروحات فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ وتطور البشرية عند الرأسمالية والقيم الليبرالية؟، وهل من الممكن أن تحقق أي قيم أخرى ما حققته القيم الليبرالية والرأسمالية من جذب وإشعاع عالمي؟ خاصة إذا علمنا أن القوة الناعمة وحتى الذكية أصبحت أكثر جذباً في تحقيق النتائج المرغوبة بالنسبة للسياسات العالمية في العصر الحالي، وأخيراً وليس آخراً فإن سلمنا بفرضية إمكانية تغير ملامح النظام العالمي، هل سيحمل النظام الجديد قيم براقة تخفي في طياتها وحشية واستغلال كما فعل النظام الرأسمالي منذ انطلاقه وإلى غاية الفترة الحالية؟ أم أن البيئة الآسيوية بكل متغيراتها وفواعلها وظواهرها التي باتت تؤثرا تأثيرا كبيرا على التوازنات الدولية هي مصدر لتغير مستقبلي للنظام الولي ولكل أشكال التوازنات الكلاسيكية؟

كل هذه التساؤلات وغيرها تلقي بأعبائها على كاهل الباحثين والمستشرفين للغوص في غمراها والبحث في أسرارها، وإن كان الجزم بحالة من الحالات غير ممكن، وبناءً على ذلك فإن مجلة قضايا آسيوية مختصة في البحث في أهم القضايا الآسيوية التي تساهم في إزالة الغموض عن جزء من أجزاء الحقيقة العلمية المرتبطة بما سبق ذكره.

الدكتورة حنان رزايقية

جامعة الجزائر 3

الدراسات

الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس بمدينة تعز ودور الإدارة في التخفيف منها

The Negative Effects of the war on the Yemeni School Students in Taiz and the Role of the Administration in mitigating these effects

عائدة محمد مكرد العريقي

أستاذ الإدارة والتخطيط التربوي المشارك- قسم أصول التربية- كلية التربية- جامعة تعز- اليمن

ايميل: aidamukred@gmail.com

الملخص :

هدف البحث إلى التعرف على الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس بمدينة تعز من وجهة نظر المعلمين والمعلمات بالمدارس الحكومية والأهلية، وكذا معرفة دور إدارات المدارس في التخفيف من هذه الآثار، وتكونت عينة البحث من(276) معلما ومعلمة، و(24) مديرا تم اختيارهم من (24) مدرسة حكومية وأهلية، اختيرت بطريقة عشوائية من الثلاث المديريات بمدينة تعز:(القاهرة، المظفر، صالة)، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، مستعينة بالاستبانة أداة للبحث، وأظهرت نتائج البحث أن الحرب في اليمن أثرت تأثيراً سلبياً على طلبة المدارس، وجاء هذا التأثير بدرجة متوسطة، وأظهرت النتائج أيضا أنه لم تقم أي إدارة من إدارات المدارس الحكومية والأهلية بتنفيذ أي برنامج للطلبة للتخفيف من آثار الحرب في أي مجال من مجالات البحث: (السلوكية- النفسية- الاجتماعية- التعليمية) باستثناء مدرسة أهلية وبنسبة (8%) من المدارس الأهلية بالمديريات الثلاث عينة البحث، واقتصرت على تقديم برنامج دعم نفسي للطلبة، وخرج البحث بعدد من التوصيات لمكتب التربية والتعليم وإدارات المدارس بمدينة تعز والتي من شأنها الإسهام في التخفيف من هذه الآثار على الطلبة.

الكلمات المفتاحية: آثار الحرب- الطلبة – دور الإدارة.

ABSTRACT:

This research aims to identify the negative effects of the war in Yemen on school students in Taiz city from the point of view of male and female teachers in public and private schools, as well as knowledge of the role of school administrations in mitigating these effects. The research sample consists of (276) teachers and (24) principals selected from (24) governmental and private schools chosen randomly from the three directorates in Taiz city (Cairo, Al-Mudhaffar, Sala).The researcher uses the descriptive approach together with a questionnaire. The results shows that the war in Yemen has a negative impact of a moderate degree on school students, The results also show that the government and private schools departments has not implemented any program for the students to mitigate the effects of war in any field (Behavioral-psychological-social-educational) with the exception of a private school and with a percentage (8%) of the private schools in the three directorates. The research sample is limited to providing a psychological support program for the students, The research comes out with a number of recommendations for the Education Office and school administrations in Taiz city, which would contribute to mitigating these effects on students.

Key words: the effects of war, students, role of administrations.

مقدمة:

الحروب والصراعات المسلحة ليست وليدة اليوم، فقد عرفت المجتمعات البشرية منذ نشأتها حروب ونزاعات خلفت معاناة ومآسي في حق الإنسانية وهذا عائدا إلى غريزة الإنسان في السيطرة والتملك واستخدام القوة دون الاستناد إلى أية قواعد وضوابط تحكمه سواء كانت قانونية أو أخلاقية(1)،إلا أنه منذ الحرب العالمية الثانية انخفض العدد الفعلي للنزاعات وعدد المدنيين المتأثرين بالنزاع إلى حد كبير، ومع ذلك فإن الإدراك العام هو أن العالم يعيش وسط نزاعات وأزمات مدمرة وغير مسبوقة، وأصبحت هذه النزاعات في أنحاء متعددة من العالم أكثر طولا تدمر الحياة المدنية(2)

والمنطقة العربية من المناطق التي تشهد تصاعد وتيرة الحرب والنزاعات، وتأتي اليمن كإحدى دول المنطقة التي طال فيها أمد الحرب، فقد دخلت حرب اليمن المدمرة عامها السابع محدثة الكثير من الانعكاسات والآثار السلبية في المجتمع اليمني، حيث أشارت دراسة علمية أجراها المرصد اليمني لحقوق الإنسان عام 2017م(3) إلى إن الحرب في اليمن خلفت خسائر مروعة فقد أطاحت بمنجزات خمسة عقود ونيف من التنمية لتنقل اليمن إلى الوراء خمسين عاما، وأصبحت اليمن غارقة في أزمة إنسانية، فالمدنيون في حاجة إلى مساعدة عاجلة لحماية حياتهم وحقوقهم الأساسية، فهناك(21,2) مليون شخص في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية منهم(14,4) مليون شخص غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية، ويعاني(7,6) ملايين من الأشخاص من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي إن حوالي أربعة من أصل خمسة يمنيين بحاجة إلى مساعدة إنسانية ، أما على مستوى التعليم فقد أشارت دراسة أجراها مركز الدراسات والإعلام التربوي بداية الحرب(4) إن الحرب أدت إلى إغلاق(3700) مدرسة في عموم الجمهورية ما يمثل ربع مدارس الجمهورية مما تسبب في حرمان قرابة(108) ملايين من الطلبة من مواصلة التعليم وإكمال العام الدراسي 2015/2014م، وتم اعتماد نتائجهم بناء على نتائج الفصل الدراسي الأول للعام ذاته، كما ألحقت الحرب أضرارا مختلفة في أكثر من(1515) مدرسة منها(195) مدرسة تدمرت كليا و(720) تضررت بشكل جزئي، فيما استخدمت قرابة (466) مدرسة مراكز لإيواء النازحين، واستخدمت (134) مدرسة لأعمال عسكرية، وإن(70%) من المدارس المتضررة هي مدارس مراكز المدن، كما تعرض عدد كبير من مكاتب التربية والتعليم في المحافظات والمديريات لأضرار مختلفة، وتعرضت كثير منها للنهب والسلب، وإتلاف بعض الوثائق الخاصة بالطلاب .

وكشف تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف"،2019(5) بشأن التعليم في اليمن أن نحو(500) ألف طفل يمني انقطعوا عن الدراسة منذ تصاعد الصراع مؤخرا، ليضافوا إلى مليون طفل يمني أصبحوا خارج المنظومة التعليمية منذ بدء الحرب بالبلاد عام 2015م، وأن المنظومة التعليمية في اليمن تأثرت بشكل كبير بسبب عدة عوامل منها التوقف عن صرف رواتب الكوادر التعليمية العاملة في ثلاثة أرباع المدارس الحكومية، وأن للتجنيد دور في تسرب الأطفال من مدارسهم، إضافة إلى الفقر الذي جعل عمالة

الأطفال الذكور في الشوارع أمرا عاديا، أما الفتيات فقد كشف التقرير أن مسح أجري عام 2016م في ست محافظات وأظهر أن ما يقارب من ثلاثة أرباع النساء تزوجن قبل سن 18 سنة في حين تزوج نصفهن تقريبا قبل بلوغهن سن 15 سنة، وأن النزاع المتواصل تسبب في حرمان ملايين الأطفال في اليمن من حقهم في التعليم، وأن العنف والنزوح والهجمات التي تتعرض لها المدارس يحول دون وصول العديد من الأطفال إلى المدارس.

وتعد محافظة تعز من أكثر المحافظات اليمنية تضررا جراء الحرب، وهذا ما أكدته دراسة مركز الدراسات والإعلام التربوي (6) أن محافظة تعز من أكثر المحافظات تضررا في الجانب التعليمي خصوصا إذا ما قارنا حجم الضرر الحاصل في المباني المدرسية بعدد الطلبة الذين يرتادونها، وإذا ما أخذنا في الحسبان أن الحرب لم تضع أوزارها بعد في المحافظة، وقد بلغ عدد المدارس المدمرة تدميراً كلياً بمحافظة تعز(18) مدرسة و(78) مدرسة مدمرة تدميراً جزئياً و(79) مدرسة تستخدم لإيواء النازحين و(50) مدرسة تستخدم لأعمال عسكرية، ومع أن هذا الوضع تغير قليلا حيث تم إصلاح وترميم بعض تلك المدارس وعودة الحياة التعليمية إليها، كما تم افتتاح مباني تعويضية عن تلك المدارس المدمرة التي مازالت تحت خط النيران، إلا إن تأثير الحرب مازال مستمراً.

مشكلة البحث:

يتضح مما سبق أن الحرب في اليمن تركت آثارها السلبية على مختلف جوانب الحياة وفي مقدمته قطاع التعليم ويأتي طلبة المدارس كأحد أهم أركان العملية التعليمة تأثراً، وهذا ما تأكد للباحثة من خلال مناقشة بعض المواضيع التربوية أثناء تدريسها لطلبة الماجستير والدكتوراه الذين معظمهم من التربويين(مديري مدارس، موجهين، معلمين) حيث ابدوا قلقهم على مستقبل الطلبة لما لاحظوا من تغير غير مرغوب طرأ عليهم فترة الحرب في جوانب متعددة من شخصياتهم وسلوكهم ومستواهم العلمي، إضافة إلى توصيات بعض الدراسات كدراسة العزيز وسنان(7)التي أوصت بضرورة إجراء دراسات علمية للآثار النفسية والاجتماعية للحروب والصراعات على طلبة المدارس في اليمن، ونظر لعدم وجود دراسة أو بحث علمي على حد علم الباحثة لرصد الآثار السلبية للحرب على طلبة المدارس ولاسيما أن الحرب في اليمن مازالت مستمرة ولا تلوح أي نهاية لها باستثناء دراسة واحدة أجريت في أمانة العاصمة صنعاء واقتصرت على معرفة أثر الحروب والصراعات المسلحة في التحصيل الدراسي وتوصلت إلى إن للحروب والصراعات المسلحة أثراً كبيراً في التحصيل الدراسي للتلاميذ ودافعتهم نحو التعليم وفي سلوكياتهم واهتمام الأهل بهم (8)، وبالتالي تحددت مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس الحكومية والأهلية بمدينة تعز من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(05. 0) في الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس من وجهة نظر المعلمين والمعلمات تعزى لمتغير النوع:(معلمين، معلمات) ونوع المدرسة:(حكومي ، أهلي) والمديرية:(القاهرة ، المظفر ، صالة)؟

3- ما دور إدارة المدرسية في التخفيف من الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس الحكومية والأهلية من وجهة نظر مديري المدارس؟

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف إلى:

- الآثار السلبية للحرب على طلبة المدارس الحكومية والأهلية بمدينة تعز من وجهة نظر المعلمين والمعلمات.

- الفروق في الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس من وجهة نظر المعلمين والمعلمات وفقا لمتغير النوع:(معلمين، معلمات) ونوع المدرسة:(حكومي ، أهلي) والمديرية:(القاهرة ، المظفر ، صالة) .

- دور الإدارة المدرسية في التخفيف من الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس الحكومية والأهلية من وجهة نظر مديري المدارس.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أنه:

- يتناول موضوعا جديدا حيث طالت فترة الحرب التي تعيشها اليمن مما تولد عنها انعكاسات وآثار سلبية في العديد من فئات المجتمع، ويأتي طلبة المدارس كأهم شريحة في المجتمع تأثرا بهذه الحرب، لذا يعد الوقوف على الآثار السلبية لهذه الحرب على طلبة المدارس أمرا بالغ الأهمية.

- يعد هذا البحث من البحوث والدراسات الحيوية التي تتلمس المشكلات الحقيقية التي يعيشها المجتمع اليمني اليوم.

- قد تسهم نتائج البحث في تقديم صورة واضحة لمديري المدارس عن مستوى جهودهم في التخفيف من الآثار السلبية للحرب على طلبتهم ومن ثم تحسين هذه الجهود .

- قد تسهم نتائج البحث في تقديم صورة واضحة للآثار السلبية للحرب على طلبة المدارس مما يساعد وزارة التربية والتعليم ووزارة الإعلام والمنظمات المجتمعية للتخطيط لبرامج نفسية إرشادية للتخفيف من هذه الآثار.

- قد تسهم نتائج البحث في استشعار وزارة التربية والتعليم ممثلة بمكتب التربية بمدينة تعز للقيام بتفعيل دور الأخصائي النفسي والاجتماعي بالمدارس للتخفيف من هذه الآثار.

- قد يفتح هذا البحث مجالاً لبحوث أخرى، كما قد يستفيد منه باحثون آخرون سواء في جانبه النظري أو ما توصل إليه من نتائج .

حدود البحث:

يقتصر البحث على الحدود الآتية:

موضوعيا: الآثار السلبية للحرب على الطلبة في الجوانب:(السلوكية – النفسية – الاجتماعية – التعليمية).

زمانيا: العام الدراسي 2021/2020م.

مكانيا: المدارس الحكومية والأهلية بمديرية:(القاهرة- المظفر- صالة) مدينة تعز.

بشريا: المعلمين والمعلمات والمديرين.

مصطلحات البحث :

تعرف الآثار السلبية للحرب إجرائياً بأنها " تغير غير مرغوب طرأ على الطلبة:(ذكور- إناث) نتيجة الحرب وانعكس على سلوكهم وتصرفاتهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، وذلك في العديد من الجوانب:(السلوكية- النفسية- الاجتماعية- التعليمية)" .

وتعرف مدينة تعز إجرائيا بأنها" مركز محافظة تعز أكبر محافظات اليمن سكانا وتعد ثالث مدينة يمنية من حيث عدد السكان وتضم ثلاث مديريات وهي: القاهرة، صالة، المظفر، وتعد مديرية المظفر أكبر مديريات المدينة من حيث عدد السكان، تليها مديرية صالة، بينما تأتي مديرية القاهرة أقل مديريات المدينة من حيث عدد السكان"

ويعرف دور الإدارة المدرسية إجرائيا بأنه" المهام والمسؤوليات والخدمات التي تقوم بها إدارة المدرسة ممثلة بمديرها وطاقمها الإداري والفني، وتكون على هيئة برامج وأنشطة وفعاليات هدفها الأساسي احتواء الطلبة وإخراجهم من الحالة التي تركتها الحرب فيهم سواء بالجوانب التعليمية أو النفسية أو السلوكية أو الاجتماعية.

الخلفية النظرية للبحث والدراسات السابقة

- مفهوم الحرب:

يطلق البعض مصطلح الحرب على الصراع أو النزاع حيث يعرف الحرب بأنها" عبارة عن صراع بين طرفيين أو أكثر بحيث يكون هدف أحد الأطراف تدمير الطرف الأخر أو الأطراف الأخرى"(9)،كما تعرف بأنها" صراع مسلح بين فريقين متنازعين يستعمل فيها كل فريق جميع ما لديه من وسائل الدمار للدفاع عن مصالحة وحقوقه أو لفرض إرادته على الغير(10)، ويعرفها أخر بأنها" نتاج فشل في حل الخلافات بالطرق السليمة والدبلوماسية، وعدم كبح الرغبات في السيطرة وبسط النفوذ على الغير، مما يؤدي إلى اللجوء إلى القوة واستخدام السلاح كوسيلة لتحقيق الغاية أو الهدف المراد" (11)،أما القانون الدولي فيرى أن الحرب تختلف عن النزاع فالتعريف التقليدي للحرب هو أنها عبارة عن" نزاع مسلح بين فريقين من دولتين مختلفتين إذ تدافع فيها الدولة المتحاربة عن مصالحها وأهدافها وحقوقها ولا تكون الحرب إلا بين الدول، أما النزاع الذي يقع بين جماعتين من نفس الدولة أو النزاع الذي يقوم به مجموعة من الأشخاص ضد حكومة الدولة التي يقيمون فيها فلا يعد حربا ولا علاقة للقانون الدولي به وإنما يخضع للقانون الجنائي، أما التعريف الحديث للحرب فقد تم توسيعه ليشمل على أي نزاع مسلح ولو لم تتوافر فيه عناصر التعريف التقليدي من امتلاك الجماعة المسلحة لصفة الدولة وأن كان النزاع قائم من قبل دولة لحسابها الخاص وليس لغرض جماعي كما أصبحت النزاعات ا أهلية التي تحدث في نفس الدولة تندرج تحت مسمى الحرب(12).

-آثار الحرب و انعكاساتها:

للحرب آثار وانعكاسات سلبية متعددة على جميع فئات المجتمع وعلى مستوى كل مجال من مجالات الحياة ومن هذه الآثار:

أولاً: الآثار النفسية :

تترك الحروب والنزاعات آثار نفسية على الفرد ومن هذه الآثار ما أشارت إليه دراسة منصور(13) من أن الحرب تولد لدى الفرد القلق الوجودي، ويتمثل في القلق الزائد على الوطن والشعور بالعداوة من الجار والشقيق، والشعور بعدم الأمان والخوف من المستقبل، كما تؤدي إلى انتشار حالات الاكتئاب الشديد المتمثل في انخفاض تقدير الذات والمشاعر المتناقضة تجاه الناس والوحدة النفسية كما توصلت دراسة حصة(14) إلى إن الخوف الزائد وتجنب المواجهة والنظرة التشاؤمية للمستقبل والحياة وتقلبات المزاج والعواطف واضطرابات الكلام، وكثرة الحركة وعدم الاستقرار والانطواء والعنف والعدوان وازدياد التنبيه للمؤثرات الخارجية من أبرز ردود الأفعال والمضاعفات النفسية التي تخلقها الحرب على ضحاياها وأظهرت دراسة أبو السعود(15) إن الأطفال يعانون من الاضطرابات النفسية نتيجة للنزاع المسلح والحرب

وأن الاضطرابات الأكثر شيوعا هو اضطراب ما بعد الصدمة، وإن الأطفال الذين شهدوا الصراعات المسلحة وطرق أذهانهم دوي القنابل والصواريخ وعاشوا الفزع واليتم ظهرت لديهم اضطرابات ما بعد الصدمة والتبول اللإرادي، والمخاوف بمختلف أنواعها والاكتئاب والقلق، أما الشباب فهم أكثر مرحلة عمرية شاركت بفاعلية في الحرب، ولذلك حصدوا أغلب التداعيات السلبية والإيجابية فأجبر بعضهم على التعايش مع فقدانه الكثير من أصدقائه أو التعايش مع إعاقة جسدية دائمة أيضا، وتوقف العديد منهم عن التحصيل العلمي بسبب مشاكل الحرب، ومؤخرا انتمى أغلبهم إلى جماعات مسلحة، وضعف ارتباطه بالأسرة مما جعله فريسة سهلة للإدمان والاستقطاب لجهة ما دون أخرى، أما عن الكبار فإن القلق والخوف والترمل وفقد بعض أفراد الأسرة والنزوح والتغيير السريع في الكثير من أوجه الحياة وضعهم تحت تأثير الكثير من الضغط والقلق والاكتئاب، أما دراسة التركماني(16) فقد تناولت حقوق الطفل في ظل الاحتلال وتوصلت إلى أن تعرض الأطفال والمراهقين للحرب يولد عندهم العديد من الحالات النفسية كالقلق وتأخر النمو واضطراب النوم والكوابيس، وفقدان الشهية والميل إلى العزلة وعدم الرغبة في اللعب، وصعوبة التعلم والسلوك العدواني، كما أن فقدان الوالدين والأقرباء يسبب تغيير مسارات حياة الأطفال تغييراً جذريا ويترك عواقب اجتماعية ونفسية بعيدة المدى تتجسد بآلام وأحزان لا تزول، كما أن تعرض الأطفال في سن المراهقة للنزاعات المسلحة تعرقل نماء شخصيتهم ويدمر مستقبلهم.

ثانيا: الآثار الصحية:

من آثار الحرب في الصحة البدنية الوفاة والإعاقة على نطاق واسع ليس بين المقاتلين فحسب، ولكن أيضا في صفوف المدنيين وقد تستمر حالات الوفاة والمرض والإصابة طويلا، كما أن الألغام الأرضية غير المتفجرة وغير المعلمة هي السبب الرئيسي للوفيات والإصابات، ويأتي بعده سوء التغذية والتقزم والمجاعة، وآثار صحية أخرى للحرب وخصوصا بين النازحين(17)كما أشارت دراسة علمية(18) إلى أن الحرب أخذت بحال معظم المستشفيات والمراكز الصحية وأحدثت معاناة بالغة بالمواطنين في الحصول على العلاج مع انتشار الأمراض،ويواجه السكان مشكلات صحية خطيرة تتمثل في الافتقار للوصول للخدمات الطبية الضرورية للحياة والرعاية اللازمة للأمراض القابلة للعلاج، كما أن الهجمات التي تتعرض لها المستشفيات والمرافق الصحية والعاملين في المجال الطبي والمؤسسات الإنسانية تعرقل وصول المدنين إلى أماكن الرعاية الصحية، كما أن من تأثيرات الحروب والصراعات المهمة تحويل الصرف من الموازنة العامة على الصحة لصالح ميزانية الحروب . ومن الآثار الصحية التي تترتب على الحروب والنزاعات أيضا وترتبط بتدهور العملية التعليمية الصحة الجسدية ففي مناطق النزاعات تستشري الأمراض المرتبطة بالفقر وسوء التغذية فالملاريا لا تجد مرتعا إلا في الأجسام التي أنهكها الجوع والفقر ، وتجد الأوبئة مسرحا للانتشار السريع(19).

ثالثا: الآثار الاجتماعية:

من الآثار الاجتماعية التي تتركها الحروب ما أشارت إليه دراسة السباعي(20) إلى إن الحرب تسبب تفكك الأسر وتشتت أفرادها هروبا من مناطق الصراعات إلى مناطق آمنة مما يولد لدى الأطفال شعوراً بعدم الاستقرار والخوف، وأن الأطفال يعانون أكثر من البالغين من هذه الآثار بل وتلازمهم فترة طويلة من الزمن إن لم يجدوا الرعاية والعناية المناسبة وأن هذه الآثار تنعكس على سلوكهم ونمط حياتهم، كما أظهرت دراسة سالمين(21) إلى إن للحرب آثارها الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة في جميع فئات السكان داخل المجتمع من أطفال وشباب ومسنين، وإن الأطفال أكثر الفئات تضررا، ومن أبرز هذه الآثار النزوح من منطقة السكن وما يتبع ذلك من أعباء على الأسرة وأفرادها وفقدان عائل الأسرة لعمله، وفي ظل الرعاية الاجتماعية الضعيفة فإن مصير الطفل في كثير من الأحيان هو ترك المدرسة والانخراط في سوق العمالة أو دخول عالم التسول لكسب لقمة العيش، وإن لم يكن فالانحراف عن جادة الصواب وإدمان المخدرات، كما أن من تلك الآثار أيضا انهيار القيم والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالحق والخير والحلال والحرام أمام عيني الطفل عندما يشاهد أعمال القتل والسرقة والنهب وحمل السلاح والاستهانة بالنفس البشرية، وكذا التحاق المئات من الأطفال بالمليشيات المسلحة التي تعمل على استغلال ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية،

وتأتي النساء كإحدى ضحايا الحرب تأثرا فقد أظهرت دراسة الحرباوي وخليل(22) إلى أن النزاعات المسلحة تؤدي إلى تفتيت البنى الاجتماعية داخل المجتمع وزيادة العنف الموجه ضد النساء داخل العائلة وفي أوساط المجتمع، ونتيجة لانخراط الرجال في القتال فجأة تجد المرأة نفسها وحيدة أمام مسؤولية جسيمة لا تكون في أغلب الأحيان مستعدة لها، فهي توفر الإعالة والحماية لعائلتها في ظروف استثنائية مضطربة، وترهق النساء نفسيا وجسديا جراء هذا العبء الجديد الثقيل، فمن ناحية يقع عليها عبء القلق النفسي على الأزواج والأبناء الذين يقاتلون أو يختفون دون أن تعرف أخبارهم، وعليها أن تقلق على سلامتها وسلامة من تبقى لديها من أفراد العائلة، ومن ناحية أخرى ترهق المرأة جسديا لأنه يصبح لزاما عليها القيام بأعباء مضاعفة داخل المنزل وخارجه، فقد تضطر إلى اقتحام سوق العمل، ونظرا لعدم تأهيل الكثير منهن تضطر للعمل بأعمال هامشية وربما مهينة تمتهن الكرامة الإنسانية، فقد يصل الحال ببعضهن إلى مبادلة الجنس بالطعام أو العمل بالدعارة لتوفير متطلبات استمرار الحياة، ويؤدي هذا الإرهاق بمجمله إلى تراجع قدرة المرأة على العناية بنفسها فتتأثر صحتها سلبا في ظروف لا تسمح لها شخصيا أو توفر لها خارجيا سبل الرعاية الصحية اللازمة لمواجهة العديد من الأمراض التي تنهكها وقد تفتك بها.

وهذا ما أكدته دراسة موسى(23) التي قامت برصد الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب على المرأة، ودراسة المرصد اليمني لحقوق الإنسان(24)التي تناولت آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية، حيث أظهرت الدراستان أن الحرب تسببت بتغيير في الأدوار التقليدية للمرأة، وتحملها مهاماً إضافية، فقد أصبحت المرأة العائل للأسرة بعد غياب رب الأسرة، كما ازداد عدد الأرامل ، وقلت فرص الزواج وتشكيل

أسرة ومن ثم ازدياد عدد العازبات، وارتفاع معدلات الطلاق وتفكك الأسرة وجنوح الأطفال واختفائهم وتعرضهم للاتجار والبيع والعمل بالدعارة، وانتشار حالات الاضطرابات النفسية بين النساء كالقلق والهذيان وحالات الذهان واضطرابات ذهنية وإدراكية وانفعالية.

رابعا:الآثار التعليمية:

تعد الحروب والنزاعات المسلحة أكبر خطر مهدد للتعليم وهذا ما أكدته دراسة عثمان وأحمد(25) التي تناولت تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في إفريقيا وأظهرت تزايد عدد الذين يتركون الدراسة على جميع المستويات الدراسية على مستوى القارة بصورة دراماتيكية، وأحد تأثيرات الحروب والصراعات المهمة تحويل الصرف من الموازنة العامة على التعليم لصالح تمويل ميزانية الحروب، كما توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين الحروب والنزاعات من جهة وتفشي الجهل والأمية والتخلف وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مخرجاتها في جميع المناطق التي شهدت نزاعات مسلحة من جهة أخرى، كما أشارت دراسة رحيمة(26) إلى إن للنزاعات المسلحة انعكاسات سلبية على جودة التعليم وذلك في انعدام الأمن ، وعدم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وتدني الإنفاق الحكومي على التعليم، وتدهور البنى التحتية التعليمية، والنزوح، كما قام Lai &Thyne(27) بدراسة لمعرفة الآثار السلبية للحروب الأهلية من عام 1980م حتى عام 1997م وبيئة ما بعد الحرب في النفقات التعليمية والتسجيل الابتدائي والثانوي والجامعي من خلال فحص بيانات اليونسكو التعليمية، وتوصلت الدراسة إلى إن الحروب الأهلية مدمرة لنظام التعليم فقد تسببت في خفض نسبة الالتحاق بالمدارس بسبب تدميرها وإغلاقها ووفيات الطلبة والمعلمين، كما تنخفض نسبة الإنفاق على التعليم، وإن الأموال المخصصة للتعليم استخدمت للإنفاق العسكري خلال الحرب، كما تراجعت قدرة الدولة على توفير الخدمات الاجتماعية والأساسية، وإن العلاقة سلبية بين الإنفاق على الجيش والإنفاق على التعليم خلال فترات الصراع لأن الحكومة تكرس العديد من الموارد قدر الإمكان للنفقات العسكرية، وإن حكومات العالم الثالث تفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها بسبب ديونها الخارجية والإنفاق العسكري المرتفع بالنظر إلى إن الغالبية العظمى من الحروب تحدث في البلدان الفقيرة، وان الصراع مدمر بشكل خاص للتكاليف التعليمية، وإن البلدان النامية تنفق ما متوسطه(2,8%) من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش الذي يقفز إلى حوالي(5%) خلال فترات الحروب الأهلية.

كما توثر الحروب في التحصيل العلمي للطلبة وهذا ما توصلت إليه دراسة,Ulum& Kara(28) التي تناولت آثار الحرب في التحصيل الأكاديمي للاجئين السوريين حيث قام الباحثان بإجراء مقابلة مع(22) طالبا سوريا من النازحين إلى تركيا، كما قام الباحثان بتحليل درجات الطلاب السوريين في المدارس الثانوية التي يدرسون بها في مدينة (اضفة) بتركيا والتي تم تسجيلها قبل الحرب في سوريا وبعدها وذلك في عدد من المقررات الدراسية، حيث أشارت النتائج إلى إن الطلبة كانوا أكثر نجاحا أكاديميا عندما كانوا في سوريا، وإن طلاب الجامعة أقل نجاحا في تركيا مقارنة بطلاب المدارس، كما أشارت الدراسة إلى إن الحرب أثرت سلبا في

الأداء، وبيئة الطلبة، ومتوسط ساعات الدراسة، وإن الحرب أثرت في الحياة، ودمرت نفسية الطلبة، وازدادت حالات الاكتئاب، والعنف ،والقلق والشعور بالخسارة لمغادرتهم بلادهم.

إجراءات البحث:

منهج البحث: استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي لمناسبته لتحقيق أهداف البحث.

مجتمع البحث: تكون مجتمع البحث من جميع معلمي ومعلمات ومديري المدارس الحكومية والأهلية بمدينة تعز بمديرياتها الثلاث(القاهرة- صالة- المظفر) البالغ عددها(206) مدرسة منها (74) مدرسة حكومية، و(132) مدرسة أهلية، حسب آخر إحصائية لمكتب التربية بتعز والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول (1) عدد المدارس الحكومية والأهلية بمدينة تعز بمديرياتها الثلاث(القاهرة- صالة- المظفر)

المديرية	الحكومية	الأهلية	الإجمالي
القاهرة	23	46	69
صالة	21	17	38
المظفر	30	69	99
الإجمالي	74	132	206

عينة البحث:

نظرا لكبر مجتمع البحث قامت الباحثة بأخذ عينة عشوائية من المدارس الحكومية، والأهلية في المديريات الثلاث(صالة، القاهرة، المظفر)، وقد بلغت عينة البحث من المدارس(24) مدرسة منها(12) مدرسة حكومية و(12) مدارسة أهلية، بواقع(8) مدارس لكل مديرية وللإجابة عن سؤال البحث ما الآثار السلبية للحرب على طلبة المدارس، تم اختيار عينة عشوائية من المعلمين والمعلمات فيها بواقع (20%) من إجمالي العدد بكل مدرسة، إلا إن بعض المدارس الحكومية تم أخذ جميع المعلمين في العينة نظراً لقلة عددهم، فأغلبهم مازال في منطقة النزوح ، كما تم أخذ جميع مديري المدارس عينة البحث، وفي حالة عدم وجودهم تم أخذ الوكيل في العينة، وقد بلغ عددهم(24) فرداً وذلك للإجابة عن سؤال البحث: ما دور الإدارة المدرسية في التخفيف من هذه الآثار، والجدول التالي يوضح عدد المدارس المختارة في العينة حسب المديريات وعدد المعلمين والمعلمات عينة البحث.

جدول (2) عينة البحث من المدارس والمعلمين والمعلمات في المديريات الثلاث(القاهرة، صالة،المظفر)

المديرية	نوع المدرسة					المعلمين				
	حكومي		أهلي		الإجمالي	حكومي		أهلي		الإجمالي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث		ذكور	إناث	ذكور	إناث	
القاهرة	2	2	2	2	8	24	55	8	24	111
صالة	2	2	2	2	8	10	10	9	33	62
المظفر	2	2	2	2	8	26	48	5	24	103
الإجمالي	6	6	6	6	24	60	113	22	81	276

أداة البحث:

قامت الباحثة بعدد من الخطوات لبناء أداة البحث كما يلي:

ا- استفتاء مفتوح وجه لمجموعة من المعلمين والمعلمات في المدارس، ويدور الاستفتاء حول الإجابة عن السؤال ما آثار الحرب على الطالب،(اكتب كل ما تلاحظه من تغير غير مرغوب طرأ على الطلبة (ذكور- إناث) نتيجة الحرب، وانعكس على سلوكهم وتصرفاتهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين) .

2- الرجوع للدراسات والبحوث المرتبطة بالموضوع التي تناولت الحروب وانعكاساتها وتأثيراتها على فئات المجتمع.

3- تحديد مجالات الأداة وصياغة الفقرات، وقد تكونت الأداة في صورتها الأولية من(45) فقرة موزعة على(3) مجالات.

صدق الأداة و ثباتها:

عُرضت الأداة على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعة في قسم الأصول والإدارة التربوية، وقسم الإرشاد النفسي بجامعة تعز وصنعاء وعدن ، وبعد جمع الأداة من المحكمين قامت الباحثة بمراجعة ملاحظاتهم والعمل بها وتم تعديل مجالات الأداة لتصبح أربعة مجالات وحذف بعض الفقرات ومن ثم أصبحت الأداة في صورتها النهائية تحتوي على(39) فقرة، موزعة على أربعة مجالات هي: المجال الأول الآثار السلوكية ويشمل(10) فقرات، والمجال الثاني الآثار النفسية ويشمل(8) فقرات، والمجال الثالث الآثار الاجتماعية ويشمل(12) فقرة، والمجال الرابع الآثار التعليمية ويشمل(9) فقرات، وللتأكد من ثبات الأداة

تم استخدام الفاكرونباخ حيث بلغ(90) وهذا يدل على تمتع الأداة بنسبة ثبات عالية مما يجعلها صالحة للقياس.

المعالجات الإحصائية:

لتحليل البيانات استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T-Testوتحليل التباين الأحادي ANOVA واختبار شيفيه لمعرفة الفروق ودلالتها ، ولترتيب مجالات البحث وعبارات كل مجال والتعرف إلى درجة التأثر تم تقسيم المتوسط الحسابي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3) الحدود الدنيا والعليا للأداة

م	المتوسط	درجة التأثر
1	من 1 - 1.66	منعدم
2	من 1.67 –2.33	متوسط
3	من 2.34 – 3	عالٍ

نتائج البحث ومناقشتها:

أولا: للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث الذي نص على:" ما الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس الحكومية والأهلية بمدينة تعز من وجهة نظر المعلمين والمعلمات ؟ فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات عينة البحث لكل مجال من مجالات البحث ولكل فقرة من فقرات كل مجال، كما تم ترتيب المجالات وكذا الفقرات حسب متوسطاتها ترتيبا تنازليا وفيا يلي ذلك:

أ- استجابات عينة البحث لمجالات البحث الجدول(4) يوضح ذلك .

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث لمجالات البحث

مجالات البحث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثر	الرتب
الآثار التعليمية	2.20	.461	متوسط	الأول
الآثار النفسية	2.06	.424	متوسط	الثاني
الآثار السلوكية	1.91	.452	متوسط	الثالث
الآثار الاجتماعية	1.72	.385	متوسط	الرابع
المجالات ككل	1.97	.339	متوسط	

يتضح من الجدول(4) حسب استجابات عينة البحث أن الآثار السلبية للحرب على طلبة المدارس جاءت بدرجة متوسطة على مستوى المجالات ككل بمتوسط حسابي(**1.97**)، وعلى مستوى كل مجال، وهذا يعني أن الحرب باليمن انعكست سلبا على طلبة المدارس محدثة العديد من الآثار،

إلا إن تأثيرها في المجال التعليمي كان أبرزها حيث احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(**2.20**) وهذا ما أكده تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف"،2019(29) أن المنظومة التعليمية باليمن تأثرت بشكل كبير جراء الحرب، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من عثمان وأحمد(30) أن الحرب والنزاعات المسلحة تعد أكبر خطر مهدد للتعليم، وإن الحرب أدت إلى تفشي الجهل والأمية والتخلف وقلة المؤسسات التعليمية وضعف مخرجاتها ودراسة Lai& Thyne(31) إن الحروب مدمرة لنظام التعليم وفي خفض نسبة الالتحاق بالمدارس بسبب تدميرها وإغلاقها ووفيات الطلبة والمعلمين، كما تنخفض نسبة الإنفاق على التعليم،وإن الأموال المخصصة للتعليم استخدمت للإنفاق العسكري خلال الحرب، وكذا دراسة رحيمة(32) التي أشارت إلى إن النزاعات المسلحة انعكست سلبا على جودة التعليم وذلك في انعدام الأمن، وعدم تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم وتدني الإنفاق الحكومي على التعليم وتدهور البنى التحتية.

ب- استجابات عينة البحث لفقرات مجال الآثار التعليمية الجدول(5) يوضح ذلك .

جدول(5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات مجال الآثار التعليمية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثر
عدم الاهتمام بالقراءة والاطلاع .	2.58	.676	عالٍ
مطالبة المعلم بتحديد دروس لا تخرج عنها الامتحانات .	2.48	.708	عالٍ
عدم متابعة الدروس أولا بأول .	2.43	.725	عالٍ
شيوع ظاهرة الغش بالامتحانات .	2.35	.799	عالٍ
ازدحام الصفوف بالطلبة .	2.33	.803	متوسط
ضعف المشاركة بالأنشطة العلمية .	2.12	.725	متوسط
الغياب المتكرر .	2.04	.672	متوسط
التسرب من الدراسة .	1.85	.745	متوسط
الهروب من المدرسة .	1.82	.730	متوسط
الدرجة الكلية للمجال	2.20	.461	متوسط

يتضح من الجدول(5) حسب استجابات عينة البحث أن أربع فقرات في مجال الآثار التعليمية جاءت بدرجة تأثر عالٍ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.58-2.35)، وقد جاءت بالمرتبة الأولى الفقرة:"عدم الاهتمام بالقراءة والاطلاع" بمتوسط حسابي (2.58)، وفي المرتبة الثانية الفقرة: "مطالبة المعلم بتحديد دروس لا تخرج عنها الامتحانات" بمتوسط حسابي(2.48)، وفي المرتبة الثالثة الفقرة: "عدم

متابعة الدروس أولا بأول" بمتوسط حسابي(2.43)، وفي المرتبة الرابعة الفقرة: "شيوع ظاهرة الغش بالامتحانات" بمتوسط حسابي(2.35)، وهذه الفقرات كلها متعلقة بالتحصيل الدراسي، أي إن الحرب تسببت بتراجع كبير في مستوى تحصيل الطلبة واهتمامهم بالتعلم، وترجع الباحثة ذلك إلى غن المحيط الذي يعيشه الطلبة المتمثل بالبيئة الداخلية للمدرسة أو البيئة الخارجية يذكر الطلبة بحالة الحرب التي تعيشها البلاد فمعظم المدارس كما ذُكر سابقا مازالت بعض تأثيرات الحرب باقية فيها، أيضا البيئة الخارجية حديث الناس بالشوارع وفي وسائل الإعلام مازال يركز في مجمله على الحرب الدائرة ولذلك لم يعد تفكيرهم مهتماً بالعلم وتحصيله، وإنما تركز تفكيرهم على أين ستؤول إليه البلاد، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من Ulum &Kara(33) إن للحرب تأثيراً سلبياً في تحصيل الطلبة وأدائهم وفي بيئتهم الدراسية، ودراسة العزيزي، وسنان(34) إن للحروب والصراعات المسلحة أثراً كبيراً في التحصيل الدراسي للتلاميذ ودافعتيهم نحو التعلم وفي سلوكياتهم.

كما يتضح من الجدول أيضا أن هناك خمس فقرات جاءت بدرجة تأثر متوسط حسب استجابات عينة البحث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين **(2.33-1.82)**، حصلت الفقرة: " ازدحام الصفوف بالطلبة" أعلى متوسط بلغ **(2.33)**، وقد يرجع ذلك إلى أن هناك نسبة نزوح من منطقة إلى أخرى، بحيث مثل هذا النزوح ضغطاً على بعض المدارس في استيعاب الطلبة، كما قد يرجع إلى إن بعض المدارس لم ترمم جميع فصولها ومن ثم تم الضغط على الفصول المرممة، وحصلت الفقرة: " الهروب من المدرسة" على أقل متوسط بلغ**(1.82)**، وعلى الرغم من حصول هذه الفقرة على أقل متوسط إلا إنها جاءت بدرجة تغير متوسط مما يدل على ضعف رغبة الطلبة بمواصلة تعليمهم.

ج- استجابات عينة البحث لفقرات مجال الآثار النفسية الجدول(6) يوضح ذلك .

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث لفقرات مجال الآثار النفسية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثر
ضعف الثقة بمستقبل التعليم .	2.74	.749	عالٍ
القلق الدائم من المقذوفات العشوائية للعمليات العسكرية.	2.43	.733	عالٍ
تقلب المزاج والعواطف .	2.20	.672	متوسط
السرحان والشرود الذهني .	2.13	.713	متوسط
الكآبة والحزن .	2.06	.745	متوسط
ضعف القدرة على تبرير الأخطاء .	1.94	.642	متوسط
التلعثم بالكلام .	1.56	.653	منعدم

العزلة والانطواء عن الآخرين .	1.36	.634	منعدم
الدرجة الكلية للمجال	2.06	.424	متوسط

يتضح من الجدول(6) حسب استجابات عينة البحث أن فقرتين في مجال الآثار النفسية جاءت بدرجة تأثر عالٍ، وقد جاءت الفقرة: " ضعف الثقة بمستقبل التعليم" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(**2.74**)، وحصلت الفقرة: " القلق الدائم من المقذوفات العشوائية للعمليات العسكرية" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي(**2.43**)، وبالنظر إلى الفقرتين نجد أن الفقرة الثانية تفسر الفقرة الأولى، فشعور الطلبة أن حياتهم وبلادهم مهددة بالخطر نتيجة حالة الحصار الخانق الذي تعيشه مدينة تعز بالإضافة إلى استمرار العمليات العسكرية، كما أن معظم أجزاء المدينة خط نار تفاجئ سكانها بين حين وآخر القذائف العشوائية المرعبة بأصواتها وبما تخلفه من حصد للأرواح كل ذلك انعكس سلبا على حياتهم وعلى ثقتهم بالمستقبل، ولعل هذه النتيجة لا تقتصر على طلبة المدارس بل تتعداهم إلى طلبة الجامعة، فمن خلال عمل الباحثة في جامعة تعز وتدريسها للطلبة لمست تراجع مستوى الطلبة علميا وتدني تحمسهم لتحصيل العلم، وعند سؤالها لهم عن الأسباب أظهر الطلبة تدني ثقتهم بمستقبلهم العلمي بل أصاب بعضهم اليأس، وإن الذي يدفعهم لمواصلة التعليم تلبية لرغبة الآباء فقط، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسةUlum& Kara(35) أن الأطفال يعانون كثيراً من آثار الحرب حتى لو تمكنوا من البقاء على قيد الحياة كونها تشعرهم بالإحباط في أن يصبحوا أفراداً بنائين في المستقبل.

كما يتضح من الجدول حسب استجابات عينة البحث أن أربع فقرات في مجال الآثار النفسية جاءت بدرجة تأثر متوسط حسب استجابات عينة البحث تراوحت متوسطاتها الحسابية بين(**2.20-1.94**) وقد حصلت الفقرة: " تقلب المزاج والعواطف" أعلى متوسط حسابي بلغ(**2.20**)، تلتها الفقرة: "السرحان والشرود الذهني" بمتوسط حسابي(**2.13**)، ثم الفقرة: "الكآبة والحزن" بمتوسط حسابي(**2.06**) وأخيرا الفقرة: "ضعف القدرة على تبرير الأخطاء" بمتوسط حسابي(**1.94**)، فالحرب لها آثار نفسية في الأفراد تحدث حالة من عدم التوازن، وهذه النتيجة اتفقت مع عدد من الدراسات كدراسة منصور(36) والتركماني(37) اللتين أشارتا إلى إن الحرب تولد لدى الفرد العديد من الحالات النفسية كالقلق والكوابيس والشعور بعدم الأمان والخوف من المستقل، وانتشار حالات الاكتئاب الشديد المتمثل في انخفاض تقدير الذات والمشاعر المتناقضة تجاه الناس، كما أن تعرض الأطفال في سن المراهقة للنزاعات المسلحة يُعرقل نمو شخصيتهم ويدمر مستقبلهم، ودراسة حصة(38)التي توصلت إلى إن الحرب تولد لدى الفرد الخوف الزائد وتقلبات المزاج والنظرة التشاؤمية للمستقبل والعنف والعدوان وازدياد التنبيه للمؤثرات الخارجية.

ويتضح من الجدول أيضا أن هناك فقرتين في مجال الآثار النفسية جاءت بدرجة تأثر منعدم وهي الفقرة: "التلعثم بالكلام" وحصلت على متوسط حسابي(**1.56**)، والفقرة: " العزلة والانطواء عن الآخرين" وحصلت على متوسط حسابي(**1.36**)، وهذه النتيجة تختلف مع نتيجة دراسة التركماني(39) وحصة(40).

د- استجابات عينة البحث لفقرات مجال الآثار السلوكية الجدول(7) يوضح ذلك .

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث لفقرات مجال الآثار السلوكية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثر
سرعة الانفعال والغضب .	2.27	.643	متوسط
الحدة في الكلام .	2.16	.727	متوسط
المشاجرات والخصومات بين الطلبة .	2.13	.718	متوسط
إشاعة الفوضى داخل الفصل الدراسي .	2.09	.712	متوسط
استخدام مفردات الحرب في العلاقات البينية داخل المدرسة.	1.98	.792	متوسط
التلفظ بألفاظ غير أخلاقية بين الطلبة .	1.98	.766	متوسط
الخروج عن طاعة المعلم ورفض تنفيذ أوامره .	1.73	.699	متوسط
انتشار ظاهرة تكوين العصابات بين الطلبة .	1.69	.769	متوسط
تحطيم أثاث المدرسة .	1.58	.735	منعدم
الاعتداء على الكادر التعليمي .	1.43	.645	منعدم
الدرجة الكلية للمجال	1.91	.452	متوسط

يتضح من الجدول(7) حسب استجابات عينة البحث لفقرات مجال الآثار السلوكية أن معظم الفقرات حصلت على درجة تأثر متوسط تراوحت متوسطاتها الحسابية بين(**2.27-1.69**) واحتلت الفقرة: " سرعة الانفعال والغضب" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(**2.27**)، وجاءت الفقرة: " الحدة في الكلام" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي(**2.16**)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة: "المشاجرات والخصومات بين الطلبة" بمتوسط حسابي(**2.13**) أي إن الحرب أثرت سلبا في سلوكيات الطلبة وتمثل هذا التأثير في الأقوال، إلا إنه لم يصل إلى مستوى الأفعال، حيث حصلت الفقرات الخاصة بالأفعال السلوكية غير المرغوبة على درجة تأثر منعدم وهي الفقرة: " تحطيم أثاث المدرسة" بمتوسط حسابي(**1.58**)، والفقرة :" الاعتداء على الكادر التعليمي" بمتوسط حسابي(**1.43**) .

هـ- استجابات عينة البحث لفقرات مجال الآثار الاجتماعية الجدول(8) يوضح ذلك .

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة البحث على فقرات مجال الآثار الاجتماعية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التأثر
عدم اهتمام الأسرة بالمستوى العلمي لأبنائهم .	2.27	.686	متوسط
ضعف الاستجابة لتعليمات الكادر التعليمي .	2.21	.671	متوسط
زيادة الشكاوى داخل المدرسة .	2.06	.705	متوسط
فقدان التعاطف والمساندة الاجتماعية بين الطلبة .	1.88	.660	متوسط
الانخراط في سوق العمالة .	1.79	.807	متوسط
انتشار ظاهرة السرقة بين الطلبة .	1.74	.808	متوسط
صعوبة تكييف الطلبة النازحين مع زملائهم .	1.66	.673	منعدم
الانخراط في صفوف المقاتلين .	1.58	.785	منعدم
انتشار ظاهرة التدخين بين الطلبة .	1.42	.677	منعدم
الاعتداء على الكادر التعليمي من بعض أولياء أمور الطلبة .	1.42	.628	منعدم
حمل بعض الأسلحة الشخصية أو أدواتها من قبل الطلبة .	1.32	.646	منعدم
وصول مشكلات الطلبة لأقسام الشرطة .	1.21	.517	منعدم
الدرجة الكلية للمجال	1.72	.385	متوسط

يتضح من الجدول(8) حسب استجابات عينة البحث لفقرات مجال الآثار الاجتماعية أن (6) فقرات حصلت على درجة تأثر متوسط تراوحت متوسطاتها الحسابية بين(**2.27-1.74**) وقد احتلت الفقرة: "عدم اهتمام الأسرة بالمستوى العلمي لأبنائهم" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(**2.27**)، وجاء بالمرتبة الثانية الفقرة: "ضعف الاستجابة لتعليمات الكادر التعليمي" بمتوسط حسابي(**2.21**)، وبالمرتبة الثالثة الفقرة: "زيادة الشكاوى داخل المدرسة" بمتوسط حسابي(**2.06**)، وهذه الفقرات كلها تدل على ضعف دور الأسرة تجاه أبنائها، ولا يقتصر ذلك على الجانب التعليمي وإنما أيضا الجوانب الأخلاقية، وترجع الباحثة ذلك إلى انشغال أولياء الأمور بالجوانب المعيشية وكيفية تدبير لقمة العيش، فبعض الأسر تعيش حالة نزوح بعيدة عن منازلها، وبعض الأسر فقدت عائلها نتيجة الحرب، وبعضها أصيب عائلها بإعاقات جسدية أفقدته القدرة على العمل والبعض الآخر فقد عائلها العمل نتيجة لتقليص كثير من الموسوسات الخاصة لأعمالها والاستغناء عن بعض موظفيها، بينما يوجد كثير من الأسر توقفت رواتب عائلها هذا بالإضافة إلى غلاء المعيشة الذي تعيشه البلاد، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من سالمين(41) إن للحرب آثاراً

مباشرة وغير مباشرة ومن أبرز هذه الآثار النزوح من منطقة السكن وما يتبع ذلك من أعباء على الأسرة وأفرادها وفقدان عائل الأسرة لعمله، وفي ظل الرعاية الاجتماعية الضعيفة فإن مصير الطفل في كثير من الأحيان ترك المدرسة والانخراط في سوق العمالة، أو دخول عالم التسول لكسب لقمة العيش، وإن لم يكن فالانحراف عن جادة الصواب، كما أن من تلك الآثار أيضا انهيار القيم والمعايير الاجتماعية المتعلقة بالحق والخير والحلال والحرام أمام عيني الطفل عندما يشاهد أعمال القتل والسرقة والنهب وحمل السلاح والاستهانة بالنفس البشرية، ودراسة السباعي(42) التي توصلت إلى إن الحرب تسبب تفكك الأسر وتشتت أفرادها هروبا من مناطق الصراعات إلى مناطق آمنة.

كما يتضح من الجدول أن(6) فقرات جاءت بدرجة تأثر منعدم تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (**1.66-1.21**)، وقد جاءت الفقرة: "وصول مشكلات الطلبة لأقسام الشرطة" أكثر الفقرات انعدام بمتوسط حسابي(**1.21**)، وهذا يعني أنه مهما بلغت مشكلات الطلبة إلا إن هناك إدارة حازمة قادرة على احتواء هذه المشكلات وحلها.

ثانيا: للإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة البحث الذي نص على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.05) في الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس من وجهة نظر المعلمين والمعلمات تعزى لمتغير النوع:(معلمين، معلمات)، ونوع المدرسة:(حكومي ، أهلي)، والمديرية:(القاهرة ، المظفر ، صالة)؟ تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T-Test لدلالة الفروق تبعا لمتغير النوع(معلمين، معلمات) جنس المدرسة(ذكور، إناث) نوع المدرسة(حكومي، أهلي)، واستخدم تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق تبعا لمتغير المديرية(القاهرة، المظفر، صالة) واختبار شفية للمقارنة البعدية.

أ- اختبار T-Test لدلالة الفروق في استجابات عينة البحث تبعا لمتغير النوع الجدول(9) يوضح ذلك.

جدول (9) اختبار T-Test لدلالة الفروق في استجابات عينة البحث لمجالات البحث تبعا لمتغير النوع(معلمين ، معلمات)

المجال	نوع المعلم	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
الآثار السلوكية	معلم	82	1.85	.429	-1.22	.608	غير دال
	معلمة	194	1.93	.461			
الآثار النفسية	معلم	82	1.97	.421	-2.17	.904	غير دال
	معلمة	194	2.09	.421			
	معلم	82	1.97	.378	2.14	.876	غير دال

الآثار الاجتماعية	معلمة	194	1.68	.385			
الآثار التعليمية	معلم	82	2.32	.459	5.50	.739	غير دال
	معلمة	194	2.15	.454			
المجالات ككل	معلم	82	1.98	.328	3.30	.432	غير دال
	معلمة	194	1.96	.344			

يتضح من الجدول(9) أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) بين المعلمين والمعلمات في نظرتهم لتأثر الحرب على الطلبة، وذلك في كل مجال من مجالات البحث:(السلوكية، النفسية، الاجتماعية، التعليمية) وفي المجالات ككل على الرغم من أن معظم المعلمين يعملون بمدارس الطلبة الذكور إلا إن تأثير الحرب جاء متقارباً بين الطلبة الذكور والإناث من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، وترجع الباحثة ذلك إلى إن الجميع عاش فترة الحرب وبظروف متشابهة لذا جاءت آثارها متقاربة في الطلبة ذكور وإناث، واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من: العزيزي وسنان(43) إلى عدم وجود فروق دالة إحصائيا لآثار الحرب في التحصيل الدراسي تعزى لمتغير النوع، وسالمين(44) إن للحرب آثارها الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة في جميع فئات السكان داخل المجتمع من أطفال وشباب ومسنين.

ب- اختبارT-Test لدلالة الفروق في استجابات عينة البحث تبعا لمتغيرنوع المدرسة الجدول(10) يوضح ذلك.

جدول (10) اختبار T-Test لدلالة الفروق في استجابات عينة البحث لمجالات البحث تبعا لمتغير نوع المدرسة(حكومي، أهلي)

المجال	نوع المدرسة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة
الآثار السلوكية	حكومية	193	1.89	.434	-.838	.055	غير دال
	أهلية	83	1.94	.493			
الآثار النفسية	حكومية	193	2.10	.411	3.13	.987	غير دال
	أهلية	83	1.93	.430			
الآثار الاجتماعية	حكومية	193	1.76	.372	2.78	.256	غير دال
	أهلية	83	1.62	.401			
الآثار التعليمية	حكومية	193	2.30	.395	5.50	.000	دال
	أهلية	83	1.98	.536			
	حكومية	193	2.01	.311	3.30	.007	دال

المجالات ككل	أهلية	83	1.87	.379			

يتضح من الجدول(10) حسب استجابات عينة البحث أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) بين المدارس الحكومية والأهلية في درجة التأثر على مستوى مجال الآثار السلوكية، والنفسية، والاجتماعية، أي إن الآثار التي تركتها الحرب سواء كانت آثاراً سلوكية أو نفسية أو اجتماعية في طلبة المدارس متشابهة لا تختلف باختلاف نوع المدرسة كون هؤلاء الطلبة يعيشون في مجتمع واحد، بينما توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05) بين المدارس الحكومية والأهلية في درجة التأثر في المجال التعليمي وعلى مستوى المجالات ككل ولصالح المدارس الحكومية، أي إن الحرب أثرت في طلبة المدارس الحكومية بالمجال التعليمي والمجالات ككل أكثر من تأثيرها على طلبة المدارس الأهلية، وقد يرجع ذلك إلى إن معظم طلبة المدارس الأهلية يأتون من أسر ميسورة الحال وهمها الأساسي تعليم أبنائها، بخلاف طلبة المدارس الحكومية القادمين معظمهم من أسر مطحونة اقتصاديا همها كما ذكر سابقا الجوانب المعيشية وكيفية تدبير لقمة العيش، بالإضافة إلى محدودية أعداد الطلبة في المدارس الأهلية مما يفسح المجال لاحتوائهم من قبل معلميهم وإدارات مدارسهم .

ج- اختبارتحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق في استجابات عينة البحث تبعا لمتغير المديرية الجدول(11) يوضح ذلك.

جدول (11) تحليل التباين الأحادي ANOVA لدلالة الفروق في استجابات عينة البحث لمجالات البحث تبعا لمتغير المديرية (لقاهرة، المظفر، صالة)

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	القيمة الإحصائية	مستوى الدلالة
الآثار السلوكية	بين المجموعات	2.207	2	1.103	5.569	.004	دال
	داخل المجموعات	54.092	273	.189			
	الكلي	56.299	275				
الآثار النفسية	بين المجموعات	.209	2	.105	.579	.561	غير دال
	داخل المجموعات	49.320	273	.181			
	الكلي	49.529	275				

الآثار الاجتماعية	بين المجموعات	2.371	2	1.185	8.393	.000	دال
	داخل المجموعات	38.557	273	.141			
	الكلي	40.928	275				
الآثار التعليمية	بين المجموعات	4.602	2	2.301	11.637	.000	دال
	داخل المجموعات	53.979	273	.198			
	الكلي	58.581	275				
المجالات ككل	بين المجموعات	1.743	2	.871	7.949	.000	دال
	داخل المجموعات	29.924	273	.110			
	الكلي	31.667	275				

يتضح من الجدول(11) أن هناك فروقاً دالة إحصائيا في كل مجال من مجالات البحث وعلى مستوى المجالات ككل باستثناء مجال الآثار النفسية، وقد بلغت قيمة (ف) في مجال الآثار السلوكية(5.569)، وبقيمة إحصائية(004.)، وبلغت قيمة (ف) في مجال الآثار الاجتماعية(8.393) وبقيمة إحصائية(000.) ، وفي مجال الآثار التعليمية بلغت قيمة ف(11.637) وبقيمة إحصائية(000.)، وبلغت قيمة (ف)على مستوى المجالات ككل(7.949) وبقيمة إحصائية(000.) وجميعها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05)، أما مجال الآثار النفسية فقد بلغت قيمة ف(579.) بمستوى دلالة(561.) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى(0.05)،ولمعرفة لصالح من في الفروق الدالة استخدم اختبار شيفيه والجدول(12) يوضح ذلك.

جدول (12) نتائج شيفيه للمقارنة البعدية لمجالات البحث تبعا لمتغير المديرية(القاهرة ، المظفر، صالة)

المجال	المديريات	المتوسط الحسابي	العينة	القاهرة	المظفر	صالة
الآثار السلوكية	القاهرة	1.8937	111			
	المظفر	2.0112	103			.23744*

	صالة	1.7737	62			
الآثـــــار الاجتماعية	القاهرة	1.7062	111			
	المظفر	1.8246	103			.24682*
	صالة	1.5778	62			
الآثـــــار التعليمية	القاهرة	2.1056	111			
	المظفر	2.3754	103	.26983*		.26307*
	صالة	2.1123	62			
المجـالات ككل	القاهرة	1.9443	111			
	المظفر	2.0793	103	.21600*		.20319*
	صالة	1.8671	62			

يتضـح من الجدول(12) أن هناك فروقاً دالة في المجالات الثلاثة: الآثار السـلوكية ، والآثار الاجتماعية، والآثار التعليمية ، وفي المجالات ككل، وقد جاءت الفروق في مجال الآثار السـلوكية ومجال الآثار التعليمية بين مديرية المظفر ومديرية صـالة لصـالح مديرية المظفر،كما جاءت الفروق في مجال الآثار التعليمية وفي المجالات ككل بين مديرية المظفر ومديريتي القاهرة وصـالة لصـالح مديرية المظفر، وهذا يعني أن طلبة مدارس مديرية المظفر أكثر تأثرا بهذه الحرب من طلبة مدارس مديرية صـالة ومديرة القاهرة ، وقد ترجع الباحثة ذلك إلى أن معظم أسـر طلبة مدارس مديرية صـالة ومديرية القاهرة نزحوا من مناطق إقامتهم إلى مناطق أخرى وقد مثل لهم هذا النزوح نوعاً من الخروج من ضـغط الحرب وأثره وكذلك نوعاً من التغيير، بينما معظم أسـر طلبة مديرية المظفر لم يغادروا أماكن إقامتهم ومن ثم عاش معظم الطلبة تحت وطأة الحرب لفترة مما أثر فيهم .

وللإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة البحث الذي نص على: ما دور الإدارة المدرسية في التخفيف من الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس الحكومية والأهلية من وجهة نظر مديري المدارس؟

قامت الباحثة بزيارة كل مدرسة عينة البحث وإجراء مقابلة مفتوحة مع مديري المدارس عينة البحث وعددهم(24) فردا وفي حالة عدم وجود المدير تم إجراء المقابلة مع الوكيل وتم توجيه السؤال لهم، وقد تبين من خلال زيارة الباحثة وإجابات أفراد عينة البحث الآتي:

- أن معظم المدارس مازالت مغرقة في كيفية إعادة تأهيلها كي تكون صالحة للعملية التعليمية والمدارس جميعها لحقها الضرر جراء الحرب إما بسقوط الصواريخ على بعضها وتدمير بعض مبانيها تدميرا كليا، أو

وصول القذائف إليها، وتضرر بعض أجزائها، أو بالإحراق ونهب محتوياتها، ولا يمكن القول إن هذا الضرر لحق مدارس مديرية دون الأخرى ولكنه طال مدارس المديريات الثلاث عينة البحث إلا إن الضرر داخل مدارس كل مديرية يتفاوت من مدرسة إلى أخرى.

- من خلال تجول الباحثة داخل كل مدرسة تبين أن هناك مدارس أعيد ترميمها وتأهيلها بحيث أصبحت صالحة للعملية التعليمية تماما بينما هناك مدارس أعيد ترميم أجزاء منها، بينما بقية أجزائها مازالت غير صالحة للعملية التعليمة، كما أن هناك مدارس تعمل ولم ترمم وغير صالحة للعملية التعليمية كونها كانت في خط النار ولم تصلها عملية الترميم والإصلاح، كما توجد مدارس بمديرية صالة مازالت مبانيها على خط النار وتعمل بمبانٍ بديلة.

- يفتقد كثير من المدارس بالمديريات الثلاث للأثاث كالدواليب والمكاتب والكراسي ومستلزمات العملية التعليمية.

- تعاني معظم المدارس من عجز في عدد المعلمين نظرا لنزوح عدد كبير منهم، حيث بلغت نسبة نزوح المعلمين في مديرية صالة(79%)، وفي مديرية القاهرة(52%)، وفي مديرية المظفر(34%)، لذا لجأت بعض المدارس إلى الاستعانة بمتطوعين لمحاولة سد هذا العجز، ومعظم هؤلاء المتطوعين ينقصهم التأهيل العلمي بالإضافة إلى كونهم غير مؤهلين تربويا .

- لم تقم إدارات المدارس الحكومية بتنفيذ أي برنامج للطلبة في أي مجال من مجالات البحث (السلوكية- النفسية- الاجتماعية- التعليمية)، وترجع الباحثة ذلك إلى انشغال مديري المدارس بالبحث عن جهات تعيد ترميم مدارسهم واستكمال تأثيثها، بالإضافة إلى البحث عن متطوعين لتغطية النقص في عدد المعلمين فهم يرون أن هذا من الأولويات التي يجب التركيز عليها.

- هناك جهات خارجية نفذت برنامجين للتخفيف من هذه الآثار وهما:

1- برنامج (جماعات الوساطة والسلام الطلابية " لا للتنمر") للتخفيف من الآثار السلوكية للحرب على الطلبة الذي نفذه مركز القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان بالشراكة مع مكتب التربية والتعليم بالمحافظة بدعم من منظمة سيفروورلد SAFERWORLD ، ويركز البرنامج على محورين: حل النزاعات من خلال الوساطة والحوار والطرق السلمية وكذا تعزيز وحماية النسيج المجتمعي داخل البيئة المدرسية والمجتمع المحلي، واستهدف البرنامج عدداً من المدارس بنسبة 50% من المدارس الحكومية بالمديريات الثلاث عينة البحث، أما الفئة المستهدفة داخل المدارس تمثلت بمديري المدارس والأخصائيين الاجتماعيين ومسؤولي الأنشطة وعدد من المعلمين وبعض الطلبة الجيدين الذين تم تأهيلهم بمهارات فض النزاعات ومناهضة التنمر المدرسي داخل المدرسة، ومن ثم تم تشكيل جماعة طلابية باسم الوساطة والسلام الطلابية في كل مدرسة من المدارس المستهدفة تقوم هذه المجموعة بالتوعية داخل المجتمع المدرسي بثقافة

السلام والتعايش وقبول الآخر ونبذ الكراهية والعنف، كما تقوم بالتوعية والتعريف بظاهرة التنمر المدرسي؛ بأنها أفعال سلبية متعمدة من جانب طالب أو أكثر لإلحاق الأذى بطالب آخر وتتم بصورة متكررة ، وأنواعها وخلق رأي عام مناهض لسلوك التنمر وتشجيع الجميع على منع المتنمر من القيام بسلوكه التنمري على المتنمر عليه، ويتشارك كل من الطالب والمدرس والأخصائي والإدارة والأهالي على جعل المدرسة بيئة أكثر أمانا.

2- برنامج "الدعم النفسي الاجتماعي PSS" للتخفيف من الآثار النفسية للحرب على الطلبة الذي نفذته منظمة رعاية الأطفال الدولية Save the Children بالتنسيق والتعاون مع مكتب الشؤون الاجتماعية، والعمل لمدة أسبوع استهدف الأخصائيات ومربيات الفصول وتم تطبيقه على الطلبة واقتصر على مديرية القاهرة بنسبة(25%) من المدارس الحكومية بالمديريات الثلاث عينة البحث.

وعلى الرغم من أهمية هذين البرنامجين ودورهما في التخفيف من الآثار السلوكية والنفسية إلا إن البرنامج الأول لم يشمل جميع المدارس بالمديريات الثلاث، وإنما اقتصر على النصف منها، أما البرنامج الآخر فلم يشمل مديرية صالة والمظفر وإنما اقتصر على مدارس مديرية القاهرة ، كما أن مجال الآثار التعليمية والآثار الاجتماعية لم يكونا محط اهتمام أي المنظمات، فعلى الرغم من تعدد المنظمات والمبادرات بمدينة تعز إلا إنها لم تعطِ طلبة المدارس الاهتمام وقد يعود ذلك إلى انشغال معظمها بالجوانب المعيشية.

- لم تنفذ المدارس الأهلية أي برنامج للطلبة في أي مجال من مجالات البحث:(السلوكية- النفسية- الاجتماعية- التعليمية) باستثناء مدرسة في مديرية القاهرة بنسبة (8%) من المدارس الأهلية بالمديريات الثلاث عينة البحث نفذت برنامج: "دعم نفسي لآثار الصدمة" للتخفيف من الآثار النفسية للحرب في الطلبة وقد استهدف البرنامج طلبة المدرسة بالاستعانة بمدرب من خارج المدرسة لمدة ثلاثة أسابيع، حيث اختارت بمساعدة أولياء الأمور (27) طالبا ممن يعانون من آثار صدمة الحرب وطبقت البرنامج عليهم.

وعلى الرغم من توافر الجانب المالي في المدارس الأهلية الذي يعد الأساس لتنفيذ أي برنامج وهو ما تفتقده المدارس الحكومية إلا إن معظم المدارس الأهلية خلت من تنفيذ أي برنامج وترجع الباحثة ذلك إلى أن أغلب المدارس الأهلية تجارية في الأساس حريصة على الجانب المالي وترى في تنظيم مثل ذلك البرامج ضياعاً للمال.

- دعمت إحدى المنظمات بعض المدارس الحكومية بحقائب ألعاب تحتوي مجموعة من الألعاب: (شطرنج، كرات سلة، كرات قدم، كرات طائرة....) للتخفيف من الآثار النفسية، واقتصر ذلك على بعض مدارس مديرية القاهرة والمظفر بنسبة(33%) من المدارس الحكومية بالمديريات الثلاث عينة البحث، وافتقدت ذلك مدارس مديرية صالة، وقد يرجع ذلك إلى تأخر عودة الحياة التعليمية بمدارس مديرية صالة.

- نظمت بعض المدارس الحكومية والأهلية بالمديريات الثلاث بعض الأنشطة للتخفيف من الآثار النفسية للحرب، وذلك في المجال الثقافي، والرياضي، والفني، بالإضافة إلى رحلات ترفيهية وحفلات التخرج ، كما نظمت إحدى المدارس الأهلية بمديرية القاهرة حفل تكريم للطلبة المتأثرين بالحرب لتشجيعهم على الاستمرار بالدراسة.

نتائج البحث:

- أثرت الحرب في اليمن تأثيراً سلبياً على طلبة المدارس وقد جاء هذا التأثير بدرجة متوسطة.

- احتل مجال الآثار التعليمية المرتبة الأولى وجاء مجال الآثار النفسية بالمرتبة الثانية وفي المرتبة الثالثة مجال الآثار السلوكية بينما جاء بالمرتبة الربعة والأخيرة مجال الآثار الاجتماعية.

- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس في كل المجالات وعلى مستوى المجالات ككل تعزى لمتغير نوع المعلم (معلم، معلمة).

- لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى(0.05) في الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس تعزى لمتغير نوع المدرسة(حكومي، أهلي) على مجال الآثار (السلوكية، النفسية، الاجتماعية)، بينما توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) في مجال الآثار التعليمية وعلى المجالات ككل لصالح المدارس الحكومية .

- توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(0.05) في الآثار السلبية للحرب في اليمن على طلبة المدارس في مجال الآثار (السلوكية،الاجتماعية، التعليمية)، وعلى مستوى المجالات ككل تعزى لمتغير المديرية لصالح مديرية المظفر ، بينما لا توجد فروق دالة إحصائيا بين المديريات في مجال الآثار النفسية.

- لم تقم إدارات المدارس الحكومية والأهلية بتنفيذ أي برنامج للطلبة للتخفيف من آثار الحرب في أي مجال من مجالات البحث (السلوكية- النفسية- الاجتماعية- التعليمية) باستثناء مدرسة اهلية وبنسبة (8%) من المدارس الأهلية بالمديريات الثلاث عينة البحث واقتصرت على تقديم برنامج دعم نفسي للطلبة.

- وجود عدد بسيط من البرامج تمثل ببرنامجين اقتصرا على بعض المدارس الحكومية تبنتها بعض الجهات هما: برنامج جماعات الوساطة والسلام الطلابية " لا للتنمر" للتخفيف من الآثار السلوكية، وبرنامج"الدعم النفسي" للتخفيف من الآثار النفسية، بالإضافة إلى مد بعض المنظمات بعض المدارس بمديرية القاهرة والمظفر بحقائب ألعاب تحتوي مجموعة من الألعاب (شطرنج، كرات سلة، كرات قدم، كرات طائرة....) للتخفيف من الآثار النفسية.

-جميع مدارس المديريات الثلاث عينة البحث لحقها الضرر جراء الحرب، إما بسقوط الصواريخ على بعضها وتدمير بعض مبانيها تدميرا كليا، أو وصول القذائف إليها وتضرر بعض أجزائها أو بالإحراق ونهب محتوياتها.

- هناك مدارس أعيد ترميمها وتأهيلها بحيث أصبحت صالحة للعملية التعليمية تماما بينما هناك مدارس أعيد ترميم أجزاء منها، بينما بقية أجزائها مازالت غير صالحة للعملية التعليمة، كما أن هناك مدارس تعمل ولم ترمم وغير صالحة للعملية التعليمية كونها كانت في خط النار ولم تصلها عملية الترميم والإصلاح، كما توجد مدارس بمديرية صالة مازالت مبانيها على خط النار وتعمل بمبانٍ بديلة.

- تفتقد كثير من المدارس بالمديريات الثلاث للأثاث كالدواليب والمكاتب والكراسي ومستلزمات العملية التعليمية.

- نزوح عدد كبير من معلمي المدارس بالمديريات الثلاث ومحاولة سد العجز بالمتطوعين.

التوصيات :

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بالآتي:

- تفعيل مجالس الآباء والأمهات في جميع المدارس الحكومية والأهلية لتوثيق الصلة بين البيت والمدرسة مما من شأنه رفع مستوى التحصيل الدراسي لأبنائهم.

- ضرورة اهتمام معلمي المدارس باستخدام أساليب وطرائق تحفز الطلبة وتدفعهم إلى مزيد من المثابرة والتحصيل العلمي.

- على مكتب التربية والتعليم بمحافظة تعز القيام بدوره في هذه الظروف الصعبة التي يعيشها المجتمع وبالتنسيق مع المنظمات الموجودة لتنفيذ برامج تدريبية لمديري المدارس والأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين لتأهيلهم لكيفية التعامل مع الطلبة خلال فترة الحرب.

- على مكتب التربية والتعليم وإدارات المدارس تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في مجال الدعم النفسي والتربوي للطلبة في هذه الفترة وخصوصا الطلبة المتأثرين بظروف الحرب.

- ضرورة قيام إدارات المدارس بتفعيل الأنشطة بمختلف مجالاتها العلمية والرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية وإشراك الطلبة لتوظيف طاقتهم والتنفيس عن نفسيتهم .

- ضرورة قيام إدارات المدارس باستغلال جميع إمكانياتها لتوفير مناخ امن للطلبة لإعادة ترسيخ الشعور بالأمن والحماية بداخلهم وإعادة تكيفهم .

- على وسائل الإعلام المحلية تبني برامج لتوعية أولياء الأمور بالمشكلات النفسية والتعليمية والسلوكية والاجتماعية الناجمة عن الحرب التي قد تعترض أبناءهم وكيفية التعامل معها.

- على مكتب التربية والتعليم البحث عن جهات داعمة كالمنظمات والشركات الخاصة ورجال الخير لإعادة ترميم المدارس وتأثيثها على أن يوزع هذا الدعم بين المدارس حسب الضرر الذي لحقها.

المراجع:

1- بو جمعة فوضيل: ضوابط الحرب دراسة مقارنة بين قواعد القانون الدولي الإنساني والفقه الاسلامي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2019، ص1.

2- هيئة الأمم المتحدة للمرأة: **منع النزاع وتحويل العدالة وضمان السلام**،دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم(1325)،2015،ص20 http//wps.unwomen.orglen تم الاطلاع يوم 2020/12/7 الساعة 7 مساءً.

3- المرصد اليمني لحقوق الإنسان:آثار الحرب والصراعات على المرأة اليمنية ودورها في إحلال السلام للأعوام 2015- 2017. تم الاطلاع يوم 2020/8/2 الساعة 8 مساءً.

4-مركز الدراسات والإعلام التربوي: **خارج أسوار المدارس، تداعيات الحرب و آثارها على التعليم في اليمن**، اليمن، شبكة المعلومات العربية والتربوية، 2015 https://portal.arid.my تم الاطلاع يوم 2021/1/4 الساعة 10 مساءً.

5- تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف"،2019 ، https://blogs.aljazeera.ne تم الاطلاع يوم 2021/2/10 الساعة 5 مساءً.

6-مركز الدراسات والإعلام التربوي، **مرجع سابق.**

7-محمود العزيزي و بكيل سنان:أثر الحروب والصراعات المسلحة على التحصيل الدراسي لطلبة المرحلة الأساسية بأمانة العاصمة من وجهة نظر المعلمين، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 16،2018، ص67.

8- **المرجع نفسه**، ص54

9- **المرجع نفسه**، ص47.

10- بو جمعة فوضيل، **مرجع سابق**، ص6.

11- لمياء السباعي:النزاعات المسلحة وأثرها على الأطفال. **مجلة النوع الاجتماعي والتنمية**. مركز المرأة للبحوث والتدريب، جامعة عدن، العدد،21،2018، ص40.

12- محمد ابو خليف، 2021 mawdoo.3.com تم الاطلاع يوم 2021/2/10 الساعة 11 مساءً.

13- طلعت منصور، الآثار النفسية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت، **مجلة عالم المعرفة**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1995،ص 501.

14- محمد حصة: الآثار النفسية الناتجة عن الحرب، **ندوة "الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب ودور منظمات المجتمع المدني"**، كلية الآداب، جامعة عدن، 2015https:// Groups.google.com تم الاطلاع يوم 2020/10/3 الساعة 7 مساءً.

15- سمر أبو السعود: **الآثار النفسية للحرب على المجتمع الليبي**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات،2017 www.loopsresearch.org تم الاطلاع يوم 2021/2/10 الساعة 11 مساءً.

16- عبد الله التركماني: انتهاكات حقوق الطفل في ظل الاحتلال، **المؤتمر العالمي"انتهاكات حقوق الإنسان تحت الغزو"**،في الفترة(28-29) تشرين الثاني طرابلس، ليبيا، 2005،ص57.

17- **آثار الحرب والنزاع العنيف على الشباب**،2021 ، ص110https:// arab-hdr.org تم الاطلاع يوم 2020/12/30 الساعة 8 مساءً.

18- عبد الرحمن الحسن: أثر الحروب على الأمن الصحي للأطفال(السودان نموذجا)، **المؤتمر العلمي حول حقوق الطفل العربي** في الفترة(6-8) جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 6.

19- عبد الرحمن عثمان و رهام أحمد: تأثير الحروب والنزاعات على التعليم في افريقيا . **مجلة دراسات افريقيا**، السودان، 2015،ص22.

20- لمياء السباعي،**مرجع سابق**، ص44.

21- مبارك سالمين: الآثار الاجتماعية للحرب على الأطفال، **ندوة "الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب ودور منظمات المجتمع المدني"**،كلية الآداب، جامعة عدن، 2015 https://Groups.google.com تم الاطلاع يوم 2020/10/3 الساعة 7 مساءً.

22- علي الحرباوي و عاصم خليل: **النزاعات المسلحة وأمن المرأة**، سلسلة دراسات إستراتيجية، معهد إبراهيم أبو الغد للدراسات الدولية ، جامعة بير زيت، العدد 2008،20،ص 326.

23- وعد موسى: الآثار الاجتماعية والنفسية للنزاعات المسلحة على المرأة، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 5443 ، 2017،ص17 .

24- المرصد اليمني لحقوق الإنسان، **مرجع سابق**.

25- عبد الرحمن عثمان و رهام أحمد، **مرجع سابق**،ص20

26- نغم رحيمة: تأثير النزاعات المسلحة على جودة التعليم في العراق، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 14، 2018 ، ص10.

27-Brian Lai & Claylon Thyne: The Effect of Civil War on Education, 1980-1997, **Journal of Peace Research** 3, 2007 ,p280.

28-Omer Ulum & Omer Kara:The Effects of War on Syrian Refugees. Academic Achievement, **Journal of Academic Social Science Studies** 2, 2016, p422.

29- تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة، **مرجع سابق**.

30 -عبد الرحمن عثمان و رهام أحمد ، **مرجع سابق**،ص22.

31- Brian Lai & Claylon Thyne, **op.cit**,p286.

32- نغم رحيمة، **مرجع سابق**،ص12.

33- Omer Ulum & Omer Kara, **op.cit**,p426

34 -محمود العزيزي و بكيل سنان، **مرجع سابق**،72.

35- Omer Ulum & Omer Kara, **op.cit.**

36- طلعت منصور، **مرجع سابق**،623.

37- عبد الله التركماني، **مرجع سابق**، 72.

38 -محمد حصة، **مرجع سابق**.

39 -عبد الله التركماني، **مرجع سابق**،73.

40 -محمد حصة، **مرجع سابق**.

41- مبارك سالمين، **مرجع سابق**.

42-لمياء السباعي، مرجع سابق،50.

الاتجاهات العالمية لتوظيف الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

(دراسة حالة كل من الصين والجزائر)

Global trends to employ governance as a mechanism for sustainable development

(Case study of Both China and Algeria)

حورية قصعة

ط. د تخصص علاقات دولية وتعاون

مخبر الدراسات القانونية البيئية جامعة قالمة الجزائر

قالمة. الجزائر

gassaa.houria@univ-guelma.dz

سهام حدادة

ط.د تخصص علاقات دولية وتعاون

مخبر الدراسات القانونية البيئية

haddeda.sihem@univ-guelma.dz

الملخص

في ظل الوضع السياسي والاقتصادي العالمي الحالي المعقد وسريع التغير، برزت تحولات مجتمعية بطرق تتحدى وجهات النظر الحالية العالمية والأساليب التقليدية للحكم، دفعت الحكومات إلى ضرورة اتخاذ إجراءات مع مناهج جديدة للسياسات والخدمات ترقى إلى مستوى تطلعات الشعوب، والحوكمة كمتغير متعدد الاستخدامات يحتوي على متغيرات مثل التعددية والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحكومة؛ يشكل أبرز هذه الآليات، حيث تؤدي مخرجاته إلى تفعيل المسار التنموي في جميع البلدان التي تبنت هذا النمط سواء كانت تنتمي إلى مصاف الدول المتقدمة أو النامية، وهو ما تهدف هذه الورقة البحثية لدراسته من خلال تسليط الضوء على جدلية العلاقة بين توظيف الحوكمة ومسار التنمية المستدامة في كل من الصين والجزائر، وذلك من خلال دراسة العناصر المركزية للتنمية المستدامة والحوكمة، وتتبع المسار التنموي في كلا البلدين، وصولا إلى النتائج المحققة على مستوى العملية التنموية في إطار تبني نمط الحوكمة.

كلمات المفتاحية: الحوكمة؛ التنمية المستدامة؛ الآليات والرهانات؛ الصين؛ الجزائر.

ABSTRACT

In the current complex and rapidly changing global political and economic situation, societal transformations have emerged in ways that challenge current global views and traditional methods of governance, prompting governments to take action with new approaches to policies and services that live up to the aspirations of peoples, governance as a multi-user variable that contains variables such as pluralism, accountability, political stability, the absence of violence and the effectiveness of government. This research paper aims to study the dialectic of the relationship between the employment of governance and the path of sustainable development in Both China and Algeria, by studying the central elements of sustainable development and governance, and following the development path in both countries, to the results achieved at the level of the development process within the framework of adopting the pattern of governance.

Keywords: Governance; Sustainable Development; Mechanisms and Bets; China; Algeria.

مقدمـة

في ظل الوضع السياسي والاقتصادي العالمي الحالي المعقد وسريع التغير، برزت تحولات مجتمعية بطرق تتحدى وجهات النظر الحالية العالمية والأساليب التقليدية للحكم، كما أن تسارع العولمة أفرز تشكل ردود فعل عنيفة نتيجة لتزايد عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وحدوث القطيعة بين الحاكم والمحكوم وتراجع الثقة إلى أدنى مستوياتها، وبروز أزمات ناتجة عن تغير المناخ، كل هذه التحديات دفعت بالحكومات إلى ضرورة اتخاذ إجراءات مع مناهج جديدة للسياسات والخدمات ترقى إلى مستوى تطلعات الشعوب.

وقد اجتذب موضوع التنمية المستدامة على مدى السنوات الماضية الاهتمام على المستويين المحلي والدولي، وهو ما أكده عقد العديد من مؤتمرات القمة والمنتديات الدولية لهذا الغرض، ولاسيما قمة جوهانسبرج التي عقدت في جنوب إفريقيا في عام 2002، وقمة سبتمبر 2015، التي تبنى قادة العالم فيها أهداف التنمية المستدامة 17 الخاصة بـ"خطة التنمية المستدامة لسنة 2030"، والتي بدأ اعتمادها رسميا في جانفي 2016، بحيث ستعمل على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ، مع ضمان إشراك جميع الأطراف المعنية، وذلك يبقى مرهون بمدى القدرة على توظيف آليات الحوكمة.

وفي إطار ذلك برزت توجهات العديد من الدول لتوظيف وتبني الحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المنشودة، حيث يعد المستوى العالي للحوكمة قضية مهمة في أي نقاش حول التنمية لأنه مرتبط بالنمو الاقتصادي، وهو ما سنحاول دراسته في هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على مسار التنمية المستدامة في كل من الصين والجزائر، ورصد نتائج تبني نمط الحوكمة وإنعكاساته على العملية التنموية في كلا البلدين.

تطرح هذه الورقة البحثية إشكالية رئيسية مضمونها التساؤل التالي:

ما مدى كفاءة الحوكمة في تفعيل مسار التنمية المستدامة في كل من الصين والجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ كلما كان هناك وعي لدى جميع الأطراف بأهمية الحوكمة ودورها المركزي في تحقيق التنمية المستدامة كلما تم تحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال.

✓ كلما كان هناك تهميش لدور بعض الفواعل المحلية في مسار التنمية المستدامة كلما انعكس ذلك على مدى فعالية العملية التنموية في إطار تبني نمط الحوكمة.

وتم الاستناد كخلفية نظرية إلى النظريات الرئيسية للحوكمة والتنمية (نظرية المجتمع الناجح، نظرية النمو ونظرية النظام الاجتماعي)، التي أظهرت وجود صلة المصطلحين، حيث أكدت على أن التقدم والاستقرار ليس نتاج التنمية فحسب بل هو نتاج تعزيز الحوكمة وتوظيفها لتفعيل العملية التنموية.

وبناءا على ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الحوكمة والتنمية المستدامة: المصطلح والدلالة

لقد أصبحت الحوكمة مفهوما رئيسيا في المناقشة الدولية بشأن التنمية، وهو يمثل تحولا مثيرا للاهتمام في التركيز من القضايا الجزئية إلى القضايا الكلية، ومن خلال هذا المحور سنحاول التركيز على إبراز العلاقة بين متغيري الدراسة.

أولا: مفهوم الحوكمة

من الصعب إيجاد تعريف شامل للحوكمة، فلا يزال معنى الحوكمة يختلف باختلاف النهج، ومجال البحث، والانضباط، والسياق النظري، فهناك من يعرفها على أنها تعني وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة أو المؤسسة، تهدف لتحقيق الشفافية والعدالة، ومكافحة الفساد.

بينما يرى **Babawale** أن الحوكمة هي ممارسة للسلطة السياسية لتعزيز الصالح العام ورفاهية الشعب، ويجادل بأن الحوكمة هي غياب المساءلة في الحكومة، والفساد، والقمع السياسي، وخنق المجتمع المدني، والحرمان من حقوق الإنسان الأساسية[1].

وعموما فالحوكمة هي عملية تشارك فيها العديد من الجهات الفاعلة على المستويين الوطني والدولي بشكل تنتج عنه معايير وقواعد جديدة للعمل معا.

ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة

تعددت تعاريف التنمية المستدامة فلا يوجد مفهوم دقيق لها، ورغم ذلك فالتعريف الشائع للمفهوم هو الذي اقترحه تقرير لجنة برونتلاند، حيث يعرف التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة"[2].

في حين يرى كل من **Cerin** و**Abubakar** بأن التنمية المستدامة هي مفهوم أساسي في سياسة وجدول أعمال التنمية العالمية، إنه يوفر آلية يمكن للمجتمع من خلالها التفاعل مع البيئة مع عدم المخاطرة بإتلاف المورد مستقبلا، وبالتالي فهو نموذج تنموي ومفهوم يدعو إلى تحسين مستويات المعيشة دون تعريض النظم البيئية للأرض للخطر أو التسبب في تحديات بيئية.

ثالثا: الحوكمة من أجل الاستدامة: المكونات الرئيسية

التنمية المستدامة هي في الأساس "فكرة معيارية أساسية"، وقد برزت جهود عديدة لمحاولة تحديد التغييرات الحاكمة اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، فعلى سبيل المثال دعا المنتدى الاستشاري للاتحاد الأوروبي بشأن البيئة والتنمية المستدامة إلى "حوكمة مستدامة " تستند إلى معلومات كاملة ، وخطاب عام مفتوح، وحوارات بين أصحاب المصلحة على جميع المستويات، وتحفيز وليس تدابير إلزامية "، وتم تعريف هذه المحاولات رسميا على أنها "حوكمة الاستدامة " أي "التعديل المتعمد لممارسات الحوكمة من أجل ضمان أن المجتمع يمضي في نهاية المطاف على طول مسار مستدام "[3]

النقطة الثانية التي يجب توضيحها هي أنه بالنظر إلى الإحجام الواسع والمفهوم عن تحديد النتيجة - التنمية المستدامة - في التقدم، فإن الدور الذي تلعبه الحوكمة في أي انتقال طويل الأجل إلى التنمية المستدامة هو توجيه عملية تفاعلية وانعكاسية للنقاش والحوار؛ وليس إنشاء المخططات والإملاءات وأنواع أخرى من التسلسل الهرمي ونشرها، وتم تحديد رؤى معيارية مماثلة على مستويات عالمية أكثر، على سبيل المثال يجادل **Biermann** بأن "حوكمة نظام الأرض " يجب أن تكون متكيفة مع الظروف المتغيرة وتشاركية من خلال إشراك المجتمع المدني على جميع المستويات، وخاضعة للمساءلة وشرعية كجزء من الحكم الديمقراطي الجديد خارج الدولة القومية، وفي نفس الوقت عادلة لجميع المشاركين[4].

وبالعودة إلى أهداف التنمية المستدامة 17 والاستناد إلى طروحات النظريات الرئيسية للحوكمة والتنمية المستدامة التي قدمت تفسيرا لديناميكيات العلاقة بين المصطلحين هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبالنظر إلى الشكل التالي الموضح لموقع الحوكمة من العملية التنموية والذي يبرز مدى مركزية هذه الأخيرة في المسار التنموي، وهنا تظهر علاقة تداخل وتكامل بين نمط الحوكمة وتحقيق التنمية المستدامة، فلا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة إلا في إطار الحوكمة، وهو ما يظهره الشكل التالي:

الشكل 02: موقع الحوكمة في العملية التنموية

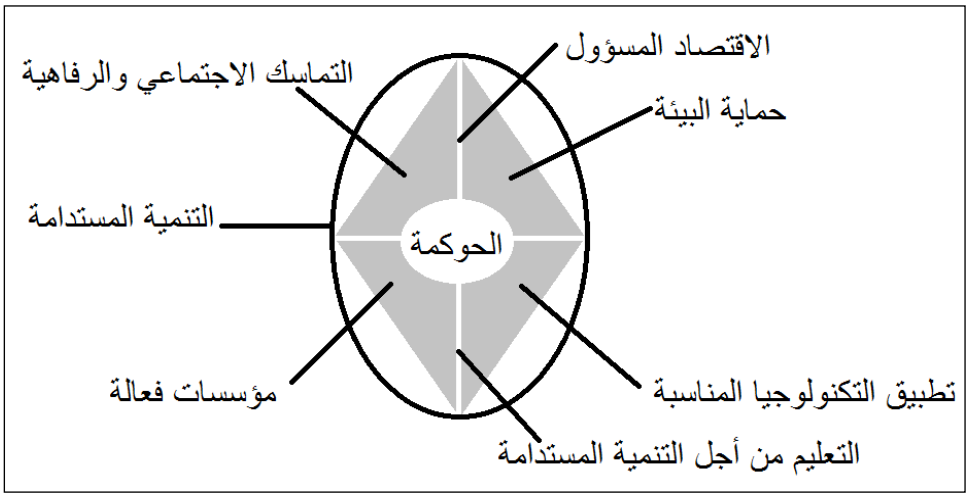

المصدر: من إعداد الباحثتان

المحور الثاني: مسار التنمية المستدامة في كل من الصين والجزائر

في ظل التغيرات والتحديات التي تطرحها البيئة الخارجية ومتطلبات المجتمعات، برزت جهود دولية وإقليمية لتفعيل المسار التنموي وتحقيق رفاه الشعوب ودعم المكانة ضمن ميزان القوى، وسنحاول من خلال هذا المحور التعرض للمسار التنموي في كل من الصين والجزائر، كدولتين إحداهما تنتمي إلى القوى الصاعدة والمصنفة كأول قوة اقتصادية، وأخرى رغم الإمكانيات والموارد التي تتوفر عليها لا تزال بعيدة عن لعب الأدوار المؤهلة لها.

أولا: التنمية المستدامة في الصين

تزامن التنامي السريع والمستمر للاقتصاد الصيني مع تزايد التهديدات ذات البعد البيئي، فبينما كانت اللوائح البيئية الأساسية قائمة، كان تنفيذ الأحكام التشريعية ضعيفا بشكل عام، ويرجع ذلك حسب الخبراء في الغالب إلى غياب آليات التنفيذ، غير أن السنوات الأخيرة شهدت تزايد الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية، وذلك نتيجة لتزايد مستوى الوعي لدى سلطات الدولة والحزب الحاكم والمواطنين على حد سواء، وساهمت المنظمات غير الحكومية في النهوض بمنظورات التنمية المستدامة على مستويات مختلفة.

نشرت الصين تقارير وطنية عن التنمية المستدامة في الفترة الأخيرة بداية من عام 1997، حيث أصبح مصطلح التنمية المستدامة أحد عناصر الخطاب الرئيسية في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي في

الصين، كما عملت الحكومة ولاسيما اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC)، على هذا تكريس فترة وجودها في السلطة لتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما برز تبني قطاع الأعمال لهذا المفهوم، وذلك في سياق الاهتمام المتزايد باستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات، كما تبنته المنظمات غير الحكومية في إطار تقديمها للمقاربة الشاملة للتنمية كمفهوم مشار إليه على نطاق واسع في التعاون الدولي.

سعت الصين للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ (التي وقعتها الصين في ديسمبر 2015 وصادقت عليها بمناسبة قمة مجموعة العشرين في هانغتشو في سبتمبر 2016)، وقد حدد البرنامج الخماسي الثالث عشر هدف نمو إجمالي للناتج المحلي السنوي من 6.5% إلى 6.7% على مدى السنوات الخمس المقبلة، كما تم إدراج حماية البيئة والمناخ ضمن البرنامج الخماسي، وذلك من خلال تحديد أهداف لكفاءة الطاقة والتحكم في الانبعاثات، والعمل على تخفيض استهلاك الطاقة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي الذي عرف انخفاضا بنسبة 15% عام 2020، كما سعت الصين إلى تحقيق مستويات مقبولة لجودة الهواء في المدن الكبرى بنسبة 80٪ مع نهاية عام 2020 [5].

كما سعت الصين إلى تعزيز سوق السيارات الكهربائية من خلال إنشاء ساحات انتظار مخصصة ومرافق الشحن، وإزالة ما يقرب من 4 ملايين مركبة عالية الانبعاثات من الطرق، كما تهدف الصين إلى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 18% بحلول عام 2030 (تختلف الأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات اختلافًا طفيفًا عبر المقاطعات المختلفة. يسمح للمقاطعات الأقل نموا بأهداف تخفيض أقل).

يبدو التزام الصين بخفض انبعاثات الكربون إلى أقصى مستوياتها بحلول عام 2030 واقعيا، بالنظر إلى مؤشرات انخفاض إجمالي استهلاك الفحم بعد عام 2013، كما تعهدت بأن النسبة المئوية للاعتماد على إمدادات مصادر الطاقة غير الأحفورية ستصل إلى 20%، وسيتم سيتم توسيع مساحة الغابات بمقدار 4.5 مليار متر مكعب.

كما أن جهود الصينية في مجال التنمية المستدامة تعرف نشاطا ذو وتيرة عالية، والذي برز ممن خلال المشاركة في مبادرات الحوار العالمي للأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ولاسيما في سياق تعاونها القوي مع شعبة التنمية المستدامة (DSD) التي تسعى إلى توفير القيادة وتحفيز العمل في تعزيز وتنسيق تنفيذ الاتفاقات المتفق عليها دوليًا أهداف التنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 17 (SDGs).

في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تقترح الصين إعطاء الأولوية لتسعة مجالات رئيسية هي[6]:

• القضاء على الفقر والجوع من خلال تدابير هادفة للتخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه، وتعزيز قدرات الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

• تنفيذ استراتيجيات التنمية المدفوعة بالابتكار وتوليد الزخم والاستدامة في جميع المجالات خاصة الاقتصاد والصحة.

• دفع عجلة التصنيع لإعطاء دفعة للتنمية المنسقة بين المناطق الحضرية والريفية وبين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

• تحسين الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية.

• ضمان الإنصاف والعدالة الاجتماعية لتحسين رفاهية الناس وتعزيز التنمية البشرية الشاملة.

• حماية البيئة وبناء حواجز وقائية للأمن البيئي.

• معالجة تغير المناخ بشكل فعال ودمج الاستجابة لتغير المناخ ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية.

• تعزيز الاستخدام الفعال للموارد والطاقة المستدامة.

• تبني نمط الحوكمة ضمن مسار التنمية الوطنية وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سيادة القانون.

ثانيا: التنمية المستدامة في الجزائر

منذ أوائل التسعينات اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات هامة في مجال التنمية المستدامة؛ مثل اعتماد برنامج للتكيف الهيكلي وبرنامج للانتعاش الاقتصادي، فضلا عن وضع آليات مؤسسية ومالية وقانونية لضمان إدماج الشؤون البيئية في عمليات صنع القرار، وإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، حيث تغطي التدخلات العامة لتحقيق التنمية المستدامة مجالات عديدة تتعلق ب:

1: المجال البيئي

في مجال تلوث المياه تم إصلاح شبكات إمدادات مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي في أكثر من عشر مدن يتجاوز عدد سكانها مليوني نسمة، وكذلك إصلاح 24 محطة لتنقية المياه، إضافة إلى مبادرات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف تحسين إدارة الموارد المائية.

ومن جهة أخرى تم تحديد بعض أنواع الوقود الخالية من التلوث الكامل، والتي يمكن استخدامها مجانا، وتعميم استخدام كل من الغاز النفطي المسال والبنزين الخالي من الرصاص، فعلى سبيل المثال منذ عام 2009 تم ضبط حوالي 40000 سيارة لتكون قادرة على استخدام الغاز النفطي المسال موزعة في أكثر من 160 محطة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ومن أجل حل مشكلة النفايات الصناعية، تم تنفيذ برنامج خاص لتحديث نظام جمع النفايات وإخلاءها بتمويل حصري من ائتمان بقيمة 26 مليون دولار، وبالإضافة إلى ذلك، تم تجهيز 50 % من الوحدات الصناعية بنظم لمكافحة التلوث[7]، وفي مجال التلوث البحري والمناطق الساحلية، فإن البرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن الوقود، الذي يموله صندوق البيئة العالمي، قد قدم كل ما يلزم من تلوث مضاد للنفط والتنمية المستدامة والتماسك الاجتماعي في الجزائر، واعتماد برنامج إصلاح المناطق التاريخية وإعادة تأهيل المكاسب التاريخية في 18 ولاية، كما أن هناك اهتماماً بالتعليم في صلته بالوعي البيئي، وبهذا المعنى اعتمد نظام التعليم الإذاعي والتلفزيوني سلسلة من البرامج لمعالجة مسألة الحفاظ على البيئة وتحدياتها.

2: المجال الاقتصادي والاجتماعي

يمكن رصد واقع التنمية المستدامة في الجزائر في هذا الجانب من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك بناءا على التطرق إلى أهم ما تضمنته هذه البرامج لتبيان مجهودات الدولة في مجال التنمية وذلك من خلال:

- ✓ **برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004:** تمحور حول النشاطات الموجهة لدعم المؤسسات الإنتاجية ودعم الأنشطة الزراعية وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية.
- ✓ **البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2005-2009:** سعت الحكومة في هذا البرنامج إلى مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتحسين إطار الاستثمار وترقيته.
- ✓ **البرنامج الخماسي 2010-2014:** تم توجيهه لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد، وذلك عبر استكمال المشاريع الكبرى الجارية، وإطلاق مشاريع جديدة.

المحور الثالث: آليات ورهانات توظيف الحكومة في المسار التنموي في الصين والجزائر

لتحقيق نتائج إيجابية في المسار التنموي بالنسبة للجزائر، أو دعم التقدم والمكانة الدولية بالنسبة للصين، كان لابد من توظيف آليات الحوكمة بحيث تشكل هذه الأخيرة مركز العملية التنموية، إلا أن هذا المسار في الجزائر تواجهه تحديات ورهانات عديدة مقارنة بالخبرة الصينية في المجال.

أولا: تطور آليات الحوكمة في الصين

بدأت بوادر تبني نمط الحوكمة في الصين في ثمانينيات القرن الماضي من خلال حوكمة الشركات الصينية بتطبيق اللامركزية في الشركات المملوكة، وعلى عكس الإصلاحات السريعة في أوروبا الوسطى والشرقية، تبنت الصين استراتيجية تدريجية تهدف إلى تسهيل الاقتصاد القائم على السوق الذي ينتج تدريجيا منتجات ورأس مال وأسواق عمل أكثر كفاءة، وخلال التحولات المؤسسية تعايش النظام القديم وتطور مع متطلبات النظام الجديد الموجه للسوق والذي ساعد في تقليل عدم اليقين والاضطراب مثل إطلاق بورصتي شانغهاي وشنتشن للأوراق المالية في عامي 1990 و1991 على التوالي، وإحدى أهم الخطوات نحو إصلاحات السوق التي أدت إلى ظهور أنظمة المؤسسات الحديثة، أصبحت الشركات المدرجة في البورصة الآن عرضة لمستويات أعلى من التدقيق الخارجي، مما أدى إلى مزيد من الإصلاحات التي تركز على آليات الحوكمة الداخلية للشركات، وكان الهدف الرئيسي لهذه الإصلاحات المؤسسية هو استكمال سيطرة الدولة المباشرة بحوافز اقتصادية لمديري الشركات.

ومنذ إنشاء هيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية (CSRC) في عام 1992، تم إصدار أكثر من 300 قانون وتوجيه بشأن سوق الأوراق المالية والعقود الآجلة، يتكون الإطار القانوني الرئيسي لحوكمة الشركات في الصين من قانون الشركة الصادر في ديسمبر 1993، وقانون الأوراق المالية الصادر في ديسمبر 1998، وقانون حوكمة الشركات للشركات المدرجة الصادر عن لجنة تنظيم الأوراق المالية الصينية ولجنة الدولة الاقتصادية والتجارية في جانفي 2002.

منذ عام 1992، أحرزت الصين تقدمًا كبيرًا في سبعة مجالات من حوكمة الشركات[8]:

- ✓ حقوق المساهمين وقواعد اجتماعات المساهمين،
- ✓ واجبات ومسؤوليات المديرين واستقلال مجلس الإدارة،
- ✓ واجبات الائتمان،
- ✓ تقييمات الأداء وأنظمة الحوافز والانضباط،

- ✓ الإفصاح والشفافية عن المعلومات،
- ✓ المعلومات الداخلية والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة،
- ✓ حقوق المساهمين وقواعد اجتماعات المساهمين حيث تؤكد مدونة حوكمة الشركات على أهمية حقوق المساهمين، وهي تشمل حقوق المساهمين وقواعد اجتماعات المساهمين، بالنسبة لحقوق المساهمين، ينص على أن يتمتع جميع المساهمين بحقوق متساوية وأن يتحملوا الواجبات المقابلة على أساس الأسهم التي يمتلكونها، كما للمساهمين الحق في المعرفة وحق المشاركة في الأمور الرئيسية للشركة المنصوص عليها في القوانين واللوائح الإدارية والنظام الأساسي، بالإضافة إلى ذلك يحق لهم حماية مصالحهم وحقوقهم من خلال التقاضي المدني أو غيرها من الوسائل القانونية وفقًا للقوانين واللوائح الإدارية.

وعموما تضمنت الإصلاحات الصينية الأكثر بروزًا المتعلقة بآليات الحوكمة الداخلية تفويض استقلالية مجلس الإدارة لزيادة قوة المراقبة الخاصة بمجالس الشركات وصياغة أشكال مشروطة من رواتب التنفيذيين لمواءمة المصالح الإدارية مع مصالح المساهمين، ومع ذلك فإن نقل نموذج الحوكمة هذا قد يطرح مشاكل قابلية التطبيق في الصين لسببين[9]:

- ✓ تفترض هياكل الحوكمة الداخلية القياسية آليات حوكمة خارجية فعالة - أي الحماية القوية للمساهمين وأسواق العمل والمنتج التنافسي، وهو ما يطرح تحدي في الصين نظرا لعدم استيفاء هذه الشروط بالكامل، فقد يكون تنفيذ هياكل الحوكمة القياسية مشكلة
- ✓ قد لا تنطبق الافتراضات الرئيسية لآليات حوكمة الشركات المعيارية فيما يتعلق بالوكلاء المهتمين بأنفسهم وتعارض الأهداف في السياقات التي تتميز بأنظمة الحوكمة القائمة على العلاقات.

لذلك فإن الأدبيات المتعلقة بالصين متباينة بشأن التأثيرات الإجمالية لآليات حوكمة الشركات القياسية على أداء الشركات، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن آليات الحوكمة "الجيدة" تحدث بالفعل فرقا في أداء الشركات، في حين تنفي بعض الدراسات الأخرى ذلك، ولعل المتغير الذي أغفلته معظم هذه الدراسات هو تأثير التغيرات الزمنية في البيئة المؤسسية، مما يعقد الترابط بين آليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية، وبالتالي تجاهل الواقع الديناميكي الذي تتنافس فيه الشركات، وهذا يستدعي الحاجة إلى دمج الوقت لفهم طبيعة وتطور مسائل حوكمة الشركات.

ثانيا: آليات وميكانيزمات توظيف الحوكمة لتفعيل المسار التنموي في الجزائر

عملت الجزائر من أجل الدفع بعجلة التنمية المستدامة إلى تبني العديد من الآليات في إطار نمط الحوكمة كإشراك جل القطاعات في هذا المسار من أجل زيادة الفاعلية، والأخذ بسبل التطور وزيادة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

1.الحوكمة في الجزائر بين الاقتصاد الريعي والأمن الطاقوي

تعتبر الجزائر من الدول التي يشكل فيها قطاع المحروقات محورا هاما ورئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في ظل امتلاكها لاحتياطي ضخم من البترول والغاز الطبيعي، حيث تعد من أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، بإنتاج سنوي يفوق 38 مليون طن من الخام ومشتقاته، و149 مليون طن مكافئ من الغاز، وللتأكيد على مركزية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري فهو يمثل 1/3 من الناتج الإجمالي للبلد، ويمده بـ 2/3 إيرادات الموازنة، و98% من إيراداته الخارجية[10] ، وبذلك تساهم عوائد المحروقات قي ترقية وإنعاش القاعدة الاقتصادية بالجزائر، بحيث تقوم عوائد الطاقة على إمداد الدولة بموارد مالية هامة من أجل تمويل المشاريع، وتنمية الاقتصاد الوطني.

وبناءا على ذلك نخلص إلى أن جل السياسات والمشاريع التنموية في الجزائر مرتبطة بالإنتاج والإمدادات البترولية، بما يجعلها مرهونة بتقلبات سوق النفط العالمي[11]، ولذلك لابد من التوجه إلى تبني سياسة تنويع البدائل بالاعتماد على الطاقات المتجددة.

2.الطاقات المتجددة في الجزائر

الطاقة المتجددة وتسمى أيضا الطاقة البديلة، وهي الطاقة القابلة للاستخدام والمشتقة من مصادر قابلة للتجديد ومن أهم الطاقات المتجددة بالجزائر نجد:

أ.الطاقة الشمسية

تعتبر الجزائر من الدول التي تحوي على خزان هائل من الطاقة الشمسية في العالم والذي يتمركز معظمها في الجنوب، و لقد بدأ اهتمام الجزائر بهذه الطاقة في فترة 80، وحسب تقرير الوكالة الفضائية الألمانية فإن الجزائر تملك خزان يعد الأول في العالم للطاقة الشمسية، لأنها تدوم 3000 ساعة في السنة.

ب.الطاقة المائية

تعتبر من أقدم الطاقات المستخدمة، وتملك الجزائر حوالي 286 جيغا واط وهي ضعيفة جدا مقارنة بالإمكانات المتوفرة، وذلك راجع إلى عدم الاستخدام الأمثل لمواقع الأودية.

ج. طاقة الرياح

ترتبط هذه الطاقة بسرعة الرياح، ولذلك فإن استعمالها مرهون بسرعة الرياح، وبالتالي تعتبر منطقة الجنوب وبالتحديد الجنوب الغربي (منطقة أدرار) المكان المناسب لوجود طاقة الرياح في الجزائر، والتي تتجاوز 6 م/ثا وهي مناسبة لضخ المياه خصوصا في السهول[12].

د.الطاقة الحرارية

تعتمد الطاقة الحرارية على الحرارة يتم نقلها من باطن الأرض إلى سطحها عبر الماء أو البخار، أما استعمالاتها فهي تستخدم للتدفئة والتبريد، وكذا لتوليد الكهرباء النظيفة[13]؛ ففي الجزائر نجد أن كلس الجوراسة في الشمال الجزائري يحوي احتياط لا بأس به لحرارة الأرض الجوفية بما يقارب 200 منبع مياه معدنية حارة تقع في شمال شرق وشمال غرب البلاد، وأهم هذه المنابع منبع المسك والطين في حمام دباغ بولاية قالمة[14].

وبناء على ذلك يعد التوجه نحو اعتماد الطاقات المتجددة أمرا ملحا بالنسبة للجزائر، وخيارا يفرضه نضوب الطاقات التقليدية، مما يستوجب إعادة صياغة سياسة طاقوية بما تفرضه تحولات الاقتصاد العالمي.

3.القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك راجع لما يمتلكه هذا الأخير من آليات فعلية بما يشكل أحد أهم حلقات التنمية، وهو ما أدركته الجزائر خاصة بعد الأزمات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، فالقطاع الخاص يعتبر الشريك الأمثل لحل تشريع سياسة التنويع الاقتصادي والخروج من دائرة الريع، وبالتالي بناء قطاعات موازية للقطاع العام، قادرة على المنافسة عبر تشجيع الاستثمار، وإشراك القطاع الخاص لما له من إمكانيات و قدرات في إحداث تنمية محلية تدفع بدورها إلى تحقيق التنمية المستدامة[15].

وعليه نرى أن صانعوا السياسة الاقتصادية في الجزائر قد أدركوا ضرورة التحول إلى تفعيل القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، ويعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- إخفاقات القطاع العام في الجزائر مما استدعى البحث عن بدائل، وذلك من خلال إعادة الهيكلة والبحث عن ميكانيزمات جديدة في ظل تدبدب أسعار النفط في العالم مما خلق أزمة خاصة للاقتصاديات الريعية ومن بينها الجزائر.

- كذلك متطلبات العولمة الاقتصادية وما فرضته من انفتاح و تحرير الاقتصاد من أجل التماشي مع حركية الاقتصاد العالمي، وتعميم فكرة القطاع الخاص باعتباره ظاهرة علمية[16].

4.الديمقراطية التشاركية في الجزائر

لقد بدأ الحديث عن بوادر الديمقراطية التشاركية في الجزائر مع صدور القانون رقم 08/12 الخاص بتأسيس الجمعيات والذي يعتبر امتداد للقانون القديم الخاص بالجمعيات 31/90، حيث يعتبر هذا المصطلح والذي ربطه البعض بالربيع العربي الذي ظهر في بعض الدول العربية ابتداءا من عام 2011 باعتباره الدافع إلى العمل على الاصلاح السياسي في الجزائر لتحقيق التنمية عبر اشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية[17].

5.المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر المجتمع المدني أحد أهم القنوات الرابطة والضابطة لعلاقة أسفل الهرم برأسه، وبالتالي يساهم في اشراك المواطن ورفع انشغالاته إلى السلطة لأنه على اطلاع بالواقع الاجتماعي، ولقد سعت الجزائر إلى اشراك منظمات المجتمع المدني من أجل الاستفادة من امكانياتها ومواردها التنموية وذلك من خلال توفير الخدمات خاصة في ظل امتلاك المجتمع المدني لقدرات عالية تجعله يقوم بهذه الأدوار بفعالية، وذلك لقربه المباشر من الأفراد وكذلك الوصول إلى الفئات المحرومة والمهمشة.

مشاركته في مسار العملية التنموية وذلك من خلال التأهيل والتدريب والتقويم من الشأن المحلي، كما يمكنه الطعن والإعتراض على سياسة المجالس البلدية وعملها[18]، ومن بين المشاريع التي جاءت في سياق ترقية المواطنة النشطة والفعالة في إطار ديمقراطية تشاركية محلية للإسهام في تنمية الجماعة المحلية، التي دسترت في تعديل 2016 ضمن برنامج كابدال Capdel، وقد لاقت مبادرة الجزائر دعم وتشجيع فاعلين دوليين من أهمهم برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUO، والإتحاد الأوروبي[19].

ثالثا: رهانات توظيف نمط الحوكمة لتفعيل المسار التنموي في الجزائر

على الرغم من أهمية تبني نمط الحوكمة كآلية لتحقيق نتائج إيجابية ملموسة في إطار المسار التنموي في الجزائر، إلا أن ذلك لا ينفي وجود رهانات تواجه تحقيق الأهداف المرجوة.

1.رهانات تتعلق بالطاقات البديلة

تواجه الجزائر جملة من التحديات والمعيقات أمام استخدام هذا النوع من الطاقة، وهذا راجع إلى:

أ.العائق السياسي والتشريعي

هناك قطيعة واضحة بين عدم وجود سياسات واضحة لتحقيق التنمية المستدامة وأهدافها، مما جعل استخدام الطاقات البديلة والنمو المستدام أمرا صعبا وغير منظم بالنسبة للقطاع الذي يتبنى هذه المشاريع، بالإضافة إلى وجود قطيعة واضحة بين الدولة والجهات المنفذة للمشاريع، إضافة إلى غياب لوائح وقوانين تضمن الولوج إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة إلى جانب غياب الوعي لقيمتها واستخداماتها.

ب.العائق التكنولوجي لتقنيات الطاقة المتجددة

الجزائر لا تزال في بداية التوجه نحو توظيف هذا النوع من الطاقات، لهذا فهي تحتاج لتطوير البحوث في هذا المجال، اضافة إلى غياب كفاءات مسيرة قادرة على وضع الخطط الإستراتيجية وتنفيذها، وهذا راجع دائما لحداثة التوجه نحو هذا المجال.

ج.العائق الاقتصادي و المالي

هناك جملة من العوائق التي يمكن أن نذكرها في هذا المجال تتعلق أساسا بوجود فارق بين تكلفة تسعيرة بيع الطاقة ومتوسط تكلفة إنتاجها، إضافة إلى عوائق تخص المستثمرين في هذا المجال تتمثل في ارتفاع التكلفة لمشاريع الطاقة المتجددة وتقنياتها، ودعم الدولة لأسعار الطاقات التقليدية في الأسواق.

2.رهانات مرتبطة بمدى تطبيق الديمقراطية التشاركية

أحد الأسباب في هذه الممارسات غير الأخلاقية للفساد في الدولة هو ضعف القيادة وعدم مساءلة المسؤولين الحكوميين، وهو تحديدا ترجمة لحالة الفساد في الجزائر، فقد أظهرت الأبحاث نسب جد مرتفعة للفساد في أنشطة المديرين العامين للوكالات الحكومية، وقد احتلت الجزائر في مجال انتشار ظاهرة الفساد المرتبة 96 عالميا، وأيضا في مجال شفافية الميزانية المرتبة 116، وفي مجال الرقابة ومعايير الإفصاح جاءت الجزائر في المرتبة 131 عالميا، وهي المرتبة نفسها التي حصلت عليها البلاد في مجال وضع تشريع لمحاربة تضارب المصالح[20].

المحور الرابع: الجزائر ومسار الاستفادة من التجربة الصينية في مجال الحوكمة

لتحديد ورصد أبرز مجالات التعاون الصيني- الجزائري والاستفادة من التجربة الصينية في مجال توظيف الحوكمة، وانعكاساتها على استدامة العملية التنموية في الجزائر، كان لابد أولا من تحديد أهم مواطن التباين والتداخل بين تجربة تبني وتوظيف الحوكمة في كلا البلدين.

أولا: المقارنة بين التجربتين الصينية- الجزائرية في مجال توظيف نمط الحوكمة

في إطار المقارنة بين كل من الصين والجزائر في مجال توظيف نمط الحوكمة من أجل تحقيق إستدامة المسار التنموي، اتضح أن هناك تباين واضح بين كلا البلدين خاصة فيما تعلق بالحوكمة الاقتصادية، فالصين التي تعتبر من بين أهم الدول الرائدة في هذا المجال سجلت مستويات عالية من حيث توظيفها لنمط الحوكمة بشقه الاقتصادي (تسهيل الأعمال 99%، الجودة التنظيمية 65%، فعالية السلطات العامة 08%)، مقارنة بالجزائر والتي رغم الإمكانيات التنموية الهائلة التي تتوفر عليها؛ إلا أن مسار التنمية فيها لا يزال معطل، إضافة إلى أنها تعتبر حديثة العهد بتبني نمط الحوكمة وهو ما إنعكس على النتائج

المحققة في هذا المجال حسب الإحصائيات المأخوذة من موقع .Freedom House لعام 2018، كما يوضحه الجدول التالي:

الشكل 01: مقارنة بين الصين والجزائر من حيث توظيف نمط الحوكمة الاقتصادية (2018)

	الصين	الجزائر
الحوكمة الاقتصادية	%83	%45
تسهيل الأعمال	%99	%49
الجودة التنظيمية	%65	%31
فعالية السلطات العامة	%88	%60

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على معلومات من:

Comparaison entre Chine, 2018, retrieved 03/04/2021, from : https://2u.pw/PBrgu

أما في الشق المتعلق بالحوكمة السياسية فعلى الرغم من تأكيد الصين على أهمية تشجيع المواطنين والمجتمع المدني على المشاركة في الحكم من أجل "المزيد من الديمقراطية والشفافية والمساواة والأخلاق، إلا أنها سجلت نسب متدنية في هذا المجال حسب الاحصائيات المأخودة من موقع Freedom House لعام 2018 (الاستقرار السياسي وغياب العنف 63%، المشاركة والمساءلة 22%، الحقوق السياسية والفردية 08%) ويرجع ذلك لنظام الحزب الواحد الذي لا يزال قائما في الصين.

وفي المقابل وعلى الرغم من التقارب نوعا ما في مستويات الحوكمة السياسية في الجزائر مع نظيرتها الصينية؛ إلا أننا لاحظنا تقدم الجزائر في التصنيف على الصين في هذا المجال مقارنة بالمجال الاقتصادي (الاستقرار السياسي وغياب العنف 48%، المشاركة والمساءلة 37%، الحقوق السياسية والفردية 25%)، حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 02: مقارنة بين الصين والجزائر من حيث توظيف نمط الحوكمة السياسية (2018)

	الصين	الجزائر
الحوكمة السياسية	%30	%36
الاستقرار السياسي وغياب العنف	%63	%48
المشاركة والمساءلة	%22	%37
الحقوق السياسية والفردية	%08	%25

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتمادا على معلومات من:

Comparaison entre Chine et Algérie, 2018, retrieved 03/04/2021, from: https://2u.pw/PBrgu

ثانيا: التعاون الصيني- الجزائري: تحقيق الاستدامة عبر مسار الحوكمة

إن الهدف من التعرف على تجارب الدول والشعوب ينصب بالدرجة الأولى حول الدروس التي يمكن استخلاصها منها والعمل على تطبيقها بما يتناسب مع خصوصية الاقتصاد الوطني[21] ، وهو جوهر الاستراتيجية الصينية في تصدير تجربتها وخبرتها - في مجال تحقيق استدامة المسار التنموي اعتمادا على توظيف نمط الحوكمة - للدول النامية بما في ذلك الجزائر.

1. في مجال الحوكمة البيئية

في إطار استفادة الجزائر من الخبرة الصينية في مجال البيئة والطاقات المتجددة، جاء مضمون الاجتماع الذي عقد في مقر وزارة البيئة وجمع كل من وزيرة البيئة والطاقات المتجددة **فاطمة الزهراء زرواتي** مع السفيرة الصينية المعتمدة في الجزائر **يانغ غوانغيو في** نوفمبر 2017، وقد انصب الهدف من هذا الاجتماع بشكل أساسي على التعاون بين الدولتان في مجال حماية البيئة وتطوير الطاقات المتجددة، حسب ما جاء في تصريحاتهما للصحافة في ختام هذا الاجتماع: "هذا الاجتماع جزء من العلاقات السياسية والاقتصادية الممتازة التي تربط الجزائر بالصين، هذه فرصة لتعزيز علاقاتنا في عدة مجالات، لاسيما تلك المتعلقة بالبيئة وتنمية الطاقات المتجددة، أين يتمتع الصينيون بخبرة كبيرة ودراية معترف بها من قبل الجميع"، وأضافت الوزيرة زرواتي: "إننا نواصل العمل معًا بشأن هذه القضايا، وفقا للبرنامج الذي وضعته الحكومة، فالجزائر والصين قد عملتا بالفعل معا في قضية التصحر وإدارة النفايات وتعزيز الطاقات المتجددة، مما أدى إلى تكثيف الشراكة في المستقبل"[22].

من جانبه أعلن سفير الصين بالجزائر عن التوصل إلى اتفاق حول تطوير التعاون بين البلدين في مجال حماية البيئة وفي مجال الإنتاج الطاقات المتجددة، وصرح **يانغ قوانغيو** أن "البيئة اليوم هي منطقة بالغة الأهمية للغاية لكل من الصين والجزائر، نعتقد أن لدينا الكثير من الأشياء التي يجب القيام بها في هذا المجال بما في ذلك تبادل الخبرات، وتبادل التدريب والمعلومات"، مع الإشارة إلى" الاهتمام المتزايد للدولة بالحفاظ على النظام البيئي"[23].

وفي مجال تطوير الطاقات المتجددة أشاد السفير بالأهمية المتزايدة التي تمنحها السلطات الجزائرية في هذا المجال، وأعلن عن استعداد الصين لبدء التعاون مع الجزائر لتعزيز التنمية المستدامة، كما تم تقديم دعوة رسمية لوزيرة البيئة في الجزائر للقاء نظيرها الصيني المسؤول عن ملفات تغيير المناخ على

هامش مؤتمر المناخ العالمي الذي سيعقد في 6 و7 ديسمبر في ألمانيا لمناقشة خارطة طريق للتعاون بين البلدين.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر - وفي إطار الاستفادة من التجربة الصينية - تهدف إلى اعتماد استراتيجية للتنمية المستدامة من خلال سياسات موجهة نحو تحسين نوعية حياة السكان، وذلك من خلال التفكير في تعزيز أسس الاقتصاد الدائري بمشاركة جميع أصحاب المصلحة في المجتمع، ذلك أن إنشاء استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للنفايات بحلول عام 2035 قد جعل من الممكن الحصول على رؤية اقتصادية وتقييم هذا المخزون من النفايات الوطنية، كما مكنت الدراسات التي أجريت من تقييم 34 مليون طن من النفايات، بما في ذلك 13 مليون من النفايات المنزلية وما شابهها، ويمثل هذا الكم الهائل من النفايات قيمة تجارية تزيد عن 40 مليار دينار في السنة، يمكن أن تولد أكثر من 100 ألف فرصة عمل، منها 40 ألف وظيفة مباشرة[24].

2. في مجال حوكمة الموارد البشرية

بدأت بوادر ومؤشرات التعاون في مجال الحوكمة وتصدير التجربة الصينية للجزائر في البروز مع توقيع الأكاديمية الوطنية الصينية للحوكمة مذكرة تفاهم تنص على إقامة شراكة مع وزارة الداخلية الجزائرية عام 2015 وذلك في مجال بناء قدرات الموارد البشرية رفيعة المستوى، حيث استفاد ما يقرب من 400 من كبار المسؤولين الجزائريين العاملين في الحكومات المركزية والمحلية من الندوات التدريبية التي مكنتهم من تحسين معرفتهم بالتسيير الإداري، كما وقع الطرفان على مذكرة تفاهم جديدة لتمديد عقد الشراكة لسنوات قادمة[25].

ومع انعقاد المنتدى الدولي حول تعزيز قدرات الحوكمة، الذي نظمته وزارة الداخلية الجزائرية والمجتمعات المحلية والتخطيط الجهوية بالشراكة مع الأكاديمية الوطنية للحكم الصيني (CNAG)، أعرب كلا البلدين عن ارتياحهما لمستوى التعاون وتبادل الخبرات في مجال بناء القدرة على الحكم، وسبل زيادة وتعزيز تعاونهم في مجال توظيف نمط الحوكمة ودعم مسار التنمية المستدامة، حيث جاء في الخطاب الافتتاحي للمنتدى شكر وزير الداخلية السابق **نور الدين بدوي** الصين لمرافقتها الجزائر في هذا التحدي الأساسي المتمثل في توفير تدريب عالي المستوى لمواردها البشرية، والذي سهل عملية تنفيذ الإصلاحات التي بدأتها الحكومة لتحسين أداء السلطات المحلية، خاصة وأن تطوير المسؤولين الحكوميين أصبح يشكل ضرورة أساسية لتحقيق مستوى عال من الاحتراف ولتحمل رؤية طويلة الأمد للتفاعل مع المستقبل وتشبع قيم وروح الخدمة العامة ومبادئ الحكم الرشيد، في إطار خلق تكيف أفضل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي، بما يحقق خدمة أفضل للمواطن والوطن.

في المقابل أكد **Zhen Zhanmin** على خبرة الصين الطويلة في بناء وتوظيف الحوكمة، قائلا "إن بلاده وضعت الموارد البشرية في صميم إصلاحاتها"، وأوضح أن "الصين نجحت في تكييف التجارب الناجحة لدول أجنبية مع واقعها مع الاعتماد على الحكمة الصينية"، مضيفاً: "أقترح على الدول الأفريقية ومن بينها الجزائر أن تفعل ذلك"، واعتبر أن عقد هذا المنتدى "حتمي" من أجل "تحسين الحوكمة وتبادل الخبرات بين الجزائر والصين"، وفي هذا الإطار أشار إلى تجربة الصين في وضع خطط خماسية لضمان الحكم الرشيد في البلاد، وأشار أيضا إلى أن الحوكمة تساهم تعتبر من أهم آليات تجسيد والحفاظ في الاستقرار، مؤكدا على أهمية "التخطيط العالمي" في تنمية البلدان، ليتم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الجزائر والصين لتبادل الخبرات في مجال التدريب وتعزيز قدرات الحوكمة في ديسمبر 2019.

الخاتمة

وفي الأخير توصلت الدراسة إلى أن تبني نمط الحوكمة سيساهم في تفعيل مسار العملية التنموية، إلا أن ذلك لا يتم إلا إذا كان هناك وعي لدى جميع الأطراف بأهمية الحوكمة ودورها المركزي في تحقيق التنمية المستدامة مما يساعد على تحقيق نتائج إيجابية في هذا المجال.

تبني نمط الحوكمة في سوق الأوراق المالية في الصين بالإضافة وقواعد حوكمة الشركات شكل عاملا محوريا في الإصلاحات الاقتصادية في الصين. فمنذ عام 1992 حققت الصين تقدما كبيرا في تحديد حقوق المساهمين، وواجبات ومسؤوليات العمداء واستقلال مجلس الإدارة، والتأكيد على أهمية الكشف عن المعلومات والشفافية ودور المدقق، وكذلك إثبات الهوية، ضف إلى ذلك إرشادات للحماية من المعلومات الداخلية والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، وعلى الرغم من وجود قواعد تحكم العديد من جوانب السلوك المؤسسي للشركات الصينية، إلا أن هناك الكثير مما يتعين القيام به.

من جهة أخرى وبالرغم من الجهود المبدولة في الجزائر لتحقيق الاستدامة اعتمادا على تبني نمط الحوكمة؛ إلا أن مسار الدراسة أبرز أن هناك تهميش لدور الفواعل المحلية في الجزائر على الرغم من دورها المركزي في المسار التنموي من جهة، ومن جهة أخرى فهي تشكل محور من محاور الحوكمة في شقها المرتبط بالديمقراطية التشاركية، وهو ما انعكس على مدى فعالية العملية التنموية في إطار تبني نمط الحوكمة خاصة في ظل الرهانات المطروحة أمام تفعيل هذا المسار وهو ما يؤكد فرضيات الدراسة.

وفي إطار المقارنة بين التجربتين الصينية والجزائرية نجد أن هناك تباين واضح خاصة في الشق المتعلق بالحوكمة الإقتصادية، حيث تعبر الصين من الدول الرائدة في هذا المجال إذ تشكل أحد أهم فواعل الحوكمة العالمية، وهو ما يدفع صانع القرار الجزائري إلى ضرورة الاستفادة من التجربة والخبرة الصينية

في هذا المجال في إطار مسار الصداقة التقليدية والتعاون بين البلدين، وهو ما بدأت بوادره في البروز مع عقد العديد من الاتفاقيات في هذا المجال.

وبناءا على ذلك تم اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة تبني سياسة تنويع البدائل الاقتصادية، لأن الاعتماد على المحرقات سيزيد من هشاشة الاقتصاد وهو ما ستعود تداعياته على الاستقرار والأمن الاقتصادي الوطني.
- الاعتماد على الكفاءات المحلية في الإنتاج والاستشارة، والتوجه لتبني سياسات دعم المجتمع المدني وتمكينه من لعب الأدوار المنوطة به خاصة الأدوار التوعوية بأهمية التنمية المستدامة لتحقيق الأمن المجتمعي وبالتالي الأمن الوطني.
- الاعتماد على الإستراتيجية بدل البرامج والسداسيات من أجل توظيف البدائل المتاحة.
- وانطلاقا من المثل الشعبي لMao "علمنا الصيد، علمنا أن نكون مستقلين، لنكون مكتفين ذاتيًا" على الجزائر الاستفادة من التجربة والخبرة الصينية في مجال توظيف نمط الحوكمة بما يحقق الاستدامة، وذلك من خلال:

✓ الحاجة إلى وضع انتقال حقيقي للطاقة قائم على تطوير الطاقات المتجددة، حيث يعتبر دمج الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة في الجزائر مرادفًا للتنمية المستدامة، وهنا لابد من الاستفادة من الخبرة الصينية باعتبار أن الصين رائدة في هذا المجال.

✓ إنتاج الذكاء أي يجب العمل على إنشاء جامعة تكنولوجية بتمويل من الصين، جامعة نموذجية – جامعة نموذجية مصممة لتدريس تقنيات الغد باللغتين الصينية والإنجليزية، بما يساهم في خلق وظائف الحقيقية، نقل التكنولوجيا، ومساهمة الصين في تصنيع المعدات التعليمية التي نستوردها حاليًا بالكامل بمئات الآلاف من الدولارات، هذه السياسة الحازمة والعقلانية ستجعل من الممكن تدريجيًا دمج المعرفة الوطنية والتي تعد أحد العوامل في تطوير البحث العلمي وبالتالي تحقيق الاستدامة.

الهوامش

[1] Daniel Eseme Gberevbie, Adeola I Oyeyemi & Excellence-Oluye Nchekwube: The Challenges of Good Governance, Accountability of Governmental Agencies and Development in Nigeria, acta universitatis danubius, Vol. 6, no. 2, 2014, p. 84

[2] Anja Schaefer & Andrew Crane : Addressing Sustainability and Consumption, Romarketing Global Policy And Environment, Vol. no.25,01 June 2005, p.77

[3] Meadowcroft J, Farrell K N & Spangenberg J: Developing a framework for sustainability governance in the EU, International Journal of Sustainable Development , no.08 , 2005, p.05

[4] Andrew Jordan: The governance of sustainable development: taking stock and looking forwards, Environment and Planning C: Government and Policy, vol. 26, 2008, p.25

[5] Berthold Kuhn: Collaborative Governance for Sustainable Development in China, Open Journal of Political Science, no. 6, 2016, pp. 08,09

[6] Ipid, p.08

[7] الجودي صاطوري : التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، ع.16، 2016، ص ص. 302-305

[8] Thomas W. Lin: Corporate Governance in China: Recent Developments, Key Problems and Solutions, Published in the Journal of Accounting and Corporate Governance, Vol.01, June 2004, p.02

[9] Canan C. Mutlua & others: Corporate Governance in China: A Meta-Analysis, Journal of Management Studies, vol. 55, no. 6 , September 2018, p p. 947,948

[10] لطفي مزيان : الأمن الطاقوي للإتحاد الأوربي وانعكاساته على الشراكة الأورو-جزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة،2012، ص. 142

[11] محمد شيخي وبن محاد سمير : السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقات المتجددة، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، ع.01، 2016، ص ص. 6،5

[12] محمد شيخي وبن محاد سمير : مرجع سابق، ص ص. 26 ،27

[13] بوعتبة محمد: دراسة قياسية لتأثير استهلاك الطاقات المتجددة على النمو الإقتصادي في دول المغرب العربي، مجلة آفاق علوم الإدارة و الاقتصاد، م.03، ع.01، 2019، ص. 16

[14] محمد شيخي وبن محاد سمير: مرجع سابق، ص.29

[15] ساسي فطيمة وسعودي عبد الصمد: القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، ع. 03، أوت 2017، ص.85

[16] بن عبد العزيز وبن علي محمد: دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، مجلة القانون العقاري والبيئة، م.05، ع.01، ص.6

[17] بلال موازي: المجتمع المدني ورهانات تفعيل الديمقراطية التشاركية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، م.17، ع.02، جوان 2020، ص ص. 331، 332

[18] ونوغي نبيل ويوسفي علاء الدين: المجتمع المدني كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية الجزائر أنموذجا، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، م.06، ع.01، 2020، ص.404

[19] أمينة طوالة: برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين (كابدال) خطوة نحو الديمقراطية التشاركية والتنمية المستدامة، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، م.02، ع.03، ص ص. 114،115

[20] محمد بنكاسم: ماذا تقول التقارير الدولية عن الفساد في الجزائر؟، شبكة الجزيرة الإعلامية، تاريخ النشر 28/3/2019 ، تاريخ الإطلاع 2020/12/10، متاح على الرابط: https://cutt.us/JkKUf

[21] ظريفة سلايمية: بين التجربة الهندية والتجربة الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: دروس للاستفادة، مجله الاقتصاد والمجتمع، ع 12، 2016، ص.62

[22] Arezki Benali, Algérie-Chine : La coopération dans le domaine de l'environnement et le développement des énergies renouvelables évoquée, AlgerieEco, 07 novembre 2017, consulté le 15/03/2021: https://2u.pw/jcfI3

[23] Ipid

[24] L'Algérie veut s'inspirer de l'expérience chinoise , 10 /04/ 2021, consulté le 12/03/2021, Le Chiffre d'Affaires le Quotidien économique en ligne, de: https://2u.pw/Oz158

[25] Vivienne, L'Algérie et la Chine satisfaites de leur échange d'expériences dans le renforcement des capacités de gouvernance, Mis à jour le 05-12-2018, consulté le 16/03/2021, de : https://2u.pw/GfgEc

أزمة حرية الإعلام والصحافة بماليزيا و آفاق الحل الممكنة

Malaysia's media and press freedom crisis and possible solution prospects

المحجوب لال، دكتور في الفكر السياسي الإسلامي، المغرب.

الملخص:

تركز الدراسة على أن مجال الصحافة والإعلام في ماليزيا يعاني من إشكالات عدة، تؤثر على أدائه وحريته، وترتبط هذه الإشكالات أساسا بتبعية الحقل الإعلامي للحكومة ولرجال أعمال تابعين للأحزاب المشكلة لها، ثم خضوعه لمنظومة كبيرة من القوانين المكبلة للحريات العامة وحقوق الإنسان، بما فيها حرية الإعلام والصحافة.

ورصدنا بالتحليل والنقد، إسهام الإعلام الجديد في المطالبة بالإصلاح السياسي عموما، ومن ضمنه المطالبة بإصلاح الحقل الإعلامي عبر توفير ضمانات حريته واستقلاليته وشروطه المهنية، كما عرجنا على آفاق إصلاح الحقل الإعلامي، والذي يمكن تحقيقه عبر استثمار تقارير المؤسسات الدولية المعنية بالحريات الإعلامية والصحفية، والتي تقترح مسارات عملية لإصلاح المجال الإعلامي لمختلف الدول، بما فيها ماليزيا، كما يمكن استثمار تنامي القوى الحزبية والمدنية والحقوقية والإعلامية المطالِبة بمزيد من الحقوق والحريات، والتي من مشمولاتها الرئيسية تعزيز حريات الحقل الإعلامي.

الكلمات المفاتيح: الإعلام. الحرية. القوانين. التحالف الحاكم. الإصلاح.

Abstract:

The study focuses on the fact that the field of journalism and media in Malaysia suffers from many problems, affecting its performance and freedom, and these problems are mainly related to the dependence of the media field of the government and businessmen of the parties formed to it, and then subject to a large system of laws that are bound by public freedoms and human rights, including freedom of information and the press.

We have monitored the new media's contribution to the demand for political reform in general, including the demand for reform of the media field through to provide of guarantees of freedom, independence and professional conditions, as well as the prospects for media reform, which can be achieved through the investment of the reports of international institutions concerned with media and press freedoms, which propose practical paths for media reform for various countries, including Malaysia, and the growing forces of party, civil, human rights and media to demand more rights and freedoms, which are key to promoting the freedoms of the media field.

Key words: the Media – Freedom - The Laws - ruling coalition - The Reform.

توطئة:

أفرز استقلال ماليزيا حالة غير مستقرة للوحدة والانسجام الوطني، مما حدا بالدولة إلى احتكار الإعلام بغية صياغة وتشكيل الرأي العام، بما يدعم مشروع بناء الدولة الحديثة1، وتجاوز الاختلال التنموي الذي خلفه الاستعمار، سواء ما تعلق بطبيعة بنية الاقتصاد، أو توزيع الثروة في البلاد، أو ما تعلق بسلبيات التركة العرقية المستحدثة.

وكان عدد المؤسسات الإعلامية بماليزيا عقب استقلال البلاد عام 1957 حوالي 16 مؤسسة، وهي أساسا مؤسسات صحفية، أما اليوم، فتوجد بماليزيا 280 جريدة ومجلة، تصدر بلغة الملايو، وباللغتين الصينية والانجليزية2. ثم تطور المشهد الإعلامي بماليزيا بصورة كبيرة، وتحديدا على مستوى الكم، ففي عام 1963 كانت توجد قناة تلفزية واحدة (RTM1)، خاضعة لإدارة جهاز الإذاعة والتلفزيون الماليزي، وفي عام 1969، انطلقت ثاني قناة تلفزية (RTM2)، والتي كانت هي الأخرى موجهة لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية. وتماشيا مع سياسة الخصخصة، رخصت الحكومة لمحطة تلفزية تجارية (TV3) عام 1984، ثم انطلقت بعدها عدد من القنوات الفضائية، إلى أن وصلت للعشرات في وقتنا الحالي3، تهتم بكل جوانب الحياة الماليزية وخصوصا الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

وأتاح التقدم الذي عرفه العالم على مستوى استخدام الانترنيت، فرصة حقيقية لعموم المواطنين الماليزيين، للتعرف على الأخبار من مصادر متعددة، لا سيما وأنّ معدل استخدام الانترنيت في البلاد تصاعد تدريجيا منذ بداية القرن الحالي، بفضل تحسن الظروف الاقتصادية، وتمدد الطبقة المتوسطة، وانخفاض معدل الأمية. إضافة إلى ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة، والتي نافست الوسائل التقليدية بقوة، سواء من جانب السرعة في نقل الخبر أو كلفته وامتداد وصوله، وكذا في القدرة المرنة للإعلام الجديد على صناعة الرأي العام بعيدا عن التوجيه التام والمطلق من لدن الحكومة ومؤسساتها.

غير أنّ وسائل الإعلام الماليزية تعاني من إشكالات كبرى متعددة، تؤثر في طبيعة المنتج الإعلامي المقدم على المستوى المهني، وعلى مصداقية التحليل السياسي الموجهة للعموم.

وتروم هذه الدراسة اختبار فرضيتين أساسيتين:

أولهما: يعاني الإعلام والصحافة في ماليزيا من اختلال كبير، عنوانه الرئيس سيطرة التحالف الحكومي الحاكم، مما يعيق مسيرة الإصلاح السياسي في البلاد، ويؤخر عملية انتقال ماليزيا من دولة ذات نظام سياسي هجين إلى دولة ديمقراطية.

ثانيهما: ساهم التطور الإعلامي وخاصة منه الحديث، وأساسا عبر الانترنيت وفضاءات التواصل الاجتماعي في تشجيع القوى الإصلاحية على الدفع بعجلة الإصلاح السياسي في البلاد، مما يجعل ماليزيا مقبلة على إصلاح سياسي كبير في المستقبل المنظور إن تمت إدارة هذا الإعلام بالصورة المثلى.

وارتباطا بهذه الفرضية، طرحنا الأسئلة الآتية: ما هي أهم مظاهر اختلال المشهد الإعلامي بماليزيا؟ وما طبيعة البنية القانونية المؤثرة في العمل الصحفي والإعلامي؟ وما تأثيرها على سؤال المهنية والتعددية والحرية الإعلامية في البلاد؟ ثم ما آفاق إصلاح هذا المجال، لتمكينه من الإسهام الإيجابي في عملية الإصلاح والتغيير السياسي المنشود؟

وللإجابة عن الأسئلة السابقة واختبار فرضيتي الدراسة، تمت الاستعانة بمنهج متعدد: "تاريخي/نقدي/تحليلي"، والدافع إلى هذا التعدد، يكمن في الاستجابة لطبيعة الدراسة التي تبحث في الأصول التاريخية لتطور الحياة الإعلامية في ماليزيا، مع تحليل هذا التطور وتبيان سماته وخصائصه الرئيسة، وصولا إلى نقدها والوقوف عند نقاط ضعفها ومعالم قوتها وآفاق إصلاحها في الأفق المنظور.

وتبعا لكل العناصر السابقة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة عناصر، يتفرع عن كل منها عنوانان فرعيان: وذلك على النحو التالي:

أولا: سيطرة التحالف الحاكم على الإعلام بماليزيا.

أ. الإعلام في خدمة التحالف الحاكم.

ب . مهاتير وحرية الإعلام.

ثانيا: الإعلام الماليزي: الوضع الدولي وأدوات السيطرة الداخلية.

أ- الإعلام الماليزي في عيون العالم.

ب- أدوات السيطرة والتحكم في الإعلام بماليزيا.

ثالثا: الإعلام البديل: الدور الإصلاحي والأفق المستقبلي.

أ- الإسهام العملي للإعلام البديل في الإصلاح السياسي.

ب- آفاق مستقبلية لإصلاح المجال الإعلامي بماليزيا.

خاتمة:

أولا: سيطرة التحالف الحاكم على الإعلام بماليزيا.

أ- الإعلام في خدمة التحالف الحاكم.

الإعلام الماليزي متحكم فيه بشدة من لدن الحكومة، سواء من حيث الملكية، أو من حيث الخطاب، أو منهما معا حين يتعلق الأمر بالإعلام القومي. وتؤكد الأبحاث والدراسات المهتمة بالمجال الإعلامي بماليزيا، أنّ "وسائل الإعلام التقليدية في ماليزيا إما مملوكة للائتلاف الحاكم، أنه متحكم فيها بشكل مباشر أو غير مباشر"4. وعلى رأس التحالف الحاكم الجبهة الوطنية المتحدة للملايو، "فله حصة الأغلبية في الشركة الماليزية الناشرة لصحف الملايو المؤثرة بالبلاد، ويعمل رجال أعمال ممن لهم ارتباط بالمنظمة على السيطرة على القنوات التلفزية، وعلى المجلات الناطقة باللغة الانجليزية وعلى المجلات الاقتصادية"5. ومع ذلك ظل الإعلام مجال تنافس حقيقي بين رجال الأعمال الداعمين للأمنو، وغيرهم من رجال الأعمال الصينيين والهنود المساندين للحكومة.

من المهم ملاحظة أنّ تداخل المصالح بين مالكي الصحف والأحزاب السياسية التابعة للائتلاف الحاكم، مكنت الأمنو وأحزاب الأغلبية عبر مؤسسات إعلامية متعددة، من السيطرة على معظم المحتوى التحريري المقدم بالصحافة الماليزية6، والتحكم في التغطية الإعلامية، مما أوجد تفاوتا في وصول الفاعلين السياسيين إلى وسائل الإعلام، بصورة أضرت بمصالح أحزاب المعارضة.

وسعت الأمنو عبر السيطرة على وسائل الإعلام الرئيسية، إلى توليد مخاوف عامة لدى المواطنين تجاه المعارضة الإسلامية، وخاصة الحزب الإسلامي الماليزي، فدرجت على تقديمه بصورة المتعصب والمتطرف، مقابل تصوير نفسها كممثل للإسلام الحديث والتقدمي7. ومن بين الأسباب التي تجعل الحكومة تتبنى خطابا إعلاميا يعتمد على أساس التخويف من المعارضة، تخوفها من نجاح الأخيرة في الوصول إلى السلطة.

وتَعتقد السلطة أنّ من واجبها الحيلولة دون تأثير الأفكار المخالفة للحكومة على عموم المواطنين، ومن ذلك، قول مهاتير: "في الديمقراطية، الشعب هو الذي يقرر، ولكن الشعب في حاجة إلى المعلومات والتوجيه، وأجهزة الإعلام تلعب دورا كبيرا، ولكن الزعماء السياسيين هم الذين يستطيعون أن يشكلوا رأي الشعب، ونود أن نقول إنّ الناس يريدون أن يفعلوا ما هو صواب وصالح بالنسبة لهم، والزعماء يستطيعون التأثير عليهم بفعل الخطأ واتخاذ القرارات الخاطئة، وعندما يكون الزعماء فاسدين ولا يفكرون إلا في طموحاتهم الشخصية فإن الشعب سيتخذ القرار الخاطئ"8. ويبرز موقف مهاتير جانبا

سلبيا سكن فكر الرجل تجاه المواطنين، وحريتهم في اتخاذ القرار، حدَّ أن يسعى للتفكير نيابة عنهم، ومصادرة حقهم الأصيل في الاختيار الحر بعد الحصول على المعلومات الدقيقة والمعطيات الكافية الصحيحة.

ب- مهاتيروحرية الإعلام.

تُقدم الحكومة الماليزية مبدأ المسؤولية على مبدإ الحرية، والمسؤولية المتحدث عنها ليس بمعناها الإيجابي القائم على التزام الإعلام بأخلاقيات المهنة، بل بمعنى مسؤولية الحكومة في منع الأفكار المخالفة لها من الوصول إلى عموم المواطنين. وبمثل هذا المعنى عبرّ مهاتير فقال: إنّ توجه الحكومة نحو الصحافة يدل في حد ذاته على مدى اهتمامها بالصالح العام، فالصحافة حرة ولكن يجب ألا يساء استخدام هذه الحرية. والمؤكد أن ترديد الصحافة للأكاذيب أمر لا يمكن تحمله، وبما أنّ الشخص العادي لا يستطيع اللجوء للقضاء، فيجب على الحكومة مراقبة سلوك الصحافة9. وقال أيضا: ماليزيا تؤمن بحرية الصحافة، لكن هذه الحرية مثل كل الحريات والحقوق الأخرى لابد من أن تكون مصحوبة بالمسؤولية، وسوف نستمر في توقع الشعور بالمسؤولية من وسائل الإعلام لدينا، ولن نتجاهل الحاجة إلى دعم هذا الشعور10.

قولا مهاتير أعلاه، يؤكدان تفضيل الحكومة للحل الأسهل للإشكالات المتعلقة بأداء الإعلام في علاقته بالمواطن، القائم على المنع والمراقبة وتقييد الحرية، بدل توفير بنية مؤسَّسِية وقانونية وصرامة أخلاقية ومهنية، فيضيع حق المواطن في وجود إعلام تعددي ومهني، في متاهة حرص السلطة السياسية على مصالح الفئة الحاكمة.

ويؤمن مهاتير بقوة الإعلام وتأثيره الكبير في العالم المعاصر، بصورة تمكنه من القدرة المتزايدة باستمرار من تحديد مصير المجتمع الإنساني، ولذلك يُطلَق عليه وصف السلطة الرابعة. هذه المكانة والسلطة المؤثرة جعلت مهاتير لا يَقبل تداول أفكار مخالفة لما هو رسمي في الإعلام العمومي والخاص، سواء على المستوى الداخلي أو الدولي. ومن ما يؤكد هذا المعنى، قول مهاتير: يجب أن يكون هناك الحق في المعرفة، لكن معرفة الأفكار الداخلية للأطراف المتصارعة وإذاعتها في جميع أرجاء العالم لن يخدم السلام، ولن يحقق رفاهية للعالم، خاصة وإذا كانت تلك الأفكار الداخلية غير مجدية وغير مفيدة11، وهذه المعاني التي يرددها مهاتير، تؤكد ما ذكرناه سابقا، من تجذر فكرة التحكم في المحتوى المقدم لعموم المواطنين، والصورة المنقولة للعالم الخارجي.

ويُفيد تَحَكُّم الحكومة في الإعلام في نشرِ ما تريد والتأثير في الرأي العام، وقد ظهر استغلال الحكومة للإعلام بشكل واضح "خلال الفترة اللاحقة على أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد شرعت الحكومة في حملة تلفزيونية مكثفة تستخدم صور قادة الحزب الإسلامي مع عمليات عنف من قبيل قتل امرأة على يد متطرفين من طالبان، في محاولة من الحكومة لربط الحزب الإسلامي بالحكم القائم في أفغانستان"12، وخَلْقِ تشبيه "موهوم" بين النموذج السياسي للحكم القائم حينها في أفغانستان، وبين النموذج السياسي للحكم الذي يسعى الحزب الإسلامي إلى تجسيده وتنزيله، فضلا عما يحمله هذا التشبيه من رسائل سلبية لباقي الأعراق الأخرى، التي لن تقبل بوجود نظام سياسي بماليزيا، يشبه النظام السياسي لحركة طالبان.

ثانيا: الإعلام الماليزي: الوضع الدولي وأدوات السيطرة الداخلية.

أ- الإعلام الماليزي في عيون العالم.

حرية العمل الإعلامي والصحفي قيمة أساسية، تتحقق بتوفر الناس على معلومات كاملة وحقيقية في جميع القضايا التي تهمهم، وتتطلب الديمقراطية تَوفير المقدرة للمواطنين لمعرفة كل ما هو في مصلحتهم، ويكون من واجب وسائل الإعلام جمع هذه المعلومات وإيصالها إلى الجماهير13. لكن في الحالة الماليزية، تُركز وسائل الإعلام الرئيسية في المقام الأول على القصص الإيجابية لصالح النخبة السياسية، كما يَصعب على الصحفيين التحقيق مع القادة السياسيين، فضلا أنه لا يتوفر للصحفيين فرص تقديم رسائلهم إلى الناس بسبب المنظومة الحكومية والإدارية14، التي تقف أمام الأصوات الإعلامية المستقلة والمختلفة عن الخطاب الإعلامي الحكومي الرسمي.

وبالنظر إلى تقارير حرية الإعلام الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود15، الذي يتم تحديد درجة الحرية المتاحة للصحفيين في 180 دولة، من خلال تجميع ردود الخبراء على استبيان تضعه المنظمة، بالإضافة إلى الجمع بين هذا التحليل النوعي والبيانات الكمية عن الانتهاكات وأعمال العنف ضد الصحفيين خلال الفترة التي تم تقييمها، بالاعتماد على بعض المعايير المحددة بدقة، وهي: التعددية، واستقلال وسائل الإعلام، والبيئة الإعلامية والرقابة الذاتية، والإطار التشريعي، والشفافية، ونوعية البنية التحتية التي تدعم إنتاج الأخبار والمعلومات.

ونستطيع أن نصل إلى ترتيب ماليزيا على الصعيد الدولي في مجال حريات الصحافة والإعلام، عبر قراءة التقارير السنوية لمنظمة مراسلون بلا حدود، الصادرة بين عامي 2007 و2018، والتي جاءت على النحو التالي:

جدول رقم 06	حرية الصحافة والإعلام بماليزيا بين عامي 2007 و2018.	
السنة	ترتيب ماليزيا في حرية الصحافة	مجموع الدول التي شملها التقرير
2018	145	180
2017	144	180
2016	146	180
2015	147	180
2014	147	180
2013	145	179
2012/2011	147	179
2010	141	178
2009	131	175
2008	132	173
2007	124	169

يُبَيِّن الجدول أعلاه، أنّ ماليزيا تعاني من تراجع مستمر في مجال الحريات الصحفية والإعلامية، وهو تراجع قديم، تم توثيقه في السنوات الأخيرة بفضل التقارير الدولية المتخصصة، دال على إشكالات بنيوية تعاني منها المنظومة الإعلامية في البلاد، وأدوات متعددة للتحكم والسيطرة على الفضاء الإعلامي من لدن الحكومة والتحالف الحاكم. فما أهم هذه الأدوات وما الذي تم القيام به من لدن الحركات الإصلاحية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية الماليزية لمواجهة هذا الاختلال وإصلاح الحياة الإعلامية بالبلاد؟

ب- أدوات السيطرة والتحكم في الإعلام بماليزيا.

يخضع الإعلام الماليزي لمهمة بناء الأمة وفق الرؤية الحكومية، وتتم مراقبته بوسائل رسمية، والمحافظة على توجهه العام من خلال مزيج من الآليات والهياكل، منها المتعلق بتنظيم الترخيص، ومنها المتعلق بالقوانين المقيدة، أو ما يهم طبيعة الملكية أو الجهة المستثمرة16. وعمليا يتم التحكم في الإعلام وتوجيهه لخدمة المصالح الحكومية من خلال أدوات السيطرة التالية:

أولا: قانون الإذاعة؛ يسمح قانون الإذاعة لوزارة الإعلام بالسيطرة على جميع القنوات الإذاعية والتلفزيونية ومراقبتها، وإيقاف ترخيص أي شركات خاصة تبث معلومات تتعارض مع السياسات الحكومية أو ضد القيم الماليزية17.

ثانيا: قانون مراقبة النشر؛ يسعى قانون مراقبة النشر لسنة 1959 إلى مراقبة وتنظيم تداول جميع وسائل الإعلام الأجنبية ونقلها داخل ماليزيا، ويمنح الحكومة كامل السلطة لحظر المطبوعات الأجنبية إذا كانت تَعتقد أنها تشكل خطرا على النظام العام والأخلاق، أو على أمن ماليزيا.. ويقوم مكتب خاص في وزارة الداخلية بمراقبة جميع المطبوعات الأجنبية، وقد قام مرارا وتكرارا بتأخير التراخيص للمنشورات التي تُعتبر خطيرة للغاية بالنسبة للحكومة18.

ثالثا: القانون الوطني للأنباء (BERNAMA)؛ تم تأسيس وكالة الأنباء الوطنية الماليزية The Malaysian National News Agency عام 1967، وتم تعديل القانون المنظم للوكالة في يونيو 1990 من أجل منح الوكالة الحقوق الحصرية لتوزيع الصور الإخبارية والبيانات الاقتصادية والمالية وغيرها من المواد، كما سمح التعديل للوكالة بتجاهل الاتفاقيات الدولية التي تحمي حرية المعلومات.

رابعا: قانون المؤسسة الوطنية لتنمية الأفلام (FINAS)؛ قامت الحكومة بتعديل قانون المؤسسة الوطنية لتنمية الأفلام الماليزيةThe National Film Development Corporation Malaysia عام 1984، استجابة للتغيرات التكنولوجية التي حدثت في صناعة السينما، ويوسع القانون المعدل . ضمن أشياء

أخرى. من تعريف الفيلم ليشمل أشرطة الفيديو وأقراص الفيديو وأقراص الفيديو المدمجة. ومن خلال تلك التعديلات المحدثة، يمكن لموظفي المؤسسة الوطنية لتنمية الأفلام ممارسة صلاحياتهم ضد الأشخاص الذين يتبين أنهم يخالفون بعض أحكام القانون. وبموجب هذا القانون، يُعتبر أي شخص يمتلك ثلاث نُسخ أو أكثر من فيلم ما متورطا في توزيع الأفلام، ولذلك يُطلب منه تقديم طلب للحصول على تصريح توزيع19.

وبالإجمال، وضعت الحكومة الماليزية القيود على المجال الإعلامي وحرية التعبير، بشكل يجعل أي سياسي أو صحفي أو أكاديمي أو ناشر أو غيرهم، يتردد كثيرا قبل التصريح بوجهة نظرٍ قد تكون مثيرة للجدل في المجال العام، بمعنى أنّ هذه القيود خلقت الرقابة الذاتية الناتجة عن الخوف من العقاب الحكومي وليس الرقابة الأخلاقية، وكل القوانين أعلاه، تُستخدم من لدن الحكومة بشكل تعسفي لرفض تقديم التصاريح، وتقييد منشورات المعارضة أو منعها، والتحكم في الإصدارات والمنشورات، وكذا التحكم في الأفكار والمعلومات المقدمة للمجتمع الماليزي، مما جَعل البيئة القانونية الماليزية لحرية الصحافة في خانة "سيئة للغاية" بحسب المعايير الدولية، ولذلك فهي بيئة لا توفر الحرية اللازمة والضرورية والكافية للعمل الصحفي والإعلامي المهني.

ثالثا: الإعلام البديل: الدور الإصلاحي والأفق المستقبلي.

أ- الإسهام العملي للإعلام البديل في الإصلاح السياسي.

استُعمل الانترنيت والإعلام الالكتروني لتداول ونشر الأخبار بشكل ملحوظ منذ انتخابات 1999 لا سيما بين الشباب، وأصبح له أهمية كبيرة كمصدر للمعلومات السياسية، جعلت رئيس الوزراء أحمد بدوي يَعترف أنّ حكومة الجبهة الوطنية خسرت في الحرب السيبرانية وأنها لم توفق في تقدير تأثيرها بشكل صحيح20، ومع بداية استخدام الإعلام البديل بعد عام 2000، شعر المواطنون أنهم قد ضُللوا من لدن الإعلام الرسمي، الأمر الذي جعل الإعلام الالكتروني يحتل مساحة مؤثرة في المجال العام21.

ومنذ 1999 إلى غاية 2013، باستثناء انتخابات 2004، شهدت المعارضة الماليزية اتجاها تصاعديا في النجاح الانتخابي، وكان الانترنيت أداة مؤثرة في يد المعارضة الرئيسية للقيام بذلك. فقد تمكنت المعارضة عبر استثمار الانترنيت من رفع مستوى حشد المؤيدين بأعداد غير مسبوقة22، مستفيدة من الطفرة التي شهدها استخدام الشعب الماليزي للانترنيت، والتي انتقلت من 15 بالمائة عام 2000، إلى 62 بالمائة عام 2013.

وخلال انتخابات 2008، أعطى الانترنيت للمجتمع المدني والشعب الماليزي أملا جديدا بمقدرة الوصول إلى المعلومات، والوصول لأفكار ووجهات نظر تخالف الحكومة أو تعارضها، من خلال المدونات وبوابات الأخبار على الانترنيت، لقد كانت هذه الوسائط من أهم المؤثرات في انتخابات 2008 لصالح المعارضة23، فكيف تفاعلت الحكومة مع الإعلام الالكتروني؟ وما تأثير الإعلام والفضاء التواصلي الجديد على السياسة الماليزية وعلى مطالب الإصلاح السياسي بالبلاد؟

نظريا لا تملك الحكومة آليات مباشرة ومخصصة للرقابة على محتوى الانترنيت، فقانون الاتصالات والوسائط المتعددة "CMA" لعام Communications and Multimedia Act 1998، ينص صراحة أنه لا يوجد في القانون ما يَسمح بالرقابة على الانترنيت، كما أنّ قانون الضمانات الخاص بشركة الاتصالات الماليزية، يتعهد بعدم فرض رقابة على الانترنيت، ومع ذلك، فقد استَخدمت السلطات الحكومية رقابتها على الانترنيت من خلال قانون الأمن الداخلي، لمقاضاة المعارضين والمؤثرين عبر الانترنيت24.

لقد نَقل الإعلام الجديد والانترنيت الحكومة، من مجال الفاعل الرئيس في الحقل الإعلامي، إلى متأثر به وخاضع لتفاعلاته السريعة، وجعل الكثير من السياسيين يندفعون إلى عالم المدونات، بغية تحقيق تواصل أكبر مع فئات واسعة من المواطنين، وإقناعهم بأفكارهم السياسية ومشاريعهم الإصلاحية.

إنّ الطفرة التكنولوجية التي يشهدها العالم على مستوى وسائل الاتصال، أثرت على قدرة الدولة في التحكم بالمحتوى التواصلي المتبادل بين الأفراد، فلم تعد الإذاعة والتلفزيون والجرائد الورقية تشكل الأدوات الرئيسة لصناعة الوعي الجماعي للمواطنين، بل حوَّل الانترنيت والتدوين واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي الاتصال إلى عملية تفاعلية، مشتركة ومتشابكة، قادرة على صناعة الرأي والمواقف والاتجاهات، وهي فضاء افتراضي يلتقي فيه الأفراد على شكل جماعات تشترك في الأفكار أو الاهتمامات، يتم عبرها تبادل الأفكار والمعلومات والصور، ومن أهم مميزاته، أنه غير قابل للضبط والتحكم التام أو الكلي، وغير قابل للتوجيه المستمر.

ب- آفاق مستقبلية لإصلاح المجال الإعلامي بماليزيا.

تأثير الانترنيت في الحياة السياسية مؤطر بفرضيتين أساسيتين؛ الأولى فرضية المساواة، والتي تقول إنّ الانترنيت فَتح المجال أمام الأحزاب الصغيرة للمنافسة في المجال الإعلامي والتسويق السياسي، بكلفة أقل وأرخص، وبفعالية أكبر، وبقدرة عالية على منافسة الأحزاب الحاكمة أو الكبرى. أما الفرضية الثانية، وهي فرضية التطبيع أو التكيف، فمؤداها أنّ الأحزاب الكبرى، بحكم الإمكانات المالية والبشرية قادرة

على التكيف مع التحولات التقنية التي يشهدها عالم الاتصالات، واستثمارها بكيفية تخدم مصالحها بفعالية تتجاوز قدرات ومستطاع الأحزاب الصغيرة أو المعارضة25. لكن الواقع يقول إنّ قدرة كل فرضية على إثبات صحتها، رهين بمدى استيعاب الفاعل السياسي، الحزبي أو الحكومي، بالأغلبية أو المعارضة، لأهمية وقدرة الانترنيت على تغيير أفكار المجتمع والناخبين، وهو الرهان الذي نجحت فيه أحزاب المعارضة وأعلنت الحكومة أنها لم تكن تستوعب قدرة هذا العالم الافتراضي على التأثير في العالم الواقعي.

وإذا كان الإعلام التقليدي يخضع لتوجهات الحكومة ورقابتها بوصفه مجالا من مجالات السلطة، وأداة من أدواتها الأساسية للبقاء في الحكم، فإن الإعلام الجديد، بمختلف أشكاله، غيرُ قابل للضبط على شاكلة الإعلام التقليدي، لأنه مجتمعي، يتفاعل في ظله أفراد المجتمع، يؤثر فيهم ويتأثر بهم، ولذلك صار هذا النوع من الإعلام جزءا من الفضاء العام وليس من مؤسسات الدولة.

وقد جرت عادة الحكومة الماليزية أن تنتقد الخطاب الإعلامي الغربي عن النظام السياسي الماليزي، وتصرح عبر عدد من الفاعلين السياسيين بكون هذا الإعلام خاضع لأنماط التفكير والتصنيف التقليدي للمجتمعات الإسلامية، وغير مستوعب أو متقبل لفكرة وجود دولة مسلمة تعددية ومتقدمة اقتصاديا وتنمويا، لكن الحكومة من خلال سيطرتها على الإعلام، تقع في الممارسات نفسها التي تنتقد وقوع الإعلام الغربي بها، فتتحكم في المحتوى الإعلامي بشكل كلي لصالح التحالف الحاكم، ولا تتيح للمواطنين فرصة التعرف على الرأي الآخر في الإعلام العمومي.

هذه الإشكالات المرتبطة بالمشهد الإعلامي بماليزيا، تضع حرية الصحافة والإعلام على المحك، الوضع الذي لا يُسمح فيه للمجتمع بمزيد تنازل عن تحقيق حقوق أساسية ذات صلة بالمجال الإعلامي، وهي:

الحق في إعلام حر ومهني.

الحق في الوصول إلى المعلومة.

الحق في سماع وجهات النظر المختلفة.

الحق في رؤية التنوع والتعدد المجتمعي عامة في وسائل الإعلام المتاحة.

ينقلنا ضمان هذه الحقوق إلى السؤال التالي، والمتعلق بكيفية تمكُّن المواطن الماليزي من التعامل الواعي مع المنتج الإعلامي المقدم، بصيغة أخرى، مقدرة التمييز بين المادة الإعلامية الصحيحة وذات المصداقية وبين نقيضها، وتحقيق هذه الإمكانية يتم من خلال أداتين أساسيتين:

أولهما: المراقبة الداخلية (داخل المؤسسات الإعلامية) والخارجية (المؤسسات المعنية بالعمل الإعلامي) لمدى التزام وسائل الإعلام بأخلاقيات المهنة. وثانيهما: جعل النص الدستوري، مرجعا في تحديد سقف المطالب والانتقادات المعبر عنها في الخطابات السياسية المختلفة26. ومن الناحية الإجرائية، يجب تحصين المواطن من المعلومات المغلوطة عبر تسهيل حقه في الولوج إلى المعلومة، باستثناء تلك المتعلقة بالأمن القومي، والعمل على تعزيز حضور القيم الإسلامية والإنسانية في تكوين الإعلاميين والصحفيين.

وعلى المستوى السياسي، وهو المستوى الذي يمكن للحزب الإسلامي أن يتحرك من خلاله بمعية بقية الفاعلين الحزبيين بالبلاد، فيتعيَّن تَملُّك الحرص الجماعي على فَتحِ مجال التداول العام للحوار في مختلف القضايا الحساسة والكبيرة، وتقريب وجهات النظر بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وفهم دوافع وخلفيات الأفكار المتداولة، وإعادة تشكيل فكرة الصالح العام أو الخير المشترك، إضافة إلى العمل على تحصين المؤسسة القضائية من التدخل الحكومي، بمزيد مبادرات تعزز الاستقلال الحقيقي للجهاز القضائي عن سلطة الجهاز التنفيذي، بما يضمن للمواطن حقوقه الإنسانية والقانونية حال تعرضه لسلوك أو ممارسة مخالفة للدستور والقانون من قِبل السلطات الأمنية أو غيرها. وبهذا النهج، يمكن لماليزيا تقوية البناء المجتمعي وتحصينه من التدخلات الخارجية، وضمان التغيير الإيجابي والمتواصل في الأفكار والسياسات العمومية، وضمان المشاركة الواسعة والدعم المجتمعي لقرارات الدولة، وتعزيز مساحات التفكير النقدي بالمجتمع.

خاتمة:

تبين إذن من خلال المحاور الثلاثة التي تضمنتها الدراسة، أن الفرضية التي انطلقنا، بشقيها الأول والثاني، فرضية صحيحة. ومجمل القول في هذا المستوى، أن مجال الصحافة والإعلام في ماليزيا يعاني من إشكالات عدة، تؤثر على أدائه وحريته، وترتبط هذه الإشكالات أساسا بتبعية الحقل الإعلامي للحكومة ولرجال أعمال تابعين للأحزاب المشكلة لها، ثم خضوعه لمنظومة كبيرة من القوانين المكبلة للحريات العامة وحقوق الإنسان، بما فيها حرية الإعلام والصحافة.

ورصدنا بالتحليل والبحث أيضا، إسهام الإعلام الجديد في المطالبة بالإصلاح السياسي عموما، ومن ضمنه المطالبة بإصلاح الحقل الإعلامي عبر توفير ضمانات حريته واستقلاليته وشروطه المهنية، كما عرجنا على آفاق إصلاح الحقل الإعلامي، والذي يمكن تحقيقه عبر استثمار تقارير المؤسسات الدولية المعنية بالحريات الإعلامية والصحفية، والتي تقترح مسارات عملية لإصلاح المجال الإعلامي لمختلف

الدول، بما فيها ماليزيا، كما يمكن استثمار تنامي القوى الحزبية والمدنية والحقوقية والإعلامية المطالِبة بمزيد من الحقوق والحريات، والتي من مشمولاتها الرئيسية تعزيز حريات الحقل الإعلامي في البلاد.

---

[1] - Masatoshi Kisaichi (2006), Popular Movements and Democratization in the Islamic World, Routledge, New York, P 58.

[2] - LASS Willrrat (2009), Annette AW, Political Communication in Asia, Routledge, New York, P 138.

[3] - LASS Willrrat, Annette AW, Political Communication in Asia, P 139.

[4] - Masatoshi Kisaichi, Popular Movements and Democratization in the Islamic World, P 59.

[5] - Ian Marsh, Jean Blodel, and Takashi Inoguchi, Democracy, Governance, and economic Performance, East and Southeast, P 230.

[6] - Lass Willrrat (2009), Annette AW, Political Communication in Asia, Routledge, New York, P 138.

[7] - Joseph Liow (2003), Deconstructing Political Islam in Malaysia: UMNO'S Response To PAS' Religio-Political Dialectic, Institute of Defence and Strategic Studies, Singapore, P 8.

[8]- موسوعة الدكتور محمد بن محمد (2004)، المجلد الثالث، ماليزيا (الجزء الأول)، دار الفكر، كوالالمبور ماليزيا، الطبعة الأولى 2004، ص 32.

[9]- موسوعة الدكتور محمد بن محمد، المجلد الخامس، ص 38.

[10]- موسوعة الدكتور محمد بن محمد، المجلد السابع، الجزء الثاني، الديمقراطية وحقوق الإنسان، ص 86/85.

[11]- موسوعة الدكتور محمد بن محمد، المجلد الثامن، السياسة والديمقراطية وماليزيا الجديدة، ص 25.

[12]- Joseph Liow, Deconstructing Political Islam in Malaysia: UMNO'S Response to PAS' Religio-Political Dialectic, P 11.

[13] - Mohd Azizuddin Mohd Sani (2008), Media Freedom and Legislation in Malaysia 1, Institute of Tun Dr. Mahathir Mohamad's Thoughts, Universiti Utara Malaysia, Rekayasa, Journal of ethics, legal and governance, Vol. 4, PP 69 – 86, P 69.

[14] - Usha Devi Rajaratnam (2009), Role of Traditional and Online Media in the 12th General Election, Malaysia, Taylor's College, Petaling Jaya, the Journal of the South East Asia Research centre Role for Communications and Humanities, Vol. 1 No. 1, PP 33-58, P 35.

[15] - www.rsf.org

[16] - Masatoshi Kisaichi, Popular Movements and Democratization in the Islamic World, P 58.

[17] - Mohd Azizuddin Mohd Sani (2008), Media Freedom and Legislation in Malaysia, Institute of Tun Dr. Mahathir Mohamad's Thoughts, Universiti Utara Malaysia, Rekayasa, Journal of ethics, legal and governance, Vol. 4, PP 69-86, P 82.

[18] - Mohd Azizuddin Mohd Sani, Media Freedom and Legislation in Malaysia, P 83.

[19] - Mohd Azizuddin Mohd Sani, Media Freedom and Legislation in Malaysia, P 83.

[20] - Usha Devi Rajaratnam, Role of Traditional and Online Media in the 12th General Election, Malaysia, P 55.

[21] - Usha Devi Rajaratnam, Role of Traditional and Online Media in the 12th General Election, Malaysia, P 36.

[22] - Rosyidah Muhamad (2015), Online Opposition and Elections in Malaysia, Asian Social Science; Vol. 11, No. 10, Canadian Center of Science and Education, , PP 281-291, P 281.

[23]- Mohd Azizuddin Mohd Sani, the Emergence of New Politics in Malaysia from Consociational to Deliberative Democracy, P 110.

[24] - Rosyidah Muhamad, Online Opposition and Elections in Malaysia, Asian Social Science; Vol. 11, No. 10, Canadian Center of Science and Education, , PP 281-291, 2015, P 284.

[25] - Rosyidah Muhamad, Online Opposition and Elections in Malaysia, P 282.

[26]- لا نص الدستوري يسيء في قانون طبيعة، يحتاج بعض المراحل إلى التطوير والتغيير، وفق حاجة المجتمع، ولذلك لا يجوز الالتزام بالموقف الدستوري في تغيير أو إلغاء بعض المواد، الموقف الذي اتخذه المواطنون أو عطلت بندا من بنود الدستور.

الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن(1920-1967م)

دراسة تاريخية

Israel Ambition in the Waters of the Jordan River (1920-1967AD) Historical Study.

الباحث/علي علي محمد بدر

باحث ماجستير_ جامعة كفر الشيخ

كلية الآداب _ قسم التاريخ

الملخص:

تسعي هذه الورقة البحثية إلى مناقشة الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر الأردن منذ الانتداب البريطاني علي شرق الأردن المتمثلة في محاولات الحركة الصهيونية السيطرة على مياه النهر سواء بإقامة مشروعات الري عليه، أو محاولة إدماج روافده ضمن حدود دولتهم المزعومة، ثم المحاولات المستمرة منذ قيام إسرائيل في السيطرة على النهر مع عرض المحاولات العربية لمنع حدوث ذلك من خلال بعض المشاريع المضادة، وحتي حرب 1967م وسيطرة إسرائيل على نهر الأردن وروافده سيطرة تامه .

الكلمات المفتاحية: نهر الأردن، صراع المياه، حرب 1967م، الحركة الصهيونية.

Abstract :

This research paper seeks to discuss Israeli ambitions in the waters of the Jordan River since the British mandate on eastern Jordan, which is the attempts of the Zionist movement to control the river water either by establishing irrigation projects on it, or attempting to integrate its tributaries within the borders of their so-called state, and then the continuous attempts since Israel's establishment to control the river, while presenting Arab attempts to prevent this from happening through some counter-projects, until the War of 1967 and Israel's control of the Jordan River and its tributaries completely controlled it .

تمهيد:

نهر الأردن هو نهر دولي ينبع من منطقة جبل الشيخ في سوريا ولبنان كنتيجة طبيعية لذوبان الثلوج, ويبلغ طول نهر الأردن وروافده حوالي 252 كم، وتقدر كمية المياه في النهر بحوالي 1880مليون م3 سنويا.(1)

ويعتبر نهر الأردن شريان مهم بالنسبة للأردن لمرور اكثر من 90% من مياهه فيها، ويمتلك نهر الأردن روافد ووديان عديدة، ومن أهم روافده الحاصباني, بانياس، دان، اليرموك، الزرقاء، ومن الوديان التي تنحدر من مرتفعات الأردن عربه، كفرين، جروم، شعيب، زقلاب، كفرنجي، راما، راغب، يابس, ومن الوديان التي تنحدر من مرتفعات فلسطين, العوجا(يركون)، وادي اريحا، وادي القلت, وبعد التقاء هذه الأنهار والوديان بنهر الأردن يسير مسافه قدرها6 كم ليصب في البحر الميت. (2)

و ترجع الأطماع الصهيونية في مياه نهر الأردن إلى أكثر من مائة عام، حيث كان تفكير الحركة الصهيونية مهتم بالاستفادة من مياه نهر الأردن؛ لإنشاء وطن قومي لليهود، واسكان 6 مليون يهودي في أرض فلسطين وصحراء النقب. (3)

و يوضح ذلك الشعار التي نادت به الحركة الصهيونية "أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل" ، حيث إن تكوين دولة إسرائيل هو منطلق من الأساس المائي في تحديد الحدود لهذه الدولة. (4)

ولذلك كان قادة الصهيونيين الأوائل في مؤتمراتهم ومخططاتهم يأخذون بعين الاعتبار عند تحديدهم لموقع الدولة المزمع إنشاؤها، أن تتمتع بموقع استراتيجي مهم تتوافر به المياه الضرورية للزراعة والصناعة. (5)

وعندما بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين أيام الحكم العثماني حرصوا على تملك أراضي الشمال الشرقي من فلسطين، ليكونوا على قرب من مصادر مياه نهر الأردن، وحتى يسهل عليهم الاستيلاء عليها في المستقبل.(6)

و في عام 1916م طالبت الحركة الصهيونية بأن تكون بريطانيا هي الدولة المسيطرة على فلسطين، على أن تشمل سيطرتها مجرى نهر الأردن بكامله, تمهيداً لإنشاء دولتهم.(7)

وفي 1919م أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس, طالبت الحركة الصهيونية المؤتمر, بربط إنشاء الوطن القومي لليهود في فلسطين بالهجرة اليهودية والمياه, وأكدت المذكرة التي قدمتها بهذا الشأن، ضرورة

تلازم حدود الدولة اليهودية مستقبلا مع مصادر المياه، وقدمت خريطة شملت حدودها كل مصادر الموارد المائية بالمنطقة.(8)

وفي عام 1920م عندما أثيرت مسألة تقسيم حدود المياه أثناء انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو، قال" لويد جورج"* أن الانتداب البريطاني لفلسطين عبء لأنها بلاد غير منتجة للفحم، و لا تملك تجارة، وأضاف أيضا أن لفلسطين حاجة حيوية للمياه ، وجميع اليهود متفقون على أن مياه نهر الأردن ضرورية للبلاد.(9)

ثانياً: المشاريع المائية في حوض نهر الأردن في الفترة (1920- 1948) م:

1-مشروع روتنبرغ* 1920 (Pinhas Rotenberg):

في عام 1920م تم الاتفاق بين كل من بريطانيا و فرنسا، على اقتسام مياه نهر الأردن لصالح مناطق انتدابهما، في سوريا بالنسبة لفرنسا، وفي فلسطين بالنسبة لبريطانيا، لتمكين المستوطنات اليهودية من الاستفادة منها سواء في الزراعة أو توليد الكهرباء. (10)

وفي نفس العام تفاوض المهندس روتنبرغ مع بريطانيا صاحبة الانتداب على فلسطين من أجل الحصول على إذن بتنفيذ مشروع لاستغلال مياه نهري الأردن واليرموك في توليد الكهرباء، وردت الحكومة البريطانية بالموافقة المبدئية على المشروع، وصرحت بتخوفها من عدم موافقة فرنسا صاحبة الانتداب على سوريا وكذلك تخوفها من المعارضة المحلية للمشروع. (11)

ولأن للموضوع علاقة تمس مسألة الحدود بين مناطق الانتداب البريطاني والفرنسي ، حرصت الحركة الصهيونية على الضغط على جميع القوي المؤثرة في المنطقة لوضع المشروع موضع التنفيذ، وذلك لإدراكها أهمية المشروع في بناء وطن قومي لليهود.(12)

وبالفعل أجريت المفاوضات مع الخبراء الفرنسيين حول الحدود والمياه داخل المنطقة التي ستقام عليها المشروع، وأجمع الخبراء الفرنسين على أن جميع المياه في الأراضي السورية تابعة لسوريا طبقا للاتفاق البريطاني الفرنسي في 23 ديسمبر 1920م، واتفقوا على عدم اقامة المنشآت على الأراضي السورية، و ترك موضوع المياه لما بعد حل مشكلة الحدود. (13)

و بعد أن تم الاتفاق النهائي على الحدود السورية الفلسطينية بين بريطانيا وفرنسا، بدأ تنفيذ المشروع واعتبرت الحركة الصهيونية ذلك أول نقطة تنطلق منها لتحويل فكرة الوطن القومي لليهود الى واقع. (14)

وفي مارس 1926م حصلت شركة روتنبرغ على امتياز من الحكومة البريطانية، يتيح للشركة استغلال مياه نهري الأردن واليرموك وروافدهما لمدة 70عاما, لتوليد الكهرباء وتوزيعها داخل فلسطين وشرقي الأردن. (15)

وقد أدرك أهالي شرق الأردن وفلسطين أخطار هذا المشروع, الأمر الذي جعل الفلاحين المقيمين في الأغوار يتقدمون بعريضة احتجاج إلى رئيس المستشارين "علي رضا الركابي", في 29 يونيو 1922م, يريدون معرفة الأسباب الحقيقية التي جعلت المندوب السامي البريطاني في فلسطين يوافق علي مثل هذا المشروع ، كما اوضحوا مدي التأثير السلبي لمثل هذه المشاريع على حقوقهم بل وتهدد وجودهم في المنطقة. (16)

وقد تم هدم وتخريب المشروع من قبل القوات العراقية أثناء حرب 1948م, حيث عندما وصلت القوات العراقية إلى المنطقة، قامت بقصف وتخريب المشروع .(17)

- مشروع أيونيدس* 1938 (Michael Georg Ion ides):

كلفت حكومة شرقي الأردن عام 1939م المهندس البريطاني أيونيدس مدير ادارة الأراضي لديها، بدراسة مشكلة المياه في شرقي الأردن، فتقدم بتقرير تضمن مقترحات عديدة تهدف لتحقيق الاستفادة الكاملة من مياه نهر الأردن لري مساحة 45,000 دونما من منطقة الغور الشرقي صالحة للزراعة، وقد عدل المشروع، ليسمح بري مساحة 300,000 دونم .(18)

وبحسب هذا المشروع يجري ري المناطق الواقعة على جانبي نهر الأردن بواسطة قنوات تنقل هذه المياه، وتستخدم بحيرة طبريا كخزان مركزيا للمياه تتجمع فيه فوائض مياه الشتاء ليجري استخدامها في الصيف.(19)

وقد تم رفض هذا المشروع من العرب من منطلقات سياسية، على أساس أنه جزء من مخطط صهيوني ، ورفضه الصهاينة أيضا لأنه لا يسمح بنقل المياه للنقب ويعطي الأردن وفلسطين حقوقهما من

مياه الري، ورفضته اللجنة الفنية البريطانية على أساس أنه لا يتماشى مع المتطلبات البريطانية بإنشاء دولتين في فلسطين. (20)

3- مشروع لودرميلك*1944(Walter Lowder Milk):

في عام 1938م استدعي اليهود الخبير بشؤون المياه والري الأمريكي " لودرميلك "، بموافقة الحكومة الأمريكية, لدراسة شئون الري والأراضي في فلسطين فجاء إليها عام 1939م, وقضى بها نحو عام قام خلاله بدراسات واسعة, وزار جميع مناطق فلسطين بما فيها النقب، كما زار شرق الأردن وبعد الانتهاء من دراسته الواسعة قدم تقريراً للوكالة اليهودية في فلسطين احتوى على مشروع ضخم لري أراضي فلسطين والنقب , ونشر كتاباً بعنوان " فلسطين أرض الميعاد" واشتمل هذا الكتاب على مشروعه الكبير.(21)

ويري لودرميلك أن لفلسطين حاجتين رئيسيتين هما: المياه والطاقة الكهربائية، فالمياه متوفرة في نهر الأردن، أما الطاقة الكهربائية فيمكن الحصول عليها من الانحدار السريع لنهر الأردن في هبوطه نحو البحر الميت.(22)

وقد بُنى مشروع لودرميلك على أساس مشروع هيئة "وادى نهر تنيسى" الأمريكية* , ولذلك اقترح قبل كل شيء إقامة "هيئة وادى الأردن", على غرار الهيئة الأمريكية المذكورة, لتشرف على كل نشاط يتعلق بالمياه والكهرباء في فلسطين وما حولها. (23)

وتتركز أعمال هذا المشروع على استغلال كافة الموارد المائية في فلسطين ، فاقترح سحب المياه من نهر الأردن العلوي والزرقاء لري منطقة الغور على جانبي وادي الأردن، ونقلها لري صحراء النقب في الجنوب، ولأن تحويل نهر الأردن إلى صحراء النقب سيؤدى إلى قطع المياه على البحر الميت ، فقد أوصى بإيصال مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت عن طريق قنوات لتعويضه عما فقده من مياه النهر ، وأن تستغل هذه القنوات في توليد الطاقة الكهربائية . (24)

كما اقترح المشروع سحب المياه من الأردن العلوي واليرموك والزرقاء لري الغور على جانبي وادي الأردن، وجعل المياه الفائضة بواسطة أنابيب إلى النقب وبناء خزانات للاحتفاظ بمياه الأمطار، وتنفيذ هذه المقترحات قد يؤدي إلى قطع المياه عن البحر الميت؛ لذلك أوصي لودرميلك بتوصيل مياه البحر

المتوسط إلى البحر الميت عن طريق قناة لتعويض تلك الخسارة، وكذلك الاستفادة من هذه القناة في توليد الكهرباء. (25)

وقد اختتم " لودرميلك " مشروعه بقوله : "وعلى كل حال فمن الواضح أن هناك أدلة كثيرة على أن استغلال منخفض وادي الأردن استغلالاً كاملاً للأراضي سيجعل من المستطاع استيعاب أربعة ملايين لاجئ يهودي من أوروبا على أقل تقدير وذلك بالإضافة إلى 1,800,000عربي في فلسطين وشرقي الأردن الآن". (26)

وعلى آثر ظهور مشروع لودرميلك قامت (لجنة دراسة فلسطين ومسحها) وهي هيئة أمريكية بدراسة فنية وهندسية لإمكان تنفيذ المشروع ويدل ذلك على مدى اهتمام الحكومة الأمريكية بالمشروع ومدى احتضانها له منذ أن وضعه لودرميلك . وقد رحب اليهود بالمشروع وراحوا يعملون على تنفيذه بمساعدة أمريكا وبريطانيا. وجعلوا يمهدون لذلك بجميع الطرق , ولما عرضت قضية فلسطين على الأمم المتحدة 1947م بذل اليهود اهتماماً كبيراً لكى تشمل دولتهم المزعومة الأراضي الفلسطينية القريبة من مصادر وروافد نهر الأردن وأراضي النقب التي يمكن ريها عن طريق مشروع لودرميلك (27)

وفي المقابل رفض العرب رفضاً تاماً فكرة تحويل مياه نهر الأردن لري صحراء النقب, وطالبوا بأن تستفيد من مياه النهر الأراضي العربية التي تشترك في حوض النهر, و لذلك تحفظت بريطانيا التي تفرض انتدابها على فلسطين تجاه المشروع وأوصت بإعادة دراسة وتقسيم نفقاته على أسس اكثر واقعية كما شددت على حفظ حقوق الدول العربية المجاورة في مياه النهر. (28)

4- مشروع هايزوسافيرج 1945(Savrge _ Hayes):

بعد أن قدم لودرميلك مشروع، اهتمت به "لجنة دراسة فلسطين ومسح أراضيها" الأمريكية، وكلفت المهندسان هايز وسافيرج بالقيام بالدراسات الفنية الازمة لوضع المشروع موضع التنفيذ، وتكونت لجنة من الخبراء والمهندسين برئاسة هايز 1945، وقامت بزيارة فلسطين، ووضعت مشروعا مكون من 8 مراحل. (29)

وقدر للمشروع في حال إتمام جميع مراحلة بأن يُزيد الأراضي المروية بحوالي 2,5 مليون دونم في شمال ووسط فلسطين علاوة على مراعاة النقب وأن يؤمن 560 مليون كيلوات ساعة من الطاقة الكهربائية سنوياً. (30)

ثالثاً: المشاريع المائية في نهر الأردن في الفترة (1948-1967):

بعد تأسيس دولة إسرائيل 1948م اندفعت بسرعة في تنفيذ المشاريع المائية واعتمدت خططاً محددة للانتهاء من هذه المشاريع, شملت إقامة المستوطنات ومدها بشبكات المياه, ومد خطوط المياه والشبكات بين الشمال والجنوب, وحفر الآبار في المناطق الساحلية بشكل اثر على المياه الجوفية في الشريط الساحلي, وضع 50% من مياه نهر الأردن, علما بأنها لا تساهم بأكثر من 23% في منابع النهر, وضخ المياه من بحيرة طبريا التي تتغذى من نهر الأردن باتجاه الداخل الفلسطيني والنقب. وكل هذه المشاريع جعلت إسرائيل تطلع إلى مياه جيرانها وخاصةً مياه الأردن. (31)

1-مشروع تجفيف بحيرة الحولة 1951:

في 1951م, جففت إسرائيل بحيرة الحولة والمستنقعات الموجودة بالجليل الأعلى, بهدف الحصول على المياه من أعالي نهر الأردن ثم تطرق العمل إلى المنطقة المنزوعة السلاح المتفق عليها مع سوريا حسب اتفاقية رودس عام 1949م, والتي أنهت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م. وترتب على ذلك تبادل إطلاق النار بين القوات السورية والإسرائيلية, وقيام الطيران الإسرائيلي بشن غارات بالقنابل, عندما حاول العرب منع طرد سكان القرى من المنطقة منزوعة السلاح, وعندما بدأت إسرائيل تفكر في العمل على إنشاء شبكتها الحيوية لنقل المياه. (32)

واحتجت سوريا لمجلس الامن على عدوان اليهود على المنطقة منزوعة السلاح, وعلى قصف وتهجير أهالي القري المجاورة بالقوة, لكن اليهود استأنفوا العمل بالمشروع بدعوى أنه يجري بالقسم اليهودي في المنطقة منزوعة السلاح, وترتب على تنفيذ المشروع تجفيف مساحة 60ألف دونم تقريباً أصبحت صالحة للزراعة, وضع 20 ألف منها تحت تصرف شركة استثمار الحولة ، و20 ألف دونم وزعت على المستعمرات القائمة في المنطقة, و20ألف الباقية للمستعمرات الجديدة التي أُنشئت بالمنطقة . (33)

وأدى تجفيف إسرائيل لبحيرة الحولة, إلى إدراك العرب لأهمية المياه في صراعهم مع إسرائيل, وإدراك حقيقة أن دول المنبع, لها اليد العليا في التحكم في المياه, وإمكانية استغلال هذه الوسيلة, كأسلوب من أساليب الضغط ولما كان تعداد السكان اليهود في إسرائيل يتزايد يوما بعد يوم بسبب عمليات الهجرة الوافدة إليها. رأي العرب أنهم اذا استطاعوا تقليص الموارد المائية عنها, فسوف يؤدى ذلك إلى تقليل أعداد المهاجرين. (34)لذلك تبنت الدول العربية في حوض نهر الأردن عدة مشروعات سنتعرض لها في العنصر الخاص بالمشاريع العربية.

2- مشروع مين1953 (Charles T Main):

وعندما أخفقت الأونرا" UNRWA" (وكالة غوث اللاجئين) في إعادة توطين اللاجئين, دعت شركة تشارلز مين(Charles T Main), لتقوم تحت إشراف هيئة وادى تنسي, بإعداد دراسة معتمدة على كل التقارير السابقة من جهة إسرائيل مثل هايز و لودرميلك, ومن جهة الأردن مثل أيونيدس و ماكدونالد وبنجر؛ فجمعت نتائج الدراسات وخرجت بتقرير عنوانه "الاستغلال الموحد للموارد المائية لإقليم وادى الأردن" وقدم التقرير إلى الدول العربية وإسرائيل عام 1953م.(35)

وقد تضمن المشروع انشاء قناة رئيسية شرق نهر الأردن, وأخرى مشابهه غرب النهر، مع ما يلزم من قناطر توزع على بحيرة طبريا لحمل مياه هاتين القناتين بسهولة لري الأراضي على ضفتي النهر, ويستلزم ذلك القيام بالأعمال الازمة لرفع منسوب بحيرة طبريا.(36)

ورفضت إسرائيل والدول العربية هذا المشروع؛ فقد انتقدت إسرائيل المشروع ؛ لأنه دعا لاستغلال الموارد المائية لنهر الأردن في وادى الأردن, وعدم إدخال نهر الليطاني؛ فهي أرادت مشروعاً لا يقتصر على نهر واحد بل أرادته إقليمياً, واعتبرت أيضاً حصتها في المياه غير كافيه, أما الدول العربية فقد عارضت المشروع لأسباب فنية وسياسية, فاعترضت بشكل أساسي على حصة إسرائيل في المياه, وانتقدت تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا؛ لأنها تخوفت أن يجعل هذا الأردن يعتمد كلياً على إسرائيل, بالنسبة لجريان المياه المخزنة, وبينت الدول العربية أن المشروع يغطيها بنسبة قليلة من المياه مع أن منابع النهر من بلدان عربية ,وسياسيا: رأت الدول العربية أن المشروع يحاول تصفية قضية فلسطين من خلال المشاريع الاقتصادية. (37)

3- مشروع جونستون 1953(Eric Johnston):

في 16أكتوبر1953م كلف الرئيس الأمريكي أيزنهار مستشاره "أريك جونستون" بالتفاوض مع دول حوض نهر الأردن، لمحاولة اقناعها بالموافقة على استثمار مشروع موحد للموارد المائية في حوض وادي الأردن, وذلك على أساس تقرير فنى وضعه المهندس "تشارلز مين" بإشراف هيئة وادى تيسنى الأمريكية، يتضمن مشروعاً مفصلاً لتوزيع مياه حوض وادى الأردن بين دول الحوض, على أساس استثمارها بشكل موحد.(38)

ويتضمن المشروع خمس مراحل, تستغرق كل مرحلة منها سنتين أو ثلاث, وتقدر تكاليف المشروع بنحو 130مليون دولار, ينفق منها نحو 30% على توليد الكهرباء وبناء محطاتها. وانشاء خزان على بعد نحو 20كم من ملتقى نهر الحاصباني بنهر الأردن, انشاء سد على ملتقى مياه نهر "دان" بالقناة الاساسية في الجليل لتحويل مياه نهر دان وتل القاضي الى تلك القناة.(39)

وقد اعترضت إسرائيل على حصتها المحددة اذ طالبت بحصة اكبر لحاجاتها لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد في فلسطين واحتجت على الخطة لأنها لم تشمل نهر الليطاني, ولأنها ستستلم حصتها بعد استلام الدول المجاورة حصصها. (40)

كما رفض العرب مبدا تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبريا لان لوقوعها تحت سيطرة إسرائيل, بينما تنبع هذه المياه من اراض عربية, ومن اساب رفض العرب أيضاً لفكرة تخزين المياه في بحيرة طبريا ارتفاع نسبة الملوحة بها, مما قد يلحق الضرر بزراعة الأراضي العربية , كما أن التخزين في هذه البحيرة سيرفع مستوى المياه فيها مما يسبب ضياع معالم الاماكن المقدسة المسيحية علي شواطئها. كما اعترض العرب على انشاء محطة لتوليد الكهرباء في مياه الحاصباني في مستعمرة (تل حي) اليهودية وحرمان لبنان من الاستفادة منها, وطالبوا بإنشاء هذه المحطة في الأراضي اللبنانية, واعطاء اليهود ما يزيد عن حاجة لبنان من الكهرباء. (41)

وفي 19 فبراير 1955م عاد جونستون للشرق مرة أخري و اجتمع جونستون في بيروت بممثلين من لبنان وسوريا والأردن ومصر, واعلن في نهاية الاجتماع عن اتفاق تمهيدي بين المجتمعين . ثم ذهب إلى إسرائيل في 21 فبراير وتوصل بعد محادثات عديدة الى مبدأ جعل بحيرة طبرية كخزان, مع الغاء خزان البطوف أي تأجيل ارسال المياه إلى النقب من الخزان الاخير ,مع تأجيل البحث في مياه الليطاني الذى كانت إسرائيل تطالب به لتحلية مياه البحيرة . ثم بعد ذلك اجتمع وزراء خارجية العرب مرة اخري بالقاهرة بحضور فنين من مصر وسوريا ولبنا والأردن . وانتهت المداولات بعد ثلاثة اسابيع بالموافقة على مشروع جونستون المعدل الذى يعتبر فيه خزان المقارن الكبير اساساً للمشروع. (42)

ومع تصاعد مقاومة الرأي العام العربي لمشروع جونستون , واستمرار الحملات الصحفية العنيفة ضده في سوريا ولبنان, وثورة الجماهير الفلسطينية عليه , حيث قام في الخليل اكثر من 60ألف لاجئ بالدعوة الى الاضراب عن الطعام احتجاجاً على الاستمرار في بحثه من قبل المسؤلين العرب كل هذا

وغيره انعكس على الانظمة العربية وخاصة السورية . وانتهى الأمر بتجميد المشروع في اعقاب العدوان الثلاثي على مصر. (43)

4- مشروع السنوات السبع والسنوات العشر:

استهدفت هذه الخطة زيادة استثمار الموارد المائية من 810مليون م3 من المياه وهو مجموع ما بلغته إنتاج المياه في إسرائيل في عام بدء الخطة 1953م إلى 1730مليون م3 في عام نهاية الخطة وهو عام 1960م. وذلك من خلال توفير 380مليون م3 من مختلف مشاريع استثمار المشاريع والمياه الجوفية والسطحية داخل فلسطين, و540 مليون م3 من مياه نهر الأردن وروافده والموارد الطبيعية المحيطة به على أن تؤمن 340مليون م3 من هذه الكمية من مشروع تحويل نهر الشريعة من نقطة جسر بنات يعقوب في الشمال إلى اراضي النقب في الجنوب.(44)

وعدلت خطة السنوات السبع عام 1956م إلى خطة السنوات العشر, و تطلع الخطة الجديدة إلى تامين 700 مليون م3 من مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا.(45)

ويلاحظ أن الخطتان (السنوات السبع والعشر) استيلاء إسرائيل على 50% من مياه الأردن مع العلم ان كمية المياه التي تنبع من اراضيها لا تتجاوز 23% من إجمالي موارد نهر الأردن المائية . (46)

5- مشروع كوتون1954(Cotton John)م:

هو مشروع إسرائيلي قدمه المهندس الأمريكي جون كوتون(Cotton John) بعنوان " مشروع كوتون لتطوير الموارد المائية في احواض نهر الأردن و الليطاني" واقترح هذا المشروع تحويل 400 مليون م3 مياه الليطاني إلى إسرائيل، و ري النقب عن طريق ايصال المياه من نهر الأردن العلوي, شمال بحيرة طبريا الى خزان في بيت نيتوفا، علي بعد 5 أميال من الناصرة, ونقلها من هناك بواسطة قناة للنقب، وشق قناة اخري من بحيرة طبريا إلى وادي بيسان. على أن تؤمن حاجة الأردن إلى مياه الري عن طريق قناتين لنقل مياه اليرموك إلى الغور. (47)

6- مشروع بيكر وهيزا1955 (Baker and Harza):

قدمته شركة بيكر وهيرزا خلال زيارة السفير الأمريكي جونستون للمنطقة بين سنتي 1953-1955م, وجاءت دراسة الشركة في 8 مجلدات و ملحقاتها, قدمتها الشركة في يوليو 1955م.(48)

ووضح هذا المشروع أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالأردن تزيد عما عرضته المشروعات السابقة، وأن كمية المياه التي بتطلبها الفدان الواحد لزراعته أقل عما كان متوقعا. ويتضمن المشروع بناء سدين في المقارن والعدسية وشق قناة في العدسية تتصل بطبريا شمالاً وبالغور جنوباً, ويقضى هذا المشروع بتوليد الطاقة الكهربية من القوة المائية بواسطة أربعة محطات كبيرة على نهر اليرموك، ومحطتين صغيرين على قناة الغور الشرقية.(49)

7- مشروع تحويل نهر الأردن(مشروع الناقل الوطني) :

في عام 1959م أعلنت إسرائيل عما أطلقت عليه "المشروع القومي" الذى يتلخص في تحويل حوالى 500 مليون م3 سنوياً من مياه نهر الأردن واستغلالها في زراعة صحراء النقب , وإقامة المستوطنات بها حيث قدر لها أن تستوعب حوالى 5 مليون يهوى . (50)

يتكون المشروع من خطين: شرقي وقد نفذ عام 1955م، و غربي نفذ 1964م, والخط الغربي بطول 130كم وقطر 269سم وبمعدل سنوي 32 مليون م3 , ويهدف إلى نقل المياه من بحيرة طبريا إلى أراضي النقب. (51)

وقد اصطدم هذا المشروع بعقبتين : الأولى عدم صلاحية موضع خزان البطوف لتخزين مليار م3 من المياه,الثانية مقاومة سوريا لعملية التحويل ورفع شكوي لمجلس الأمن مهددة باللجوء للقوة اذا اقتضى الامر ذلك, وفي 27 اكتوبر 1957م اصدر مجلس الامن قراره ايجابيا لصالح سوريا الا ان إسرائيل لم تلتزم بالقرار , ولم توقف الأعمال إلا بعد إعلان الولايات المتحدة وقف مساعدتها المالية له. (52)

وفي عام 1964م بدأت إسرائيل في استغلال مياه حوض نهر الأردن دون أن تراعي حقوق الول المشاركة في النهر، وبدأت في تجفيف بحيرة الحولة وتحويل مياه نهر الأردن عبر ما يمسي "الناقل الوطني للمياه"، وضخ ما يزيد عن 450 مليون م3 من المياه سنوياً لصحراء النقب وازدادت المسألة سوءا بعد هزيمة 1967م واحتلا إسرائيل للجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، فتعاظمت سيطرتها على مياه نهر الأردن، ودمرت مضخات المياه والحقت أضرار كبيرة بالأراضي الزراعية على امتداد نهر الأردن. (53)

ثالثا: المشاريع العربية المضادة للمشاريع الإسرائيلية:

1- مشروع ماكدونالد1951م:

وطلبت حكومة الأردن من ميردوك ماكدونالد (Murdock MacDonald) عام 1951م، إعداد تقرير عن إمكانية ري جانبي الوادي بين بحيرة طبريا والبحر الميت, ضمن المشاريع العربية للرد على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة . (54)

وقدم ماكدونالد تقريره بعنوان " تقرير عن التوسع المقترح في ري وادي الأردن " , واتبع فيه الخطوات العامة لمشروع أيونيدس، حيث اقترح شق قنوات مائية على جانبي النهر, لري أراضي الغور على افتراض أنه سيكون هناك مشروع عربي إسرائيلي مشترك بالنهاية , واقترح أن تكون بحيرة طبريا خزاناً, لتجميع فائض المياه من اليرموك والأردن للاستفادة منها في فصل الصيف. كما طرح ماكدونالد في مشروعة مسألة رئيسية وهى مبدأ أولوية دول الحوض, وصارت هذه المسألة الأساسية في النزاع اللاحق بشأن استغلال مياه نهر الأردن , وهي باختصار تقوم على أن مياه الحوض, يجب ألا تحول خارجه, إلا اذا أُشبعت حاجات المستفردين من المياه أو الراغبين بالاستفادة . فهو بذلك يعارض المشاريع الإسرائيلية الخاصة بنقل المياه إلى النقب. (55)

وتعد خطة ماكدونالد أفضل خطة أردنية، شملت سدا على نهر اليرموك عند منطقة المقارن، وسدا آخر عند منطقة العدسية، لتوفير التدفق إلى قناة الغور الشرقي، على امتداد وادي الأردن. وتتيح هذه الخطة طاقة كهرومائية لسوريا والأردن، وري60 ألف دونم في سوريا، وخمسة أضعاف هذه المساحة في الأردن.، واعترضت إسرائيل مدعية أن حقوقها كدولة تقع على ضفة اليرموك ولم تؤخذ في الحسبان.(56)

2-مشروع ميلز بنجر1952(Mills Bunger):

قدم هذا المشروع بناءً على طلب الأردن وسوريا ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA) وقام بإعداد المشروع الخبير الأمريكي ميلز بنجر(Mills Bunger) . حيث جاء هذا المشروع مكملاً لمشروع ماكدونالد. ويقوم هذا المشروع على إقامة سدين على مجرى نهر اليرموك والاستفادة منهما في توليد الكهرباء, وري الأغوار الشرقية والغربية.(57)

ويتضمن المشروع بناء سد المقارن على اليرموك لتخزين اكبر كمية ممكنة من مياه اليرموك، انشاء محطة توليد الكهرباء تحت السد مباشرة ، وانشاء قناة ونفق من محطة ثانية لتوليد الكهرباء بجوار العدسية ، انشاء سدود ومحطات كهربائية على وديان الأردن الواقعة جنوبي اليرموك ، وإنشاء سد صغير على نهر الأردن وتضخ الفائض من مياهه إلى وادي الأردن. وبمجرد معرفة هذا المشروع واتجاهه نحو تخزين مياه اليرموك في الاراضي العربية حاربته إسرائيل .(58)

وقد توقف المشروع فجأة بسبب الضغط الإسرائيلي الذي ترتب عليه إلغاء الدعم الأمريكي للمشروع, وامتناع البنك الدولي عن تقديم الدعم المالي له.(59)

3-المشروع السوري اللبناني 1951م:

في عام 1951م اقترحت سوريا ولبنان خطة لتحويل نهر الحاصباني الي وادي البقاع في لبنان وكذلك تحويل نهر بانياس إلى الليطاني أيضاً, وكان هدفهما من هذا الحويل هو حرمان اسرائيل بقدر الامكان من الاستفادة من منابع نهر الاردن الاعلى الا ان المشروع لم ينجح نظراً للتكاليف الباهظة من جهة والموقف الدولي الاسرائيلي من جهة أخري . وعاودت الدولتان الكرة مرة اخري عام 1959م لتنفيذ تلك الخطة, الا ان تلك الخطة كانت تحرم أصحاب الحقوق الاخرين الاردن وفلسطين من النهر للحصول علي حقوقها في مياهه لأنها كانت تقضي بتحويل المياه من حوض لأخر.(60)

4- المشروع الأردني السوري (سد المقارن)1952م:

هو مشروع وضعه خبراء أردنيون بمساعدة خبراء أمريكيين كبديل لتخزين المياه عن بحيرة طبريا التي تحت سيطرة إسرائيل وبهدف الاستفادة بمياه الأردن واليرموك لري وادي الأردن جنوب بحيرة طبريا وكذلك توليد الكهرباء وتضمن المشروع انشاء سد علي نهر اليرموك عند منطقة المقارن, ومحطتين لوتيد الكهرباء, وقناتين علي جانبي نهر الأردن هما الغور الشرقية والغور الغربية، وعقد ت الاتفاقية لإنشاء السد بين البلدين في 4 يونيو 1953م وتم تحديد تكلفة المشروع ب 150 مليون دولار ,وتحديد سعة التخزين للسد ب 500 مليون م3 ,ولم يتم تنفيذ المشروع بسبب سحب أمريكا موافقتها علي المشروع تحت ضغط صهيوني, حيث عادت إسرائيل المشروع لأنه لم يعترف بحصتها في اليرموك, واغفل وجودها مما جعل إسرائيل تعمل على اعاقة اي تعاون مائي بين الأردن وسوريا في حوض نهر الأردن, فاغلق المشروع في حينه.(61)

5- مشروع اللجنة الفنية العربية (المشروع العربي المضاد لمشروع جونستون)1954م:

على أثر تقديم جونستون مشروعه إلى الحكومات المصرية والسورية واللبنانية والأردنية، قررت هذه الحكومات تشكيل لجنة فنية من الخبراء ومهندسي الري لدراسة هذا المشروع وبيان رأيها فيه، وقد أوضحت اللجنة الفنية إغفال المشروع للحدود السياسية بين الدول العربية المعنية بالمشروع وإسرائيل، ورفضت مبدأ تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبرية، كما اعترضت اللجنة على حرمان المشروع سوريا من الاستفادة من مياه بانياس ودان وتل القاضي في رضي اراضيها ولا تستطيع سوريا ان تروي سوي 30 الف دونم من مياه اليرموك، كما يحرم المشروع لبنان من الاستفادة من مياه الحاصباني بعد بناء السد عليه.(62)

وفي 19 يناير تم عرض تقرير اللجنة الفنية وملاحظاتها على اللجنة السياسية كما استمعت اللجنة السياسية البيانات التي ادلي بها مقرر اللجنة الفنية واصدرت اللجنة السياسية قرارها بان المشروع الذي وضعة المهندسين العرب مفيد ويكفل الحق والعدالة وقررت تكليف اللجنة الفنية بإكمال دراستها لتقديم المشروع في صورته النهائية(63).

وجاء المشروع العربي في صورته النهائية متضمنا عدة اقتراحات أهمها:

- استغلال مياه اليرموك لأغراض الري وتوليد الكهرباء . لصالح الاردن وسوريا طبقا للاتفاقية المبرمة بينهما في 4يونيو 1952م.، عن طريق اقامة سد تخزيني بحوض النهر عند المقارن او وادي خالد (حسبما تظهر المباحث افضليته) بسعة نحزين 400 مليون م3 ، وانشاء سد تحويلي على نهر اليرموك بالقرب من قرية عدسية ، وانشاء محطة لتوليد الكهرباء عند موقع سد خزان اليرموك عند المقارن او وادي خالد، انشاء قناة تأخذ مياهها من امام سد خزان اليرموك عند المقارن او وادي خالد وتتجه الى الغرب حتي العدسية حيث تنشا محطة اخري لتوليد الكهرباء .واستغلال محطتي توليد الكهرباء لصالح الاردن وسوريا طبقا للاتفاقية المبرمة بينهما في 4 يونيو 1953م.

- استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبريا في اغراض الري وتوليد الكهرباء لصالح البلاد العربية وإسرائيل.

- استغلال الانحدار الكبير في نهر الحاصباني لتوليد الكهرباء لصالح لبنان، من خلال انشاء سد تخزيني على نهر الحاصباني ، وانشاء محطة لتوليد الكهرباء على النهر.(64)

اعترض مجلس الجامعة في هذه الدورة على اقدام إسرائيل على تحويل مياه نهر الأردن لري النقب ووصف ذلك بالعمل العدواني ضد العرب, واكد على وجوب استثمار مياه حوض نهر الأردن لصالح البلاد العربية المعنية وعرب فلسطين ووصفه بالحق المشروع لهم. وأوصي المجلس بان تتعاون الدول العربية في هذا المجال وقرر انشاء هيئة خاصة مرتبطة بجامعة الدول العربية تكون مهمتها تنسيق العمل في هذا الصدد ومتابعة انجازه, وان يتولي الامين العام تشكيل الهيئة. (65)

3- مشروع جامعة الدول العربية(مشروع تحويل الرو افد العربية):

على أثر اعلان إسرائيل أنها على وشك الانتهاء من مشروع تحويل مياه نهر الاردن، ورغم ان مصر لن تضار من هذا الاجراء دعي عبد الناصر لبحث موضوع تحويل اسرائيل لمجري نهر الاردن ودعا الى نبذ الخلافات العربية* والعمل معا لمواجهه هذه المشكلة.(66)

وردا علي خطاب عبد الناصر في اليوم التالي اصدر مجلس القيادة السوري رده متضمنا ان التعاون واجب قومي في وجه الخطط الاسرائيلية التي تهدف لتحويل مياه نهر الاردن, ويأمل ان تتوقف الحملة الاعلامية بين القاهرة ودمشق. وبالفعل وقفت الحملة بين البلدين وقبلت دمشق دعوة عبد الناصر لحضور هذا المؤتمر.(67):

أ_مؤتمر القمة العربي الأول1964م:

وعقد مؤتمر القمة العربي القاهرة في الفترة مابين (13- 17) يناير 1964م, وخلُص إلى عدة قرارات تخص مياه نهر الأردن من الناحية الفنية ومن الناحية المالية، حيث اقترح المؤتمر إنشاء هيئة لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده, يطلق عليها هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده, تكون مهمتها الاساسية تخطيط وتنسيق مياه نهر الأردن وروافده التي يقوم بتنفيذها الدول العربية, ويكون لهذه الهيئة مجلس ادارة برئاسة الامين العام للجامعة العربية, ويشترك في عضويته 4 أعضاء تعينهم حكومات كل من , الأردن, لبنان, سوريا, مصر, يعين الأمين العام بالتشاور مع مجلس الادارة الموظفين والفنيين الازمين لضمان حسن تسير الاعمال الموكلة للهيئة. (68)

ومن الناحية المالية اقترح المؤتمر أن يفتح اعتماد خاص بالجامعة العربية لحساب هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده قدره ما يعادل ستة ملايين وربع مليون جنية استرليني لتمويل المشروعات العربية, ويتم سداد هذا المبلغ من قبل الدول العربية بنسبة حصتها في ميزانية الأمانة العامة بجامعة الدول

العربية مع مراعاة مقدرة وامكانيات كل دولة, ولكل دولة الحق في ان تدفع ما يزيد عن حصتها المقررة اذا رغبت في ذلك. (69)

ولم يشر اي من الوفود المجتمعة إلى اعلان الحرب ماعدا امين الحافظ "رئيس سوريا" ووضعت خطة قابلة للتنفيذ, ومن ثم تشكلت قيادة مشتركة للدفاع العسكري تحت قيادة مصرية, وقد ادرك الوفد السوري من الوهلة الاولي ان الحكومة المصرية لم يكن لديها اية خطة عسكرية لإعلان الحرب علي إسرائيل.(70)

و في 18 ابريل 1964م جاء في بعض الصحف العالمية أن اسرائيل قدد خطت خطوات سريعة في تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الاردن, كما جاء في صحيفة "هيرالد تريبون" الامريكية نبأ يقول "ان تحويل اسرائيل لمياه نهر الاردن قد أصبح حقيقة واقعة", ونشرت الصحف الأردنية أن منسوب مياه نهر الأردن انخفض ما بين مترين وثلاثة أمتار وهو انخفاض لم يسبق له مثيل رغم كثرة الأمطار في ذلك العام.(71)

وقدد نددت حركة التضامن الاسيوي الافريقي في فلسطين بمحاولات اسرائيل لتحويل مياه نهر الاردن واعتبرت ذلك عدوانا على حقوق فلسطين وسوريا والاردن ولبنان الطبيعية في مياهه , وايدت الحركة موقف الدول العربية من اجل منع هذا العدوان, واستنكرت موقف الولايات المتحدة الامريكية المتواطئة مع إسرائيل ودعت الحركة الي مقاطعة اسرائيل اقتصاديا , وقرر المجلس تكوين بعثة على المستوى الشعبي تطوف إفريقيا وآسيا لشرح القضية وتوضيح حق الشعب الفلسطيني في وطنه لدي كافة المواطنين في القارتين.(72)

ب- مؤتمر القمة العربي الثاني1964م:

في الفترة بين(5-11) سبتمبر 1964م عقد مؤتمر القمة العربي الثاني بقصر المنتزه بالإسكندرية وقد خلص هذا المؤتمر إلى عدة قرارات اهمها:

- البدء في تنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن والحماية العسكرية لها ومساهمات الدول العربية في تمويلها.
- حشد القوي المخصصة من العراق وسوريا والسعودية لنجدة الأردن ولبنان لتنطلق إلى اهدافها المائية في حالة حصول اي اعتداء من إسرائيل كما تلتزم كل الدول العربية بالاستعداد لرد العدوان.

- اعتبار مشروع خزان المخيبة جزءاً من المشروع الغوري, وتمويله علي اساس سعة مقدارها 200 مليون م2, بتكاليف مقدارها 10,250,000 جنية استرليني،على أن تسدد العراق والسعودية ومصر والكويت 80% من التكاليف توزع بينهما بالتساوي وتسدد الأردن والجزائر وسوريا ولبنان وليبيا 20% من التكاليف توزع بينهما حسب انصبتها في ميزانية الجامعة وفق الخطة لتي يقررها مجلس ادارة هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده. (73)

وقد جاء في تقرير الامين العام "عبد الخالق حسونه" في تقريره " ان الدراسات قد تمت, والمشروعات قد رسمت, بل ان العطاءات قد رست بالفعل على مقاولي التنفيذ ولم يبق الا اصدار الاوامر بالبدء في العمل وهذا القرار يجب ان يصده الملوك والرؤساء العرب." وقد شمل تقرير الأمين العام على الجانب العسكري وما يترتب عليه من احتمالات والجانب السياسي, الخاص ببعض الدول العربية خصوصا لبنان التي تري عدم تنفيذ اي اعمال في اراضيها لا بعد ان تستكمل استعدادها العسكري, كذلك ترفض لبنان دخول اية قوات عربية اخري الي اراضيها لمساعداتها عند حدوث احتمالات طارئة. (74)

ج- مؤتمر القمة العربي الثالث1965م:

في 9 سبتمبر 1965م, عقد وزراء الخارجية العرب اول اجتماعاتهم في الدار البيضاء لا عداد جدول اعمال مؤتمر القمه العربي الثالث وتضمن الجدول 14 مساله يتناول الجانب الفني منها مشروعات تحويل روافد نهر الاردن موضحا الصعوبات التي تواجه المشروع والتي لم يعد ممكنا معها تنفيذ المشروع في المواعيد المحددة له. وأوضح التقرير انه مع هذه الصعوبات لا يمكن تحديد موعد انتهاء المشروعات الخاصة وان هناك مناطق توقف فيها العمل تماما.(75)

وعقد المؤتمر في الدار البيضاء في الفترة بين (13-17) سبتمبر بتاريخ 1965م وبعد أن نظر المجلس تقرير الامين العام بشأن سير العمل في المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده. وتقرير هيئة المشروع في اجتماعات يوم 26أغسطس 1965م قرر المجلس ما يلي:

- استمرار العمل بالمشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده, وفقا للخطة المرسومة مع توفير الحماية العسكرية المطلوبة.

- تأجيل النظر في المبالغ الاضافية المطلوبة من الأردن وسوريا , حتي يتم صرف المبالغ المتوفرة لدي الهيئة في تلك المرحلة.

- ان يبحث مجلس ادارة الهيئة مع السلطات اللبنانية المتخصصة موضوع القرض المطلوب لمشروع سد النبطية, وما يمكن ان تساهم به الهيئة في هذا الغرض من المبالغ المخصصة للقسم اللبناني(76)

وجاء ر الفعل الإسرائيلي متمثلاً في تهديد وزير الدفاع الاسرائيلي " شمعون بيريز" لبنان بالانتقام اذا اشتركت في الخطة العربية الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن وأضاف أن انشاء محطة الوزاني وتحويل مياه نهر الحاصباني يعني أن تتدفق هذه المياه إلى نهر الليطاني الموجود بالكامل داخل الأراضي اللبنانية وهذا سيحرم إسرائيل تماما من مياه روافد النهر.(77)

وقامت اسرائيل باختراق حدود الهدنة الاسرائيلية السورية, مما ترتب علية سلسلة من الاشتباكات المسلحة بين سوريا واسرائيل, وكان هدف اسرائيل من تلك العمليات العسكرية في مناطق الهدنة هو تهديد مشروعات استثمار مياه نهر الاردن في الاراضي العربية, حيث انه قبل تلك العمليات بيومين أي في 31 ديسمبر 1965م قد صدر امر التكليف للمقاولين العرب ببدء تنفيذ المشروعات.(78)

وفي عام 1966م هددت إسرائيل لبنان بخسارة استقلالها، وهاجمت الحدود ومواقع التحويل في سوريا والأردن بغارات جوية كثيفة ودمرت منشاتها. ثم جاءت حرب 1967م. (79)

ولا شك أن للصراع على مياه نهر الأردن نصيب الأسد في أسباب اندلاع حرب يونيو 1967، فبعد الهزيمة نجحت إسرائيل في الاستيلاء على معظم منابع مياه نهر الأردن، وكذلك سيطرت على كل مواقع وآليات المشروع العربي في سوريا الذي أقرته جامعة الدول العربية ، وأصبح كل ما بين نهر الأردن وروافده منذ ذلك الوقت تحت سيطرة ورحمة إسرائيل، وذهبت الجهود العربية لمنع ذلك دون جدوي.(80)

الخاتمة(النتائج):

ونستنتج مما سبق:

- أن الاهتمام بمياه نهر الأردن قد بدأ مع نشأة الحركة الصهيونية، وارتبط بفكرة انشاء الوطن القومي لليهود ، وسعت الحركة الصهيونية للسيطرة على مياه النهر سواء بمحاولة دمج الأراضي القريبة من النهر ضمن حدود دولتهم أو بإقامة المشاريع المائية على مياه النهر لاستغلال مياهه لري الأراضي وسد احتياجات المهاجرين اليهود.

- أن الخلافات العربية كانت سبباً رئيسيا في ضعف المقاومة العربية للمشروعات المائية الإسرائيلية .

- أن ما ساعد إسرائيل على تنفيذ مخططاتها المائية ،هو انحياز بريطانيا والولايات المتحدة لها سواء بتقديم المشروعات المائية بهدف افادة اسرائيل من مياه منطقة حوض نهر الاردن على حساب الحقوق العربية أو الامتناع عن المساندات المالية للمشروعات العربية.

- أن الخلافات العربية كانت سببا في فشل المشاريع العربية مما ساعد إسرائيل في الحصول على اكثر من نصف مياه الأردن .

- أن حرب 1967 جعلت إسرائيل تسيطر سيطرة تامه على مياه نهر الأردن وكانت إيذانا بإعلان فشل المحاولات العربية وذهاب جودهم لمنع ذلك دون جدوي ، وطرحت مشكلة مياه نهر الأردن جانبا وانشغل العرب بمشكلة المواجهات العسكرية المسلحة مع إسرائيل.

الهوامش:

(1) خليل عبد المنعم فرج(يناير 2001), مشكلة مياه حوض نهر الأردن "دراسة تاريخية", مجلة كلية الآداب, ع 14، جامعة طنطا, ص393.

(2) احمد محمود شعبان(1964), نهر الأردن معركة ومصير، دار التضامن، ط11، بغداد، المرجع السابق, ص 8 وما يليها.

(3) حسن حمدان العلكيم(خريف 1995)، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مج23، ع 3، ، ص15.

(4) أنيس صايغ(1968), فلسطينيات, سلسلة كتب فلسطينية- 12، منظمة التحرير الفلسطينية, مركز الأبحاث, بيروت, , ص201.

(5) حسن حمدان، المرجع السابق، ص12.

(6) احمد شعبان، المرجع السابق، ص22،21.

(7) أنيس صايغ, المرجع السابق, ص202.

(8) سليمان الشيخ(1998), المياه العربية وصراع الوجود, مجلة العربي, ع 318, الكويت, 5, ص 42. انظر أيضا: خليل خيرالله, المرجع السابق, ص108.

(9) عزالدين الخيرو(1977), الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والليطاني, معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة, ,المرجع السابق, ص15-16.

(10) السيد خالد المطري(1970)، حوض نهر الأردن دراسة طبيعية اقتصادية سياسية، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ، ص177 .

(11) F.O.371-5247: Robert Vansittart, British Embassy, No, 103, Turk, 4 November, 1920, London. See also: Telegram, from the Secretary of State for the Colonies the

(12) Telegram from British High Representatives in Palestine "Herbert Samuel" to the Minister of British Colonies, 14October 1925, Jerusalem

(13) F.O.371/7-1XC/71, Public Record Office, London, U.K, 22 November 1921, London.

(14) .O733/110XC.18278,Report Weizmann, President of the Zionist Organization, Public Record Office, 22Jan, 1925, London. See also: CO 733/2517068, Telegram from British High Representatives in Palestine "Herbert Samuel" to the Minister of British Colonies, 22 September 1922.Jerusalem

(15) جريدة الشرق العربي (الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن) ، ع 177، عمان، 23 يناير 1928، ص2.

(16) CO733/25/176468, Telegram, From the Eastern Beach Owners of the Jordan River to the Advisor to the Government of East Jordan, "Ali Reda El rekaby" Amman, 2June, 1922. .

(17) علي محمد علي(د.ت), نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية, الدار القومية للطباعة والنشر, القاهرة, ص62.

(18) الجمعية العربية(د.ت)، مؤامرات حول مياه الأردن، مطابع الوحدة العربية، دمشق، ص34.

(19) إليشع كالي (1991)، المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية، ت: رندة حيدر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت،ص8.

(20) ظافر بن خضراء(2004)، الصراع على المياه بين العرب وإسرائيل ماضياً حاضراً مستقبلاً، دار كنعان للدراسات والنشر، ط3،دمشق، ص87.

(21) الهيئة العربية العليا لفلسطين(1956), المطامع اليهودية في السيطرة على المياه العربية (أو مشروع جونستون), ج2, مطابع القاهرة التجارية, القاهرة, م, ص17.

(22) صالح زهر الدين(2005), الصراع والسلام في المنطقة حول المياه, شؤن عربية, جامعة الدول العربية, الأمانة العامة, القاهرة, ع121, ص219.

(23) عفيف البزري(2017), إسرائيل والمياه العربية, ط1, دار الحقائق, 1984م, ص 26, 27.

(24) خالد حمد سعد(أغسطس 2005), سيطرة اليهود على مصادر المياه العربية والآثار المترتبة على ذلك, المجلة الليبية العالمية, ع 25, جامعة بنغازي, , ص 4.

(25) طعان صعب(يوليو 1974)، تطور مشروع نهر الأردن شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 35، ص99.

(26) http: //www. Palestine- studies.org /a r /resources /documents (وثيقة مشروع لودرميلك.).

(27) الهيئة العربية العليا لفلسطين, المرجع السابق, ص 19. انظر أيضاً: علي محمد علي, المرجع السابق, ص68, 69

(28) نمر محمد خليل السليخات(يناير 2013), مشاريع المياه العربية في نهر الأردن(1928-1965)رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، ص142.

(29) ابراهيم فاعور الشرعة، خالد حمد أبا الزمات(2008),المشاريع الإسرائيلية لاستغلال مياه نهر الأردن (1948-1967)، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 36، ع2،الكويت، ص83.

(30) طعان صعب، المرجع السابق، ص100.

(31) عبد الأمير دكروب(يناير 2003),أزمة المياه والصراعات حول منطقة المشرق العربي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني 43،بيروت،, ص142.

(32) جون بولوك, عادل درويش(1999), حروب المياه والصراعات القادمة في الشرق الأوسط, ت هشام أحمد محمد, المجلس الأعلى للثقافة, ص45.

(33) صبحى كحالة, المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي, مؤسسة الدراسات الفلسطينية, ط1, بيروت, 1980م, ص13.

(34) المرجع نفسه، 45، 46.

(35) طعان صعب، المرجع السابق،ص102

(36) ابراهيم فاعور الشرعة, المرجع السابق, ص100, 101.

(37) طعان صعب, المرجع السابق, ص104.

(38) خالدة ابراهيم خليل الحبيطي, التعاون المائي بين الأردن وإسرائيل ومعاهدة السلام 1994م, دراسات اقليمية, مركز الدراسات الاقليمية, مج 4, ع 9, ص220.

(39) الهيئة العربية العليا لفلسطين, المصدر السابق, ص10.

(40) خليل خيرالله(2016) ،الصراع على المياه في الشرق الأوسط, المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية, بيروت, ص114.

(41) الهيئة العربية العليا لفلسطين, المصدر السابق, ص12, 13.

(42) عفيف البزري, المرجع السابق, ص48, 49.

(43) المرجع نفسه , ص48 ، 49.

(44) صبحى كحالة, المرجع السابق, ص 11, 12 .

(45) طعان صعب, المرجع السابق, ص 100.

(46) رمزي سلامة(2001): مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية, منشأة المعارف, الإسكندرية, ,.ص 201.

(47) ابراهيم الشرعة، المرجع السابق،ص113،112.

(48) فرحان موسى علقم, النزاع على السيادة في فلسطين في ظل اتفاقية أوسلو "المخزون المائي في الضفة الغربية نموذجاً", مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات, ط1, بيروت, 2016, ص 55.

(49) طعان صعب، المرجع السابق،ص108، 109.13.

(50) خليل عبد المنعم فرج, المرجع السابق, ص403.

(51) رمزي سلامة, المرجع السابق, ص150.

(52) تيسير يونس جباره(2014), السيطرة الصهيونية على المياه في فلسطين، شؤون فلسطينية ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، ع 257 ، بيروت, ص 49.

(53) ابراهيم فاعور الشرعة, المرجع السابق, ص100, 101.

(54) المرجع نفسه، ص98.

(55) المرجع نفسه،ص99.

(56) عبد القادر حسين ياسين(2014)،نهر الأردن يشعل حرب 1967م, شؤون فلسطينية, منظمة التحرير الفلسطينية ، ع 257, بيروت،, ص117.

(57) فرحان موسى علقم, المرجع السابق, ص 55.

(58) ابراهيم الشرعة، المرجع السابق،ص99.

(59) محمد أحمد سليم، مشروعات تحويل نهر الاردن(محاضرة القيت بجمعية المهندسين المصرية الخميس 2 يناير 1964، المطبعة العالمية، القاهرة 1964م، ص 12،13 .

(60) نمر محمد السليخات, المرجع السابق, ص165, 166.

(61) المرجع نفسه, ص, 166.

(62) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، مج1، من الدورة 1- 22، 1945/6/4، 1954/12/11، قرار رقم 756، ص 507.

(63) قرارات مجلس جامعة الدول العربية، مج1، من الدورة 1- 22، 1945/6/4، 1954/12/11، ق 600، دع 20، ج4، 19 /1/1954،ص 442.

(64) محمد احمد سليم ، المرجع السابق، من ص 23 حتي ص 32.

(65) قرارات جامعة الدول العربية, المجلد الثاني, "الدورة 23-الدورة 34" "1955/3/27-1960/12/27م", اعداد مكتب الأمين العام 1988م, القاهرة, ق1640/د ع 32/ج 8-1960/2/29م.

(66) مالكوم كير(1997), عبد الناصر والحرب العربية البارده1958, 1970, ت عبد الرؤف احمد عمرو, مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة ، ص 191.

(67) مالكوم كير ، المرجع السابق، ص191.

(68) الأمانة العامة, مؤتمرات القمة العربية وقراراتها وبياناتها"1964-1990", اعداد مكتب الامين العام 1996م, جامعة الدول العربية, القاهرة, ص 28.

(69) المصدر نفسه , ص28, 29.

(70) مالكوم كير, المرجع السابق، 91 ,92.

(71) جريدة الاهرام, ع 28254, القاهرة،19إبريل 1964, ص 1.

(72) جريدة الاهرام, ع 28256،القاهرة، 21ابريل 1964 , ص9

(73) جريدة الاهرام, ع 28393, القاهرة، 5 سبتمبر 1964, ص 1.

(74) الأمانة العامة, المصدر السابق, ص34, 35, 37.

(75) جريدة الاهرام ، ع28398 ،القاهرة ،10، سبتمبر 1965، ص1.

(76) الأمانة العامة, المصدر السابق, ص34, 35, 37.

(77) جريدة الاهرام 24 يناير 1965م،ص1.

(78) جريدة الاهرام ، ع 28512, 2 يناير 1965م, ص1.

(79) خليل خيرالله(2016) ،الصراع على المياه في الشرق الأوسط, المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية, بيروت, ص117

(80) عبد القادر حسين ياسين، المرجع السابق،125،114

تأثير الفواعل الداخلية على السياسة الخارجية العر اقية تجاه بلدان الخليج العربي بعد 2003

The impact of internal actors on the Iraqi foreign policy towards the Arab Gulf countries after 2003

الباحثة نهى جاسم حسين (*)

أ, م. د جمال طه علي (**)

الملخص

السياسة الخارجية لأي دولة هي انعكاساً واضحاً لمجموعة من الفواعل الداخلية , الأمر الذي يقتضي تفاعل مجموعة من العوامل والمعطيات المختلفة داخل الدولة وبذلك تنعكس هذه الفواعل انعكاساً واضحاً على مستوى السياسة الخارجية , ولقد باتت السياسة الخارجية العراقية محكومة بجملة من الفواعل الداخلية منذ عام (2003) ومع سقوط النظام السابق آنذاك حدث تغيراً جذرياً في التوجهات السياسية على مستوى الداخل والخارج , ولقد أدى هذا التحول الجديد إلى ظهور مجموعة من الفواعل الداخلية المؤثرة في شكل ملحوظ في المشهد السياسي العراقي مع ظهور عدد من المشاكل والصراعات الداخلية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية داخل العراق وخارج حدوده الوطنية .

الكلمات المفتاحية : السياسة الخارجية العراقية , الأحزاب السياسية والعامل الديني, الأعلام, الرأي العام , جماعات الضغط .

Abstract

The foreign policy of any country is a clear reflection of a set of internal factors, which requires the interaction of a group of different factors and data within the state, and thus these factors are clearly reflected at the level of foreign policy, and it has become governed by a set of internal factors since 2003, with the fall of the previous regime at that time, a change occurred Radically in the political orientations at the domestic and foreign levels, and this new transformation has led to the emergence of a set of internal factors that significantly affect the Iraqi political scene with the emergence of a number of internal problems and conflicts at all political, economic and security levels inside and outside Iraq.

Key words: Iraqi foreign policy, political parties and the religious factor, media, public opinion, pressure groups.

المقدمة

تعد السياسة الخارجية الوسيلة الأساسية التي تتمكن الدولة بوساطتها من التعبير عن أهدافها , ومبادئها وتطلعاتها الاستراتيجية والدفاع عن هيبتها الدولية , وكلما كانت السياسة الخارجية موفقة في التعبير عن أهدافها ووحدة قرارها ومصداقيتها , كلما كانت علاقاتها الخارجية تتسم بالنجاح و الاستقرار وتنعكس بشكل واضح على الوضع الداخلي أيجابا , لاسيما وأن العراق شهد منذ العام (2003) تغيراً جذرياً في التوجهات السياسية على الصعيد الداخلي , وكان هذا التحول الجديد قد أدى إلى ظهور هذه الفواعل كالتعددية الحزبية وجماعات الضغط والأعلام والرأي العام بشكل ملحوظ وأدى إلى ظهور المشاكل والصراعات الداخلية وأثرها على علاقات العراق مع دول الخليج العربي , فقد أصبحت الساحة السياسية العراقية تضج بالعديد من الأحزاب والتيارات السياسية , كما ظهرت العشرات من الفضائيات الحزبية وغير الحزبية والنقابات والمنظمات المختلفة في العراق , وتضم الخارطة الحزبية في العراق احزاباً دينية وقومية وليبرالية وكردية , والظاهر أن هذه الأحزاب السياسية لم تستطيع أن تضم في هيكليتها جميع مكونات الشعب العراقي .

ومن بين أسباب الارباك في صنع القرار السياسي العراقي التأثيرات السياسية المتمثلة (بالأحزاب السياسية) المتصدية للعمل السياسي العراقي بعد تغييرات نيسان عام 2003 , وهي تتمسك بثقافتها التقليدية التي تفتقر إلى برامج سياسية واضحة والتي أثرت سلبا على الواقع العراقي ليس على المستوى السياسي فحسب بل حتى على المستوى الأمني والاقتصادي وفي علاقاته الخارجية مع الدول الخليجية .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في بيان مدى تأثير الفواعل الداخلية على سياسة العراق الخارجية تجاه دول الخليج العربي وذلك في أطار المتغيرات التي فرضتها تغير النظام السياسي في هذا البلد , وكما يتطرق البحث إلى اختلاف تأثير مجموعة من هذه الفواعل على عملية صياغة سياسة العراق الخارجية تجاه دول الخليج العربي في هذه الفترة .

اشكالية البحث : أن اشكالية البحث الرئيسية تكمن في مدى تأثير الفواعل الداخلية على السياسة الخارجية العراقية تجاه بلدان الخليج العربي بعد 2003 ؟ وتنبثق من هذه الاشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات وهي:

1. ما هو تأثير الأحزاب السياسية العراقية على السياسة الخارجية ؟
2. ما مدى تأثير وسائل الأعلام وجماعات الضغط على السياسة الخارجية العراقية ؟

فرضية البحث : تنطلق فرضية البحث على أساس وجود فواعل سياسية داخلية تؤثر في رسم معالم السياسة الخارجية ويتفاوت تأثيرها من فاعل إلى أخر وبحسب أهمية هذه الفواعل ومن أجل اثبات هذه الفرضية اعتمدنا المنهج التحليلي في البحث .

لذلك فقد تم تقسيم هيكلية البحث:

إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وقد تناولت الجوانب المختلفة للبحث حيث :

تناول المبحث الأول الفواعل الرسمية في السياسة الخارجية العراقية .

و درس المبحث الثاني الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية العراقية.

المحور الاول الفواعل الرسمية في السياسة الخارجية العر اقية

إن وجود المؤسسات الرسمية في النظام السياسي العراقي يحقق مزايا ومنافع عدة للدولة ولسياستها الخارجية ، حيث أن جميع هذه المؤسسات الحكومية التي تنجز وظائف لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية والتي تشارك بصيغة أو بأخرى في تحديد نوعية السلوك والعمل السياسي للدولة العراقية [1] ، ألا إن ضعف المنهجية وغياب الرؤية الحقيقية لها وتبني بدلها رؤية مختلفة أدت إلى بناء مؤسسات رسمية ضعيفة تعيق في عملها أحدها الأخرى في صياغة سياسة خارجية متينة للعراق[2].

إن درستنا للفواعل الرسمية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 في هذا المبحث تنصب اساساً على السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وكما يلي :-

1. السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء والوزراء)

أ. مجلس الوزراء : إن صنع السياسة الخارجية العراقية وتنفيذها بعد عام 2003 يقع في المقام الأول على عاتق رئيس مجلس الوزراء باعتباره المسؤول التنفيذي المباشر عن صنع السياسة الخارجية للعراق , طبقاً لما نصت عليه المادة (78) من الدستور العراقي لعام 2005 "أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة و يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويتراس اجتماعاته , وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب" [3] .

ويقوم بتنفيذ المنهجية العامة للسياسة الخارجية العراقية عبر ترأسه لاجتماعات مجلس الوزراء وتوجيههم , لاسيما وزارة الخارجية التي تسعى إلى تنفيذ السياسة الخارجية التي يراها مناسبة مع تلك الدولة دون غيرها تبعاً لما نصت عليه المادة (80) من الدستور العراقي " ويقوم مجلس الوزراء بتخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة , والأشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة في وزارة , واقتراح مشروعات القوانين, والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها" [4] ، ألا إن ما يؤشر على الحكومات

العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 إنها مرت بمراحل متذبذبة ومتأرجحة في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار العربي ، فكان طابع عدم الوضوح يسود السلوك السياسي الخارجي للعراق مع الدول الأخرى ، فمن كان بالأمس صديقاً للعراق أصبح اليوم خصماً له، والعكس فمن كان بالأمس خصماً أصبح اليوم صديقاً للعراق ، وهذا ما يؤشر على ان السياسة الخارجية العراقية تخضع للأهواء الشخصية لرئيس الوزراء من دون خضوع عملها للمؤسسات الرسمية المختصة بصنع السياسة الخارجية العراقية التي يفترض أن تأخذ بنظر الاعتبار وبالدرجة الأولى المصلحة الوطنية العليا للعراق , فاذا ما نظرنا إلى علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003 نجد إنه كان يتمتع بعلاقات إيجابية إلى حداً ما ابان حكومة رئيس الوزراء الأسبق اياد علاوي , إلا أنها تحولت إلى علاقات سلبية في ظل حكومة رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري , أما عند النظر إلى علاقات العراق مع الدول الخليجية في عهد حكومة رئيس الأسبق نوري المالكي نجد إنها أتسمت بعدم الاستقرار والتأزم منذ الاجتياح العراقي في العام 2003، ووصلت العلاقات إلى أدنى مستوياتها في عهد حكومته[5] . ونجد إن علاقات العراق مع الدول الخليجية في عهد حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي أتسمت بالتقارب والانفتاح على دول مجلس التعاون الخليجي وتأكيده على أعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بما يخدم مصالح العراق وأمنه واستقراره ووحدته .

ب. وزارة الخارجية العر اقية

تعد وزارة الخارجية مصدراً رئيساً للمعلومات فهي أداة هامة لتنفيذ السياسة الخارجية العراقية, وهي تقوم عن طريق بعثاتها الدبلوماسية المختلفة بتنفيذ السياسة الخارجية, وهي بذلك تعد أبرز مهامها متمثلة في السلك الدبلوماسي.

وتنصرف وظيفة وزارة الخارجية إلى تنفيذ السياسة الخارجية العراقية وترجمها إلى واقع ملموس ومن أجل وضع تلك العملية موضع التطبيق, وتقوم الحكومات بتنظيم الوزارة وبالشكل الذي ينسجم مع إمكانياتها أو دورها السياسي في المجال الخارجي [6] .

وحين نتطلع إلى الملفات والقضايا الخارجية التي تعامل العراق معها بعد عام 2003 , نلاحظ حالة من عدم الوضوح تعاني منها وزارة الخارجية العراقية باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 ، الأمر الذي أدى إلى تراجع أداء السياسة الخارجية في تعاملها مع الولايات المتحدة الأمريكية في موضوع انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام 2011 , ونجد في الوقت الذي نادى فيه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي "ان خروج القوات الأمريكية من العراق , سيؤدي إلى استقرار العراق أمنياً وسيجعله يستعيد كامل سيادته على اراضيه"، في المقابل قال وزير خارجية الأسبق هوشيار زيباري في تصريحات مضادة

لتصريحات رئيس الوزراء بالقول "إن أي انسحاب للقوات الأميركية من العراق سيؤدي إلى انهيار الدولة العراقية وتفتيتها ونشوب حرب أهلية واسعة النطاق" , وهذا يدل على عدم أتفاق وزير الخارجية مع رئيس الوزراء على رؤية موحدة حيال القضايا الاستراتيجية لاسيما علاقة بغداد مع واشنطن التي ترتبط ارتباطاً مباشراً مع المصلحة الوطنية العليا للدولة العراقية[7]. وفي الوقت الذي يشير فيه وزير النقل الأسبق هادي العامري إلى أن "ميناء مبارك المقام على خور عبد الله يشكل ضرراً كبيراً على المصلحة الوطنية العليا للعراق واقتصاده" [8] ، نجد أن وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري يخالف هذا القول ويتجه في خطابه باجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقول "إن ميناء مبارك لا يشكل أي ضرر على العراق واقتصاده"[9].

ونلاحظ أن وزير الخارجية الأسبق ابراهيم الجعفري لم يصدر أي بيان أو تصريح حول منح ميناء الفاو العراقي للكويت رغم أهميته للموانئ العراقية والاقتصاد العراقي[10]. وهذا يضع الباحث أمام علامات استفهام كثيرة لاسيما أن رأي وزير النقل الأسبق هادي العامري يتفق مع الوزير الذي سبقه عامر عبد الجبار الذي طالما صرح بالقول "إن ميناء مبارك يهدف إلى تقويض الاقتصاد العراقي ويضر بالمصلحة الوطنية العليا للعراق" [11] ، لاسيما أن وزارة النقل تعتبر الجهة المختصة بتقدير حجم الضرر الذي يشكله ميناء مبارك من عدمه ، وهناك نواب عدة في البرلمان العراقي لطالما كشفوا علناً عن تلقي الوفد العراقي المفاوض برئاسة وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري هدايا مالية من الجانب الكويتي بهدف التغاضي عن الأثار السلبية التي سيلحقها ميناء مبارك بالمصلحة الوطنية العليا للعراق[12].

مما تقدم , نجد السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 واجهت معوقاً كبيراً يتمثل بافتقاد المؤسسات الحكومية المتمثلة بالوزارات العراقية للخبرة والحرفية وقلة الالمام بالأمور الفنية ، وعدم تنسيق العمل بين وزارة الخارجية والوزارات المعنية الأخرى في كثير من المشاكل التي يعاني منها العراق وتحتاج فيها وزارة الخارجية إلى الدعم الفني من الوزارات الأخرى لإيجاد الحلول المناسبة فيها [13].

2. المؤسسة التشريعية (مجلس النواب) , على الرغم من السلطة التشريعية (البرلمان العراقي) تلعب دوراً كبيراً في السياسة الخارجية العراقية بموجب الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة إليها , في ظل النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ، إلا أنه في ذات الوقت منذ تأسيس هذا البرلمان رافقته اشكالات عدة من بينها سياسية ودستورية واجتماعية شكلت جميعها معوقاً يقف أمام تطلعات النظام السياسي العراقي [14], وعلى الرغم من إن عمل لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية في مجلس النواب يجب إن تكون منسجمة ومتطابقاً مع توجهات السياسة الخارجية العراقية[15] ، إلا أنها شكلت في توجهاتها ومواقفها السياسية والدبلوماسية على الصعيد الخارجي كابحاً مغايراً للتوجه العام الذي تضطلع به السياسة الخارجية العراقية طيلة الدورات البرلمانية المتعاقبة بعد عام 2003 وقد سادت مواقفها المتباينة والمتناقضة للمواقف الرسمية

الصادرة عن السلطة التنفيذية باعتبارها الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية , الأمر الذي أدى إلى خلق فجوة تصارعية بين العراق وبين دول مجلس التعاون الخليجي[16] , وبهذا شكلت اللجنة بجميع مواقفها وتصريحات أعضائها تحدياً واضحاً يضاف إلى سلسلة التحديات التي شكلتها المؤسسات الرسمية للسياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 , وفي هذا الاتجاه ينصب في المواقف والتصريحات التي يطلقها أعضاء اللجنة حيال دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى خلافاً للسياقات الدبلوماسية والتي لا تنطبق مع مسار العراق الخارجي[17] , أن العراق يسعى احياناً في سياسته الخارجية إلى توطيد علاقاته مع دولة معينة يسود التوتر معها ، فيظهر أحد أعضاء لجنة العلاقات الخارجية في سلوك وتصريح يشير إلى اتهامها بأوصاف لا يرغب الطرف العراقي بأثارتها مما يعرض الوفود المشاركة في المباحثات إلى مواقف صعبة مع الطرف الأخر الذي يخوض العراق غمار المفاوضات معه , وما يدل على ذلك , أن المملكة العربية السعودية بعد أن قطعت علاقاتها مع العراق على أثر الغزو العراقي للكويت عام 1990 حاول العراق مراراً وتكراراً إعادة التمثيل الدبلوماسي السعودي اليه ، وبعد زيارات ومباحثات طويلة قام بها وزير الخارجية الأسبق إبراهيم الجعفري إلى السعودية ، ظهر النائب مثال الالوسي عن لجنة العلاقات الخارجية ليقوم بتوجيه الاتهامات وإثارة الاستفزازات للطرف السعودي بل إنه اتهم وزير الخارجية الأسبق ابراهيم الجعفري بالقول "إنه المدافع الأول عن المصالح السعودية في العراق واستغرب من الزيارات المستمرة للسعودية التي افقدت الوزير قدرته على ادارة وزارته" , وتابع "أن الوزير هو المدافع الأول عن فتح السفارة السعودية في العراق وكأنه الإرهاب سينتهي"، مؤكداً أن "فتح السفارة السعودية في العراق شجع الارهابين الذين هم في أحضان السعودية على العودة مرة أخرى" [18].

وقد صرحت النائبة عالية نصيف جاسم عضوة مجلس النواب العراقي حول الربط السككي مع دولة الكويت , وذكرت " بأن الربط السككي بين العراق والكويت لن يخدم الاقتصاد العراقي في شيء ولن يعود بأية مردودات تذكر للعراق ، في حين أنه سيخدم ميناء مبارك إلى درجة كبيرة جداً ويكون عنصراً مهماً ومكملاً للمشروع الكويتي" [19] . وشددت على " ضرورة رفض السلطة التشريعية لاتفاقية الربط السككي , وعدم تكرار الخطأ التاريخي الذي وقع فيه البرلمان عندما قام بتمرير اتفاقية خور عبد الله " , وطالبت السيدة النائبة رئيس الوزراء بمحاسبة وزير الخارجية فؤاد حسين بسبب دفاعه عن مصالح الكويت في الاجتماع الوزاري الأخير الذي عقدته اللجنة العراقية الكويتية بتاريخ 2020/7/27 , وبينت نصيف : " أن هذه القضية باعتبارها مشروعاً استراتيجياً ليست من صلاحيات وزير الخارجية ولا يحق له التفاوض حولها أساساً ، بل هي من صلاحيات مجلس الوزراء الذي يجب أن يعرضها على ممثلي الشعب في مجلس النواب , وفق ما معمول

به في برلمانات العالم " مشددة على " ضرورة تدخل رئيس الوزراء بمحاسبة وزير الخارجية الذي سار على نهج وزير الخارجية الأسبق هوشيار زيباري ودافع عن مصالح الكويت"[20].

مما تقدم يمكن القول , بأن التناقض في المواقف والتصريحات بين اعضاء السلطة التنفيذية واعضاء السلطة التشريعية , و الاختلاف في الرؤية والمواقف يعد تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية العراقية تجاه دول الخليج العربي , مما سيؤثر على أداء السياسة الخارجية العراقية ويؤدي إلى التناقض في توجهاتها.

المحور الثاني: الفواعل غير الرسمية

اولا- الأحزاب السياسية العراقية : تعد الأحزاب السياسية من أبرز الفواعل غير الرسمية التي تسهم في صنع السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية، إذ تتطلع الأحزاب إلى أستلام السلطة السياسية وإدارتها في بلدانها باعتبارها تنظيمات تستند إلى قواعد جماهيرية متباينة من حيث الأتساع التمثيلي، وتسعى إلى خدمة أيديولوجيات معينة تعتنقها وتصبو إلى تطبيقها في السياسة الخارجية، فضلاً عن الوظائف الداخلية تنجز الأحزاب السياسية وظيفة السياسية الخارجية التي تتمثل في صناعتها مباشرةً أو الاسهام في عملية إعدادها أو التصدي لها بمعنى معارضتها، وتتوقف طبيعة عمل كل هذه المؤسسات على مدى تحمل الأحزاب السياسية مسؤولية صنع القرار السياسي الخارجي أو اقترابها منها أو أبعادها عنها ، ناهيك عن تأثير تعدد الأحزاب وانضباط حركتها في الدولة على السياسة الخارجية في تلك الدولة[21] .

وبعد تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 برز عدد كبير من الأحزاب السياسية والتيارات التي أثرت على الساحة السياسية العراقية من أهمها الأحزاب الدينية وهي احزاب ذات تاريخ طويل يمتد لعقود من أهمها : [22]

1. الحزب الاسلامي الذي تأسس عام 1960 وهو امتداداً لحركة الإخوان المسلمين(فرع العراق) الذي في عام 2003 [23], قد إعادة الحزب الاسلامي نشاطه السياسي في داخل العراق بعد ما تم وقفه عن العمل من طرف النظام السابق خلال فترة حكمه[24]. واستطاع أن يحقق الحزب نتائج جيدة في انتخابات 2005 بسبب مجموعة من الأسباب منها ظروف الاستقطاب الطائفي في ذلك الوقت[25]. وقد شكل الحزب إحدى القوى السنية التي شاركت في مجلس الحكم بشخص الأمين العام السابق للحزب الدكتور محسن عبد الحميد إلا أنه تراجعت شعبيته في الأنتخابات التالية ولم يتمكن الحزب من اختراق الأوساط الشعبية[26]. وكان من أهداف الحزب بناء علاقات متينة مع الدول الخليجية من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة بينهما[27].

2. حزب الدعوة الاسلامي الذي يعد من أهم الأطراف السياسية المؤثرة والمكونة للحكومات التي مرت في العراق بعد عام 2003 وإلى يومنا هذا , حيث يمتلك قاعدة جماهيرية واسعه لدى مؤيديه[28]. كما إن حزب الدعوة الذي شكل معظم الحكومات العراقية بعد عام 2003 نشر وثيقة تلخص رؤيته للسياسة الخارجية العراقية وتركز عملها على محورين رئيسين هما : [29]

- السياسة والسيادة والأمن : يؤكد توجه حزب الدعوة أن الحروب التي قام بها النظام السابق كان لها أثر سلبي على العراق , وإن العراق يجب ألا يصبح مرة أخرى تهديداً للسلم والأمن الدوليين وفي الوقت نفسه أعتبر حماية الحدود والسيادة والأمن من القضايا الأساسية المهمة للعراق .
- القيم والايديولوجية : تعزيز التفسيرات المعتدلة للدين والتصدي لنشر العنف والمواصلة في إقامة العلاقات مع الدول الديمقراطية الأخرى للمساعدة على ضمان الاستقرار السياسي الداخلي من توجهاته الأساسية, ولا يختلف أحد مع هذه المبادئ لكن الخلافات تتركز بين الأحزاب الأخرى , وحزب الدعوة على حد كبير حول تنفيذها وحول اختلاف نظرتها إلى التهديدات والفرص الموجودة في المنطقة , فبينما يرسم حزب الدعوة لنفسه صورة العامل على المصلحة الوطنية لكنه يواجه العزلة من جيرانه لأسباب طائفية ومعارضة التحول الديمقراطي في العراق , وعدم إقامة اواصر الصلة مع الدول الخليجية بسبب الانحياز الطائفي[30].

3. المجلس الأعلى الإسلامي الذي ظهر في نهاية السبعينات من القرن الماضي في إيران وكان أحد المعارضين لحزب النظام السابق برئاسة محمد باقر الحكيم , ويعتبر حزب المجلس الأعلى أبرز الاتجاهات الموجهة للعملية السياسية في العراق والداعين لإقامة إقليم في الجنوب العراقي عبر النظام الفيدرالي[31]. إن رؤية المجلس الأعلى من علاقات العراق مع الدول الخليجية , قد كانت رؤيته دائماً هي الاعتدال وإقامة العلاقات الإيجابية و الجيدة مع هذه الدول , وأن تقوم هذه العلاقات على مبدأ الاحترام والمصالح المتبادلة ، فلدى العراق مصالح اقتصادية مع دول الخليج العربي كما أن للآخرين مصالح معه ، وتبادل هذه المصالح أساس مقبول وضروري لترسيخ علاقاته الإقليمية كما أكد المجلس الأعلى مراراً على لسان زعيمه عبد العزيز الحكيم على ضرورة البدء بتفعيل استراتيجية الشراكة الإقليمية من خلال مشاركة العراق في مجلس التعاون الخليجي وتوسعته لكي يشمل جميع بلدان المنطقة , ولعل من أبرز ما آمن به قادة المجلس الأعلى هو مبدأ تعزيز الانفتاح الإقليمي لاسيما مع دول مجلس التعاون الخليجي ، ونذكر هنا ما أكد عليه محمد باقر الحكيم على " إقامة أفضل العلاقات وحسن الجوار والتعاون البناء مع الدول الخليجية المجاورة للعراق , والالتزام بحدودها وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية" [32] .

أما على مستوى الأحزاب الكردية التي خاضت صراعاً ضد الحكومات العراقية المتعاقبة , فهي اليوم تمثل قوة مؤثرة يحسب لها حساب في المعادلة السياسية العراقية وقد كان تأثيرها السياسي واضحاً على سياسة العراق الخارجية , وفق المقاعد التي حصلت عليها في البرلمان ودورها في توجيه كتابة الدستور ومشاركتها في الحكومة والوزارات السيادية التي حصلت عليها وضمن هذا المضمار نوضح الاحزاب الكردية المهمة وهي:

أ. الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يعتبر حزباً علمانياً قومياً تتغلب عليه النزعة العشائرية والعائلية , ويسيطر هذا الحزب على رئاسة الإقليم والحكومة والأمن وملف النفط وملف العلاقات الخارجية كما يمتلك الحزب 38 مقعدا في برلمان إقليم كردستان .

ب. الاتحاد الوطني الكردستاني هو ايضا يتبنى أتجاه قومياً وعلمانياً وحصل الحزب على 18 مقعد في برلمان كردستان عام 2013[33].

ويعاني حزب الاتحاد الوطني من كثرة التيارات والاتجاهات المختلفة داخله , مما أدى إلى تراجع الحزب أمام قوة الحزب الديمقراطي الكردستاني , ويعود السبب الرئيسي لتراجعه إلى وفاة رئيس الحزب جلال الطالباني نهاية عام 2012 , التي تسببت في ضعفه في المشهد السياسي , وصار للحزب قيادتان واحده يمثلها نائب الرئيس برهم صالح , والثانية يمثلها اسرة طالباني بقيادة زوجته هيرو ابراهيم ,وقد أنعكس هذا الانقسام الداخلي على علاقة الحزب مع باقي الأحزاب وكان له تأثير سلبي على الحزب بشكل عام وللحزب علاقات قوية مع إيران والحكومة المركزية العراقية , وهو يسيطر فعليا على محافظة السليمانية التي جعل منها نقطة لاجتماع حلفاء إيران في المنطقة ودائماً ما كان يعلن الحزب عن معارضته لسياسة حزب البارزاني في التقرب مع تركيا على حساب العلاقة مع الحكومة المركزية العراقية[34].

إضافة إلى هذه الأحزاب هناك وجود أحزاب أخرى كان لها بعد رمزي في العملية السياسية العراقية؛ نظراً لقدمها ومعارضتها للنظام السابق , وكان لها بعض الأدوار المباشرة بعد عام 2003 وهي تتمثل بالحزب الشيوعي العراقي الذي تأسس عام 1934[35].

وبذلك أنتقل العراق من دولة الحزب الواحد إلى دولة التعددية الحزبية وأصبحت الانتخابات في المشهد السياسي العراقي وسيلة وآلية لتداول السلطة بين مكونات الشعب العراقي خصوصاً بعد المصادقة على الدستور عام 2005 وبعد سن قانون الأحزاب عام 2015 الذي نظم شؤون الأحزاب في العراق .

ورغم من أن التجربة الحزبية العراقية تسير في طريق بناء نموذج تعددي فأنها لا زالت بعيدة عن الاستجابة لتطلعات الشعب العراقي , وذلك بسبب الإشكالات التي ظهرت بين الأحزاب السياسية أو داخلها سواء الإسلامية أو القومية أو المدنية , وأصبحت الساحة السياسية العراقية تعج بالعديد من الأحزاب والقوى السياسية , حيث ظهر إلى جانب الأحزاب القديمة عدد كبير من الأحزاب الجديدة بعد عام2003[36].

وكان ظهور هذا الكم الهائل من الأحزاب رد فعل على حالة الاختناق السياسي الذي خلفته عقود من سيطرة الحزب الواحد والحرمان المطلق من فرص العمل السياسي داخل العراق منذ فشل تجربة الجبهة الوطنية التقدمية أواخر السبعينات , فضلاً عن الفراغ السياسي لأي شكل من أشكال السلطة , وما ترتب عليها من فوضى انطلقت معها الإرادات الفردية والجماعية لتأسيس الأحزاب والتكتلات السياسية [37].

و ظل النشاط الحزبي في العراق محكوماً بالظروف القاهرة التي أوجدتها ظروف الاحتلال , بحيث غابت قضية التنمية السياسية عن البرامج الحزبية , وقد شكل موضوع التنمية قضية خلافية أيهما يحظى بالأولوية (التنمية السياسية أو التنمية الاقتصادية) , فبعض هذه الأحزاب تنادي بتنمية سياسية ديمقراطية يرافقها انفتاح سياسي داخل المجتمع , ويرون أن ذلك شرط أساسي لإحداث التنمية الاقتصادية , في المقابل ترى أحزاب أخرى أن الإصلاحات الاقتصادية , يجب أن تأتي كمقدمة للإصلاحات السياسية[38].

وتتوزع هذه الأحزاب إلى كتل عديدة تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة ضمن توجهات سياسية واجتماعية متعددة وتختلف في أهدافها وتوجهاتها , فمنها من يؤمن بإقامة حكم الشعب الديني وبناء المجتمع الاسلامي , ومنها أحزاب تهدف بحسب ما تعلن للوصول إلى مجتمع مدني يحتكم إلى القانون وتحقيق حكم الشعب وتعزيز الحرية كأساس للتقدم وازدهار البلد , رغم أن أغلب الأحزاب السياسية العراقية تعاني من خلل في العلاقة مع مجتمعاتها وهذا الحال يجعلها عاجزة عن القيام بدور حلقة الوصل بين المواطن والحاكم , ويسجل على الأحزاب العراقية إنها أحزاب نخبوية بشكل أساسي , وتشهد الأحزاب نشاطاً ملحوظاً واحتكاكاً مع طبقات المجتمع في الانتخابات ما تلبث أن تختفي بعدها ,وذلك لأن مفهوم الحزب لديهم وكأنه أداة توصيل بعض الأشخاص إلى السلطة وتعينهم على البقاء فيها [39].

والأحزاب السياسية العراقية أحزاب ضعيفة في تنظيمها , ولا تؤمن بالعملية الديمقراطية بشكل حقيقي والبعض منها مرتبط بأجندات خارجية تابعة لدول الجوار الإقليمي ارتباطاً تاريخياً وتمويلياً يقيد حركة الأحزاب ويتحكم في قراراتها[40]. ولأن العراق يملك حدوداً مشتركة مع الكويت والسعودية وإيران وتركيا تأتي إيران على رأس هذه الدول حيث تحتل موقعاً مهماً في العملية السياسية العراقية [41], و تمارس نفوذها من خلال سفارتها في بغداد , وقنصلياتها في البصرة وكربلاء واربيل والسليمانية , وتعمل إيران على دعم بعض الأطراف السياسية في محاولة للحصول على قدرة في التأثير على القرار السياسي العراقي لمصلحتها[42] , ويقابل هذا النفوذ والتمدد الإيراني في العراق ضعف في النفوذ السعودي والنفوذ العربي بشكل عام[43] , وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها وكأنها خسرت نفوذها السياسي منذ انسحابها من العراق نهاية العام 2011 رغم أنها لا تزال الممول الرئيسي للعراق عندما يتعلق الأمر بالتسليح[44].

مما تقدم يمكن القول , إن الأحزاب السياسية المشاركة في تكوين الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 غير متفقة على منهجية محددة للسياسة الخارجية العراقية مستمدة ومرتكزة على المصلحة الوطنية العليا للعراق .

ثانيا-العامل الديني : يعد العامل الديني من أبرز الفواعل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية وعنصراً فاعلاً ومؤثراً في تشكيل السياسة الخارجية , وأصبح له دور واضح في الدولة العراقية , حيث إن المرجعيات الدينية كانت موجودة قبل نشوء الدولة العراقية عام 1921 , وقد عاصرت المرجعيات الدينية الاحتلال العثماني للعراق وكانت مؤثرة آنذاك على مجريات الأحداث , وكان لها دور مهم في محاربة الاحتلال البريطاني والاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 بعد صعود التيارات السياسية الإسلامية والقومية والمدنية إلى السلطة في العراق أثر سقوط النظام السابق , وقد ظهرت بعض الأصوات الشعبية التي تطالب بإشراف ورعاية المرجعية الدينية للعملية السياسية في العراق وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال والتيارات السياسية المختلفة[45].

ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الارهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة من الموصل والانبار وصلاح الدين وكركوك , متمثل بإصدار فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات الدينية في كل محافظات العراق[46]. وتتمتع هذه المرجعية الدينية اليوم بالتأييد الشعبي الواسع من مختلف شرائح ومكونات المجتمع , وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرق بين مكون وأخر وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقا للتوازن السياسي , وتحقيقا للسلم الاجتماعي لعدم وقوع حرب أهلية وصولا إلى استقرار المجتمع العراقي داخليا [47] , وكان لها دور واضح في الضغط والتأثير على السلطتين التشريعية والتنفيذية في العراق بعد عام 2003 ، إذ أن سعيها الدائم ينصب على سن القوانين والتشريعات التي تنسجم مع رؤاها وتطلعاتها فضلاً عن أتخاذها لمواقف مباشرة حيال الدول الأخرى لاسيما الدول الخليجية المجاورة , فعلى سبيل المثال نجد أن خطيب الجمعة الشيخ عبد المهدي الكربلائي وكيل المرجع الديني , ذكر إن بعض الدول العربية تشهد تحركات شعبية واسعة للتعبير عن مطالب مشروعه تتمثل في تحقيق الإصلاح السياسي والعدالة الاجتماعية وقد أشار إلى إن ما يبعث على القلق الشديد هو تعامل حكومات هذه الدول باستخدام القوة المفرطة ضد شعوبها وإن ما تشهده البحرين من تحرك شعبي واسع وقيام الحكومة البحرينية باستخدام القوة والعنف المفرط ضد المحتجين يبعث على قلق أكبر والذي يزيد المسألة تعقيداً ويولد تداعيات إقليمية خطرة هو قيام بعض الدول الإقليمية بالتدخل في شؤون البحرين بإرسال قوات عسكرية إليها, مما سيؤدي إلى حصول احتقان طائفي إضافة إلى إنه سيفتح المجال لتدخلات مستقبلية من دول أخرى[48] , واضاف لأبد للحكومة البحرينية أن

تستمع للمتظاهرين وتعمل على تحقيق مطالبهما في الإصلاح السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الأخطاء و إطلاق الحريات والتعبير عن الرأي .

ثالثا- الأعلام والرأي العام

يعد الأعلام والرأي العام من أبرز الفواعل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 , ويبرز تأثير الأعلام والرأي العام في السياسة الخارجية من خلال تعزيز علاقاتهم بصانعي القرار السياسي الخارجي , ولذلك نوضح دور الأعلام و الرأي العام وتأثيراتهما في سياسة العراق الخارجية تجاه الدول الخليجية :

أ- الأعلام

يعد الأعلام من الوسائل المهمة في التأثير على السياسة الخارجية العراقية تجاه دول الخليج العربي , سواء من حيث كثافة الاستخدام أو من حيث تنوع الأساليب إذ أن أنتشار الأقمار الصناعية والأنترنت سهل من استخدام هذه الوسائل ومنحها زخماً كبيراً غير مسبوق[49]. وإذا كانت السلطة السياسية في السنوات السابقة تجتهد في ايصال قيمها ورؤاها لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى من خلال الإذاعات الموجهة أو المراكز الثقافية المنتشرة في هذه البلدان أو المجلات والصحف والقنوات الفضائية , أضحت اليوم تخاطب جمهور وصناع القرار بشكل مباشر, والفرص متاحة أمامها للفوز باستجابتهم لدعم وتعزيز تطلعاتها وأهداف سياستها الخارجية ودون قيود , وإزاء ذلك فأن عموم وحدات السياسة الخارجية تستخدم وسائل الأعلام في التأثير بنسب متفاوتة تبعاً لقدراتها التقنية والعلمية وبما يتسق مع طموحاتها ونوعية الجمهور المستهدف[50]. وفي بلدنا العراق وفي ظل الظروف التي تعيشها وسائل الأعلام من حيث نوعيتها وعددها فأن دورها وتأثيرها في بلورة آراء أفراد المجتمع وفي تسهيل عملية أتخاذ القرار السياسي العراقي تعتمد في ذلك على إمدادهم بالمعلومات بشأن الأحداث الجارية والبيئة السياسية لسياساتهم الخارجية وفي كثير من الأحيان تقدمها بشكل أسرع من القنوات الرسمية , حيث أن مستقبل حرية الاتصال والأعلام يكمن أولا واخيراً بيد أفراد الشعب فهم وحدهم الذين يملكون نقل نظريتها ومبادئها من حيز الفكر إلى عالم الواقع المعاش لأن أفراد الشعب على وفق الصيغ التي تمارسها هي التي تقرر شرعية النظام والحكومة[51] .

ومن هنا جاء البحث لفهم دور القنوات الفضائية وتأثيرها في السياسة الخارجية , خاصة أن العراق منذ 2003 وحتى الأن حيث يشهد العراق ظروفاً استثنائية وأزمات أمنية تجبر المواطن على متابعة ما يجري على الصعيد المحلي والعربي ثم الدولي من خلالها[52].

وفي ظل التنافس الذي يشهده الأعلام وخاصة التنافس الشديد بين القنوات التلفزيونية الذي يظهر جليا بشكل خاص أوقات الحروب والأزمات تكون هذه الأزمات اختباراً صعباً وحقيقاً لقدرة هذه القنوات الفضائية على تغطية مجرياتها , وهو ما يفرزها ويضعها في المرتبة التي تستحقها من حيث قدرتها على مواكبة مثل هذه الأزمات[53].

وقد أولت الأحزاب والقوى السياسية اهتماما لافتا بها لتكون وراء مؤسسات إعلامية أنشأتها بأموال طائلة لخدمة توجهاتها وأهدافها وتأثيرها في السياسة الخارجية العراقية , وفي ظل تعدد الاتجاهات والقنوات وتفرع بنية وسائل الإعلام في العراق كان المشهد الإعلامي ومنطلقاته يشهد نوعاً من عدم التنظيم والوضوح ، ونرى اليوم إن معظم القنوات الإعلامية التابعة للأحزاب الإسلامية تعبر بصورة واضحة عن تطلعات الجمهورية الإسلامية الإيرانية ولا تتعارض في طرحها مع سياستها الخارجية ، فعند النظر مثلاً إلى الخطاب الإعلامي لقناتي (العهد، والاتجاه) نجد أنهما تتناغمان مع الخطاب السياسي الإيراني الخارجي حيال الازمة البحرينية[54] ، وفي المثال نفسه هناك وسائل إعلامية أخرى مثل قناتي (البغدادية، والشرقية) تتناغم مع تطلعات دول مجلس التعاون الخليجي وسياستها الخارجية في الأزمة القطرية-الخليجية بل نجدهما متطابقتين مع الخطاب الإعلامي لدول مجلس التعاون الخليجي ، ومن ثم هناك انقسام إعلامي واضح في العراق لصالح الأطراف الإقليمية ولطالما أعلنت الحكومة العراقية لاسيما بعد عام2014على لسان رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي "أن العراق يتبع سياسة الحياد حيال الدول الخليجية المجاورة , ولا يريد الانخراط في سياسة المحاور والنزاعات الإقليمية مع طرف ضد طرف أخر"، إلا أن القنوات الإعلامية في العراق تغرد خارج الخطاب السياسي للدولة العراقية ، الأمر الذي يجعل العراق وسياسته الخارجية يعاني من حرج خارجي كبير نتيجة اختلاف الخطاب الإعلامي الموجه من داخل العراق إلى خارجه[55].

ونجد إن القنوات الإعلامية بشقيها الرسمية وغير الرسمية أصبحت منبراً للتعبير عن المواقف للكتل والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية بعد عام 2003 حيال الدول الأخرى والترويج لها فتعدد القنوات وبرامجها السياسية وتصريحات المسؤولين في الدولة العراقية ضد الدول الأخرى لاسيما السعودية والكويت الذي جعلها تتخذ مواقف مناوئة للعراق وسياسته الخارجية مما زاد من تعقيد المشهد السياسي الخارجي للعراق ، فحين نطلع على برنامج مناظرات على قناة الشرقية بين عضو مجلس النواب السابق ظافر العاني وعضو مجلس النواب السابق عزت الشابندر , نجد أن المواقف والتصريحات حيال الدول المجاورة للعراق تستدعيها إلى التداخل في شؤون العراق الداخلية والتي تتبناها بعض الأطراف السياسية في العراق حيالها , وبدلاً من إن يكون الأعلام الوجه المعبر عن العراق خارجياً والمقرب لعلاقاته مع الدول

الخليجية ، أصبح كابحاً للسياسة الخارجية العراقية لما يخلقه من أزمات واختناق في علاقاته الخارجية في البيئة الإقليمية والدولية[56].

ب- الراي العام

يعرف الرأي العام على أنه تعبير عدد كبير من الأفراد عن آرائهم في موقف معين , أما من تلقاء أنفسهم أو بناءً على دعوة توجه إليهم ، تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لمسألة أو شخص معين أو اقتراح ذي أهمية واسعة بحيث يكون العدد ذا نسبة كافية لممارسة التأثير في أتخاذ قرار معين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة , ويعد الرأي العام أحد الفواعل المهمة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، لذلك تعد أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين [57], ويتمتع الرأي العام في السياسة الخارجية العراقية بأهمية كبيرة لدى صانع القرار السياسي في الشأن الخارجي باعتباره مرآة عاكسة لآراء الجماهير بما يسمح بوجود نوع من التفاعل بينهم وبين صناع القرار السياسي ، وقد ازدادت أهمية الرأي العام في العراق بعد تغيير نظامه السياسي عام 2003 من النظام الفردي الاستبدادي إلى نظام ديمقراطي ، لكونه أتاح المساحة الكافية للمشاركة الجماهيرية الواسعة في التعبير عن آرائها وتطلعاتها والتي تؤثر في عملية رسم السياسات العامة للدولة العراقية ، إلا أن حداثة التجربة الديمقراطية وغياب ثقافة المشاركة المجتمعية في الشؤون السياسية وضعت أمام السياسة الخارجية العراقية تحديات لا تقل في تأثيرها عن الكوابح التي وضعتها الأحزاب السياسية [58].

إن غياب المراكز المتخصصة المهنية والمحايدة في قياس الرأي العام واتجاهاته في العراق بعد عام 2003 , أدخل صناع القرار السياسي الخارجي في ضبابية لعدم وجود رؤية واضحة تعكس له طبيعة الرأي العام واهتماماته فمن الملاحظ أن معظم مراكز الرأي العام في العراق بعد عام 2003 خاضعة للأحزاب السياسية ، الأمر الذي يجعلها مسيسة في آرائها واستطلاعاتها ولا يمكن التعويل عليها من قبل المؤسسات الصانعة للسياسة الخارجية العراقية ، لاسيما أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي والدول الإقليمية تأخذ بنظر الاعتبار الرأي العام السائد في الدولة عند صنعها للسياسة الخارجية ، في حين أن المؤسسات المشاركة في صنع السياسة الخارجية العراقية غير مدركة للتوجهات المجتمعية السائدة (الرأي العام) في العراق ، في الوقت الذي يتبنى فيه العراق موقفاً خارجياً معيناً قد يكون للرأي العام موقفاً مغايراً له ، وبالتالي يحسب هذا الأمر في مجمله عنصراً كابحاً لسياسة العراق الخارجية بعد عام 2003[59] .

وقد تعرض الرأي العام إلى مجموعة من المؤثرات والعوامل في طريقة تشكيله ودوره في السياسة الخارجية العراقية أثر فيه وأبرز هذه المؤثرات هي[60]:

1. انهيار بنية الدولة العراقية وتفكك وظائفها العسكرية والإدارية والاقتصادية.

2. تفكك المجتمع العراقي وتحلل بنيته الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى هيمنة المؤسسات العشائرية والانتماءات الفرعية بكل صورها الذي أثر على الحركة السياسية وعلى خيارات الفرد التي هي جزء من الرأي العام .

3. بروز ظاهرة الإرهاب في العراق الذي وجه الرأي العام نحو مكافحته وافكاره الإجرامية .

والرأي العام بصورة علمية يكون على عده أنواع هو الرأي العام القائد , والرأي العام المثقف والرأي العام في العراق بعد عام 2003 عرف عنه أنه رأي النقاد والتابع لتشخيص القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، و لم يكن له التأثير القوي على السياسة الخارجية العراقية , ويمكن القول بأنه لا يمكن أعتبار الرأي العام العراقي مؤثراً قوياً في صناعة السياسة الخارجية العراقية , كما لا نستطيع في الوقت نفسه أن ندعي عدم وجود تأثير له على الأطلاق ولكن يمكن القول أن الرأي العام هو مجرد فاعل ضمن مجموعة كبيرة من الفواعل التي تؤثر على صناعة القرار السياسي الخارجي للعراق وأن تأثيره يتوقف على نوع القضية , مثلاً التظاهرات الشعبية ومدى أتساعها وأثارها الداخلية ومطالبها ذات الطابع الخارجي , وأثرها على علاقات العراق بالدول الأخرى ومدى انسجامها مع مصالح العراق الخارجية .

رابعا -جماعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني

أ- جماعات الضغط : تعد جماعات الضغط من أبرز الفواعل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية ويبرز تأثير جماعات الضغط في السياسة الخارجية من خلال تعزيز علاقاتها بصانعي القرار السياسي العراقي أو بالمجالس المتمثلة بالسلطة التشريعية من أجل أتخاد أنماط سلوكية تتلاءم مع مصالح تلك الجماعات[61]. ويختلف تأثير هذه الجماعات في عملية أتخاذ القرار في السياسة الخارجية حسب أرتباطها وتأثيرها بهذه القرارات , فجماعات الضغط السياسية غالباً ما تكون مرتبطة بدول خارجية تسعى دائما للحفاظ على مصالح هذه الدول عن طريق ضغطها على متخذي القرار السياسي في الدولة[62] , ومن جانب أخر هناك جماعات الضغط الاقتصادية في العراق ونجد أنها لا تقل في تأثيرها على السياسة الخارجية عن الجماعات السياسية , ومن الواضح إنها تمارس ضغوطاً كبيرة على السلطة التشريعية والتنفيذية من أجل تنفيذ مصالحها وأهدافها في الشأن الخارجي حتى وإن كانت توجهاتها مناوئة لمتبنيات الحكومة العراقية في سياستها الخارجية , ولعل الفشل الحكومي في النهوض بواقع البنى التحتية للعراق جعلها تتكئ على رجال الإعمال والمستثمرين العراقيين والأجانب من أجل تنفيذ المشاريع الضرورية في عموم المحافظات العراقية , بل أن الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003 قدمت تنازلات مهمة لجماعات الضغط الاقتصادية بسبب تراجع الاوضاع الأمنية في العراق التي ساهمت في الحد من استقطاب المستثمرين الأجانب[63]. بدلالة أن الحكومة العراقية تعرضت عام 2011 إلى ضغوط كبيرة من جماعات

الضغط الاقتصادية الذين لديهم استثمارات اقتصادية هائلة في محافظتي النجف وكربلاء بعد توقف توافد الخطوط الجوية الخليجية الناقلة للزائرين الأجانب إلى العراق للتراجع عن مواقفها المتصلبة في سياستها الخارجية تجاه الدول العربية والخليجية , فقامت جميع الدول الخليجية بقطع خطوطها الجوية مع العراق ، فما كان من العراق إلا أن يستجيب لضغط الجماعات الاقتصادية من المستثمرين العراقيين والأجانب في تلطيف خطابه الخارجي إزاء الأزمة البحرينية والعمل على تحسين علاقاته مع البحرين مستغلاً في ذلك مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد عام 2012 الذي حضره وزير الخارجية البحريني وممثلين عن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، وبهذا نجحت الدبلوماسية العراقية في أعادت الخطوط الجوية الخليجية إلى مزاولة عملها من جديد مع العراق ارضاءً لجماعات الضغط الاقتصادية[64].

نستنتج , إن جماعات الضغط تمارس أدواراً كابحة في السياسة الخارجية عبر ارتباطها الخارجي مع الدول الأخرى التي تسعى إلى استغلالها خدمة لمصالحها, فضلاً عن تأثير جماعات الضغط الاقتصادية التي تحاول تسيير القرار السياسي الخارجي بما يتلاءم مع رغباتها وأهدافها .

ب- منظمات المجتمع المدني

تعد منظمات المجتمع المدني من أهم المؤسسات المستقلة عن سلطة الدولة وهي اليوم ضرورة حضارية وقوة اجتماعية ليس لها أهداف خاصة ، وإنما لها أهداف ومبادئ سامية منها تكريس ثقافة الحوار والتعايش السلمي وتأصيل قيم المواطنة وحقوق الانسان , فقد شهدت الفترة التي أعقبت احداث عام 2003 تأسيس عدد كبير من هذه المنظمات في العراق بسبب التطور السياسي وما رافق ذلك من ديمقراطية وأحزاب وتغيير في هياكل النظام وطريقة ادارته، إذ لعبت هذه المنظمات دوراً كبيراً في العراق بعد عام 2003 وصولا إلى احتلال تنظيم داعش الإرهابي مساحات واسعة من العراق مما تطلب توجيه موارد الدولة من أجل تحرير الأراضي العراقية للقضاء على هذا التنظيم ، إذ قامت هذه المنظمات بالعمل على لعب دور كبير في بناء السياسة الخارجية العراقية الواضحة وتحويل الصراع والحيلولة دون وصوله إلى مرحلة العنف من خلال تهيئة البيئة الملائمة ومعالجة العوامل المسكنة والمحركة لهذا الصراع ومن خلال وضع نهج شامل لها, وإعادة تأهيل المجتمع العراقي الذي أصبح يعاني من نمط جديد من العلاقات قائم على اساس الشك والريبة ، بعد أن تم ضرب أسس التعايش المجتمعي في العراق[65]. ولقد أدى التحول الديمقراطي في العراق وتدهور الأوضاع التي رافقت هذا التحول إلى فسح المجال لمنظمات المجتمع المدني لأن تتأسس وتعمل على معالجة قسم من التدهور الذي مر بها العراق ، إذا لعبت دوراً كبيراً وقامت بأدوار سياسية متعددة في العراق ومنها دور الوسيط بين الحكومة والمواطنين ومن خلال هذه الوساطة التوفيق بينهما ، إذ كانت قنوات أتصال لنقل أهداف ورغبات المواطنين بطريقة سلمية وبناءة وتنسيقها وتبويبها وإبلاغها للحكومة لاتخاذ الإجراءات

المناسبة لتحقيقها[66]. ولعبت دور الرقيب على ما تتخذه الدولة من سياسات عامة , كما أنها كانت ولا تزال قنوات المشاركة السياسية التي تتيح لجميع الأفراد في المجتمع حق المشاركة في صنع القرار السياسي الخارجي في البلاد بدون تمييز عرقي أو طائفي أو قومي[67]. وكما عملت على مراقبة السلطة والتأثير عليها لتغيير القرارات السلبية واتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة المجتمع من خلال تهيئة رأي عام ضاغط[68]. ومعالجة حالة الاستنزاف في الموارد ومراقبة الفساد بأشكاله المختلفة والذي أصبح مستشري في أغلب مؤسسات الدولة العراقية وعملت هذه المنظمات على فضح حالات الفساد من خلال وسائل الأعلام ودعم تقديم الفاسدين للقضاء العادل[69]. ولعبت المنظمات دوراً كبيراً في الاهتمام بالتطورات التي مرت بها المنطقة واحداثها الخاصة بالتعاون مع منظمات دول مجلس التعاون الخليجي و واكبت حراك الربيع العربي باتجاه دفع النظم السياسية العربية إلى تبني الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة إلى جانب التدخل ولعب دور في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وإعادة تأهيل المجتمعات والعمل على نشر ثقافة التسامح واحترام الحقوق والمواطنة [70] .

يتضح أن مؤسسات المجتمع المدني بالرغم من كثرها وتعددها وتنوع نشاطاتها إلا أنها لم تقم بدورها بشكل فعال كما هو المنشود في السياسة الخارجية العراقية لأن دورها ضعف وتجربتها حديثة وعدم السماح لها في المشاركة السياسية في العراق .

الخاتمة

ركز البحث على الفواعل الداخلية العراقية وانعكاس تلك الفواعل وتأثيراتها على السياسة الخارجية تجاه دول الخليجية أذ شهد العراق تغيراً جذرياً في التوجهات السياسية الداخلية وقد أدى هذا التغيير الجديد إلى ظهور الفواعل الداخلية التي أدت بدورها إلى ظهور المشاكل والصراعات في السياسة الداخلية وانعكست بشكل مباشر على السياسة الخارجية , لأن السياسة الخارجية ماهي ألا امتداد للسياسة الداخلية .

لهذا فأن هذا التغيير الجديد في السياسة العراقية الخارجية بعد 2003 أسفر عن فواعل متعددة أثرت داخليا على المستوى الأمني والسياسي وبعدها ظهرت أثار تلك الصراعات الداخلية على السياسة الخارجية العراقية , وباتت الساحة السياسية العراقية تضم العديد من الأحزاب والقوى السياسية والتي انعكس بدورها على صانع القرار السياسي العراقي , لأن هذه الأحزاب السياسية أخذت تتمسك بثقافتها التقليدية كما أنها لا تمتلك برنامج سياسي واضح , مما أثر سلباً على الواقع العراقي ليس على المستوى السياسي فحسب بل حتى على المستوى الأمني ايضا .

وعليه توصلت الدراسة إلى عدت من الاستنتاجات:

1. أن السياسة الخارجية العراقية لا تقوم على خطط استراتيجية ومتبنيات واقعيه , لكنها تعتمد على المصالح والعلاقات الخاصة وعلى شخصية رئيس الوزراء وعلى الحزب السياسي الذي ينتمي له رئيس الوزراء , كذلك فإن تأثير الأحزاب السياسية عموما في السياسة الخارجية العراقية سيكون مرتكز بشكل مباشر على وصول هذه الأحزاب السياسية إلى سدة الحكم وحجم تمثيلها وطبيعة ارتباطاتها الخارجية .

2. أن تأثير الفواعل الداخلية المتمثلة بـ جماعات الضغط ، الرأي العام والأعلام كانت قاصرة وحديثة العهد على التجربة الديمقراطية التي انبثقت في العراق بعد عام 2003 ، ولم تكن مؤهلة للقيام بالدور الضاغط المطلوب على صانع القرار السياسي الخارجي بغية خلق التأثير الإيجابي على السياسة الخارجية العراقية ، بل أن البعض منها كان يرتبط بأجندات خارجية مع الدول الأخرى لاسيما المجاورة منها أو يرتبط بأجندات حزبية فئوية شخصية ، والبعض الأخر حمل على عاتقة الرد منفرداً على التحديات الخارجية للعراق الإقليمية والدولية لاسيما على الدول الجوار العراقي، معتقداً مع نفسه أنه يمثل سياسة خارجية قائمة بحالها بعيداً عن الدولة العراقية ومؤسساتها المتخصصة في الشأن الخارجي ، وهكذا غاب مفهوم المصلحة الوطنية العليا للعراق منذ العام 2003 عن السياسة الخارجية العراقية وحلت بدلاً عنه مصالح الدول الأخرى وتأثيراتها وتدخلاتها في الشأن السياسي الداخلي للعراق .

3. تأثرت السياسة الخارجية العراقية بشكل مباشر بعوامل داخلية أدت إلى تفكيك الدولة العراقية ومؤسساتها مع بناء مؤسسات حكومية جديدة خاضعة وتابعة للأجندات السياسية والخارجية .

الهوامش

*) طالبة ماجستير في كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية - العراق nuhajasim94@gmail.com

**) استاذ مساعد دكتور في كلية القانون والعلوم السياسية / الجامعة العراقية – العراق

[1]) محمد كريم جبار الخاقاني , مؤسسات صنع السياسة الخارجية العراقية , مجموعة باحثين , السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 , ط1 , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2018 , ص197 .

[2]) مجموعة الازمات الدولة ، التحدي الدستور في العراق ، مجلة المستقبل العربي , العدد 298 ، مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2003 , ص167.

[3]) نص المادة (78) ، الدستور العراقي , ط7 , بغداد : مجلس النواب , الدائرة الاعلامية , 2013 ، ص 15.

[4]) نص المادة (80)، المصدر نفسه, ص16.

[5]) Ranj Alaaldin , Iraq's best hope is developing stronger ties to the Gulf — with US help , Brookings Center , Doha , 19/8/2020 . https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos .

[6]) محمد كريم جبار الخاقاني , مصدر سبق ذكره , ص198.

[7]) رواء حيدر ، انسحاب القوات الأميركية سيؤدي إلى انهيار الدولة العراقية ، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :http://www.iraqhurr.org , 2007 /4/23.

[8]) عدي غني الأسدي , ميناء مبارك الكويتي : وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق , الحوار المتمدن , العدد3389 , 2011/6/7 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262182

[9]) موقع اخبار السومرية نيوز ، 2011/10/7 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط :http://www.alsumaria.tv

[10]) رياض السندي , ابراهيم الجعفري وإخفاقاته الداخلية والخارجية , الحوار المتمدن , العدد 5416 , 29/ 1/ 2017 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=546369 .

[11]) عدي غني الأسدي , المصدر السابق .

[12]) زيباري: اتهامي بتقاضي رشوة من الكويت إساءة للحكومة العراقية وسأقاضي المتهمين , الجريدة الكويتية , 4/ 10/ 2011 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: http://www.aljarida.com/articles/1462007635709498700

[13]) Snyder H.W. Bruck and Burton Sapin, Foreign policy Decision– making, paigrave, New York, 2002 , P 19 – 20

[14]) Michael Eisenstadt, Iran and Iraq, The Washington Institute for Near East Policy, 13/ September /2015

[15])Ibid.

[16]) Ibid

[17]) عبد الامير محسن جبار الاسدي , نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسية الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، العدد 26– 27 , كلية العلوم السياسية , الجامعة المستنصرية , 2015 , ص7.

[18]) اياد الإمارة ، مثال الالوسي يتهم وزير الخارجية بالدفاع عن مصالح السعودية ، وكالة أنباء براثا , 2015/11/24, شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط: http://burathanews.com

[19]) عالية نصيف تطالب السلطة التشريعية برفض تمرير اتفاقية الربط السككي بين العراق والكويت , وكالة الصحافة المستقلة , 9/23 / 2013 شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://mustaqila.com

[20]) عالية نصيف: وزير الخارجية دافع عن مصالح الكويت اكثر من الكويتيين في مشروع الربط السككي , عين العراق نيوز , وكالة أنباء مستقلة , 9/ 8/ 2020 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الربط :
https://aynaliraqnews.com/index.php?aa=news&id22=137164

[21](داي ياماو، تاريخ الاحزاب الاسلامية في العراق: التحول في حزب الدعوة 1957– 2009، ترجمة فلاح حسن الاسدي ومحمود عبد الواحد محمود, بيت الحكمة، بغداد ، 2012 ، ص 20.

[22]) زهير عطوف, التجربة الحزبية في العراق بعد 2003: الواقع والتحديات, مركز ادراك للدراسات والاستشارات, سوريا, 2018, ص3.

[23]) هادي حسن عليوي، الاحزاب السياسية في العراق العلنية والسرية، دار رياض الريس، بيروت، 2001، ص178.

[24]) خميس دهام حميد ، الحزب الاسلامي العراقي : دراسة في الافكار والمواقف في ضوء انتخابات 2010 ، مجلة العلوم السياسية ، العدد41 ، كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد ،2010 ، ص267.

[25]) شروق اياد خضير , الاحزاب الاسلامية واشكالية الديمقراطي في العراق : دراسة تحليلية نقدية , مجلة دراسات الدولية , العدد50 , كلية العلوم الاسلامية , جامعة الانبار , 2011 , ص156.

[26]) شروق اياد خضير , مصدر سبق ذكره , ص157.

[27]) مهند سلوم , عودة غير موفقة : ما أعطاه الحزب الإسلامي العراقي مقابل الوصول إلى السلطة , مركز مالكو كير- كارنيغي للشرق الاوسط , بيروت , 10/ كانون الاول/ 2018 .

[28]) زهير عطوف , التجربة الحزبية في العراق بعد 2003 : الواقع والتحديات , مركز ادراك للدراسات والاستشارات , سوريا, 2018, ص10.

[29]) جين كينينموت و جارريث ستانسفيلد و عمر سري , العراق على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية , مجلة دراسات عالمية , العدد126 , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابوظبي ,2014 , ص48- ص49 .

[30]) جين كينينموت و جارريث ستانسفيلد و عمر سري , مصدر سبق ذكره , ص49.

[31]) أسامة السعيدي , التنوع السياسي في العراق : رؤية تحليلية , مجلة قضايا السياسية , العددان 37-38 , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين ,2014 , ص141.

[32]) رعد حسن صادق , دور المجلس الاعلى الاسلامي العراقي في الحياة السياسية العراقية , رسالة ماجستير غير منشورة , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2015 , ص150- ص151 .

[33]) زهير عطوف , مصدر سبق ذكره , ص18.

[34]) المصدر نفسه , ص19.

35) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث(الحركات الماركسية) 1920 -1990 ، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2001 ، ص20 -ص 21.

[36]) حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبدالله ، التحولات الديمقراطي في العراق : القيود والفرص ، ط1 , مركز الخليج للأبحاث , دبي , 2005 , ص30.

[37]) هاني الياس الحديثي ، احزاب العراق : نشأتها ودورها في تشكيل المستقبل،2004/10/3 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http: // www.aljazeera.net

[38]) هيفاء محمد و سداد سبع , التيارات السياسية الحزبية العراقية بعد الاحتلال وموقفها من اعادة بناء الدولة , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد 23 , العدد4 , بغداد , 2012 , ص 1021- ص1022.

[39]) وليد مساهر حمد , العوامل الاجتماعية والسياسية واثرها في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 , مجلة الفراهيدي , العدد 19, كلية العلوم السياسية , جامعة تكريت , 2014, ص232.

[40]) زهير عطوف , مصدر سبق ذكره , ص11.

[41]) Michael Eisenstadt, Iran and Iraq, The Washington Institute for Near East Policy, 13/ September /2015

[42]) اسامة السعيدي , التنوع السياسي في العراق : رؤية تحليلية , مجلة قضايا السياسية , العددان 37-38 , كلية العلوم السياسية , جامعة النهرين ,2014 , ص145 .

[43]) عدنان الدليمي , اخر المطاف سيرة وذكريات , دار المأمون , عمان , 2012, ص257.

[44]) انتخابات العراق 2014 , الجزيرة نت , 19/5/ 2014 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط http://www.aljazeera.net

[45]) حمد جاسم محمد , تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون السياسية بالعراق : الاسباب والنتائج , مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية , العراق , 2015 , ص 1.

[46]) المصدر نفسه , ص2.

[47]) المصدر نفسه , ص4.

[48]) اسامة مهدي , السيستاني : تعامل الحكومة البحرينيّة مع الاحتجاجات طائفي , 2011/3/18 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : https://elaph.com/web/news/2011/3/639765.htm.

[49]) وسام حسين علي العيثاوي , دور الاعلام في تنفيذ السياسة الخارجية , الحوار المتمدن , العدد4641 , 2014 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الربط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=442819

[50]) دينا سليمان كمال لاشين , الاعلام وتأثيره والسياسة الخارجية , المركز الديمقراطي العربي , برلين , 2020, ص6 .

[51]) مصطفى أطلكي , الأمة الإعلامية , ط1 , مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر , دمشق , 2005 , ص23 .

[52]) حسين دبي الزويني وعبد الصاحب ، الممارسة الاعلامية والتحول الديمقراطي في العراق , مجلة الباحث الاعلامي , العدد6 ، جامعة بغداد , بغداد , 2009 ، ص109.

[53]) هشام حمزة , إدارة الأخبار في القنوات التلفزيونية في أوقات ألازمات ، دراسة حالة : تجربة قناة أبوظبي في تغطية الحرب في أفغانستان والعراق , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي, 2007, ص2.

[54]) باسل حسين , هل يمكن ان تكون ديمقراطية في الاحزاب الطائفية والمذهبية ، بحث منشور في كتاب : الديمقراطية في الحياة الداخلية للأحزاب السياسية العربية ، ط 1 ، مركز القدس للدراسات السياسية , بيروت ، 2010، ص 43– ص 44.

[55]) للمزيد ينظر إلى : العراق بعيداً عن سياسة المحاور ، وكالة السومرية نيوز ، 2017/2/21 ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الآتي : http://www.alsumaria.tv/news

[56]) للمزيد ينظر إلى : برنامج مناظرات ، قناة الشرقية , 2015/8/23 .

[57](بسيوني أبراهيم حمادة، الرأي العام وأهميته في صنع القرار، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 8 .

[58]) جاسم يونس الحريري ، أثر التغييرات في المنطقة العربية على العلاقات العراقية– الخليجية ، ورقة بحثية في المؤتمر السنوي الرابع عشر بعنوان التغيير في البلدان العربية وأثره في العراق ومنطقة الخليج العربي ، مجلة دراسات دولية ، العدد 58 , مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية , جامعة بغداد , 2014 , ص 9.

[59]) عدي ابراهيم محمود المناوي ، التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام ، ط 1 ، دار زهران ، بغداد , 2013 ، ص 320.

[60]) محمد ارمين , الراي العام والنظام السياسي في العراق , الحوار المتمدن , العدد6095 , 2018 , ص2 , شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=622480

[61]) احمد نوري النعيمي , الابعاد المؤثرة في السياسة الخارجية, مجلة الحقوقيين , العددان الاول والثاني , بغداد , 1977, ص76.

[62]) احمد عارف الكفارنة , العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية , مجلة الدراسات الدولية , العدد42, كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , 2009 , ص 25.

[63]) طالب حسين حافظ ، التغيير في المنطقة العربية وانعكاساتها : العوامل الخارجية ، مجلة دراسات دولية ، العدد 58 ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية , جامعة بغداد , 2014 , ص 240.

[64]) جاسم يونس الحريري ، مصدر سبق ذكره ، ص 6 .

[65]) قاسم علوان سعيد , منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام 2003 , مجلة تكريت للعلوم السياسية , العدد الخاص, جامعة تكريت , العراق , 2019, ص 253.

[66]) مايكل هدسون ، سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 298 , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2003 , ص80 .

[67]) عمر ابراهيم الخطيب ، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج ، مجلة المستقبل العربي ، العدد40 , مركز دراسات الوحدة العربية ,2002 , ص18.

[68]) قاسم علوان سعيد , مصدر سبق ذكره , ص271.

[69]) المصدر نفسه , ص271- ص272.

[70]) المصدر نفسه , ص 255 .

تَرجمات

The South China Sea And U.S.-China Rivalry

Andrew Scobell

Political Science Quarterly,Vol. 133 , No. 2 , Academy Of Political Science . New York 2018

بحر الصين الجنوبي والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

تأليف : أندروس كوبل

ترجمة :سُرى فؤاد عبدالكريم (*)

هل يمثل بحر الصين الجنوبي نقطة وميض رئيسية للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؟ تبحث هذه المقالة في بحر الصين الجنوبي من منظور جيو سياسي وتخلص إلى أنها نقطة اشتعال مهمة في التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، واعني بكلمة "التنافس" علاقة عدائية بين دولتين متورطتين في عداء طويل الأمد ، والمنافسة تتجلى في نزاعات متعددة وخلافات سياسية مستمرة والتهديد باستخدام القوة ، على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين ليسا خصمين ، وهناك أبعاد ومظاهر كبيرة ومتعددة للتعاون بين واشنطن وبكين ، ووفقاً لهذا التعريف ، يوجد تنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وأعني بعبارة "نقطة وميض" نزاعاً سياسياً طويل الأمد ، وهو "قريب منه ..... الأعداء" و "يهددون بإشراك فاعلين أكثر قوة وبالتالي يزيد من احتمال ..... حرب أوسع"، بينما جادل باحث واحد على الأقل بأن "بحر الصين الجنوبي ليس نقطة وميض" ، ويؤكد هذا المقال أنه في العقد الثاني من القرن الـ 21 فأن هذا الجسم المائي سيلبي بالفعل المعايير ، على الرغم من أنه قد يكون نوعاً مختلفاً عن نقطة الوميض في شبه الجزيرة الكورية أو مضيق تايوان أو كشمير ، فهو يمثل (أي بحر الصين الجنوبي) نقطة ساخنة رئيسية.

اشتعلت نقطة الوميض هذه لعقود عند مستويات منخفضة من التحريض القابل للاشتعال تتخللها دورية من المواجهة ، ورفعت في بعض الأحيان إلى ومضات من المواجهة المسلحة ، أذ اندلعت واحدة من أخطر أزمات بحر الصين الجنوبي في مارس 2014 بين الصين والفلبين بسبب توماس شول الثاني ، ففي عدة مناسبات قامت سفن خفر السواحل الصينية بمضايقة سفن الأمداد الفلبينية التي حاولت تفريغ

(*) باحثة متخصصة في الشأن الصيني / ماجستير دراسات دولية – العراق ..... leesura441@gmail.com

المؤن إلى موقع فلبيني متداعٍ على المياه الضحلة والتي تبعد حوالي 100 ميل غرب جزيرة بالاوان ، أذ وقع أخطر حادث في أواخر مارس عندما أقترب قاطع كبير لخفر السواحل التابع لجمهورية الصين الشعبية من السفينة الفلبينية بينما كانت الطائرات العسكرية الصينية والفلبينية والأمريكية تحلق على ارتفاعات منخفضة ، وكان من الممكن أن يتصاعد هذا الحادث بسهولة إلى صراع عسكري بين الصين والولايات المتحدة بسبب مزيج من الإجراءات العدوانية من قبل بكين ، والسلوك الذي يقبل المخاطرة من قبل واشنطن ومانيلا ، ووفقاً لأحد المحللين الأمريكيين "أول تحدي أمريكي..... هو معالجة خطر وقوع حادث في البحر يتصاعد إلى صراع كبير" .

أولاً ، يوضح هذا المقال كيف يقدم التحليل الجيوسياسي تفسيراً للتوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في بحر الصين الجنوبي ، ثانياً ، تبحث هذه المقالة في الجغرافيا السياسية للمنافسات بين القوى العظمى وتسلط الضوء على ميل هذه المنافسات إلى أن يكون لها أبعاد بحرية كبيرة ، ثالثاً ، تبحث هذه المقالة في الاستراتيجيات الجغرافية للصين والولايات المتحدة الأمريكية ، وأخيراً يستكشف المقال تداعيات هذا التحليل على التنافس بين الولايات المتحدة والصين ومستقبل نقطة الاشتعال في بحر الصين الجنوبي .

الجيوبولتيك وبحر الصين الجنوبي

لماذا أصبح بحر الصين الجنوبي قضية خلافية في العلاقات الأمريكية – الصينية ؟ **أولاً** ، لدى الصين مصالح متنامية في بحر الصين الجنوبي ، ويزداد نفوذ بكين الاقتصادي وقوتها العسكرية من القدرة على تعزيز مطالبها في المنطقة من موقع قوة أكبر بكثير في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى ، ومن ثم ، أصبحت بكين أكثر حزماً في بحر الصين الجنوبي وأماكن أخرى في السنوات الأخيرة .

مع ذلك ، توقع عدد قليل من العلماء أن يصبح بحر الصين الجنوبي نقطة محورية للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، هذا لأنه في ظاهر الأمر ، لا ينبغي أن يكون بحر الصين الجنوبي بنفس أهمية مضيق تايوان أو شبه الجزيرة الكورية .

لطالما أبدت الصين تفضيلها لنهج تدريجي منخفض المستوى تجاه بحر الصين الجنوبي ، من خلال الانخراط مع دول جنوب شرق آسيا "لاختبار المياه" - إذا جاز التعبير – لتعزيز مطالبها الإقليمية في البحر ، وعلى مدى عقود ، ساهم هذا النهج في نزع سلاح المطالبين الأخرين والولايات المتحدة ، إلى جانب ذلك تبنت الصين استراتيجية لمتابعة أنشطة "المنطقة الرمادية" ، وبالتالي تسعى إلى تغيير الحقائق على الأرض – أو

بشكل أكثر دقة الحقائق في المياه – من خلال بناء منشآت مثل الأرصفة والممرات وبناء الجزر الاصطناعية ، في الوقت نفسه صعدت الصين من مضايقاتها وترهيبها لقوارب الصيد وسفن الإنقاذ البحري لدول أخرى ، لكن منذ عام 2013 استثمرت الصين المزيد من الوقت والطاقة والموارد والمكانة في بحر الصين الجنوبي .

ثانياً ، قررت واشنطن أن بحر الصين الجنوبي له أولوية عالية للمصالح البحرية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، فضلاً عن كونه رمزاً مهماً لالتزام الولايات المتحدة الأمريكية بمبادئ أوسع للقانون الدولي ، ومن الناحية العملية تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى منع الصين من احتلال الشعاب المرجانية من جانب واحد ، وبناء جزر اصطناعية ، وتأكيد السيادة والهيمنة على مساحات شاسعة مما تعتبره واشنطن جزءاً من المشاعات العالمية ، ومن حيث المبدأ ، فأن الولايات المتحدة الأمريكية مصرة على الحفاظ على حرية البحار وحرية الملاحة والحل السلمي للنزاعات الإقليمية البحرية حول العالم ؛ ونتيجة لذلك أستمرت الولايات المتحدة في اتباع نهج صارم وثابت تجاه بحر الصين الجنوبي ، على الرغم من أنه يبدو غير فعال إلى حد كبير في تغيير السلوك الصيني .

يقدم التحليل الجيوسياسي (الذي يأخذ في الاعتبار تأثير الجغرافيا على السياسة الدولية) التفسير الأكثر دقة ، عند حساب موازين القوى وتقييم المصالح الوطنية ، فلا ينبغي تجاهل القرب الجغرافي للخصوم والحلفاء وكذلك مواقع السمات الطبوغرافية والبحرية ذات الأهمية الاستراتيجية الحاسمة ، بما في ذلك الصخور الصغيرة غير المأهولة والمياه الضحلة ، وتسلط الجغرافية السياسية الضوء على الأهمية الجيوستراتيجية الهائلة للمناطق الساحلية ما أطلق عليه نيكولاس سبيكمان مناطق "حافة العالم"، ويتم التأكيد على مركزية هذه المناطق البحرية من خلال الأهمية الحاسمة للتجارة الدولية المنقولة بحراً : أذ يتم نقل 90% من التجارة العالمية عن طريق السفن، وينتهي ما يقارب من نصف هذه التجارة إما على حافة بحر الصين الجنوبي أو يمر عبره .

وبناءً على ذلك ، تصف أحد التحليلات بحر الصين الجنوبي بأنه "نقطة ارتكاز التجارة العالمية وبوتقة الصراع" ، وهذا يسلط الضوء بشكل أكبر على السبب الذي جعل الولايات المتحدة والصين تنظران إلى بحر الصين الجنوبي باعتباره مركز الصدارة في تنافسهما البحري الجيوسياسي .

التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

لم تواجه الولايات المتحدة والصين بعضهما البعض في ميدان المعركة منذ عام 1953 ، ومنذ العام 1972 تتمتع كلا منهما بعلاقات ودية وتعاونية بشكل عام ، إلى جانب التوسع الهائل في الاتصالات الاقتصادية والدبلوماسية وكذلك التبادلات العسكرية والتفاعلات بين الناس ، ومع ذلك فقد ظهرت العديد من الخلافات جنباً إلى جنب مع خلافات سياسية ، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي ، أذ حدثت سلسلة من الأزمات السياسية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، أثار كل منهما شبح التصعيد لاستخدام القوة العسكرية ، مع ذلك يواصل الطرفين التعاون في العديد من القضايا وعادة ما تحافظان على علاقة عمل ودية ، ومع ذلك يسود انعدام الثقة والعداء المتبادلين في العلاقات الثنائية ، وتنظر واشنطن وبكين إلى بعضهما البعض كمنافسين أو متنافسين .

أن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مؤطر بالجغرافيا ، أذ جادل روبرت روس بأن الصين قوة قارية في الغالب والولايات المتحدة الأمريكية قوة بحرية بشكل أساسي ، كما يؤكد على أن التنافس بينهما أكثر استقراراً من المنافسة الجيوسياسية الممتدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، والتي شملت مكونات قارية وبحرية مهمة ، وبالتالي يؤكد روس أن "جغرافيا السلام" كان من المرجح أن تسود ، ووفقاً لروس "يتميز الهيكل الإقليمي ثنائي القطب بعد الحرب الباردة بالهيمنة الصينية على البر الرئيسي لشرق آسيا وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على بحر شرق آسيا ، وخلال العقدين الأول والثاني من القرن الـ 21 تصاعدت حدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في غرب المحيط الهادئ مع ظهور بحر الصين الجنوبي كنقطة اشتعال مركزية ، فهناك جغرافيا صراع ناشئة لأن الصين أصبحت قوة بحرية رئيسية ، ويلاحظ روس أن "الصين لا يمكنها زعزعة استقرار [الهيكل ثنائي القطبية] من خلال تحدي التفوق البحري للولايات المتحدة ، وخلال عهد الرئيس شي جين بينغ ركزت الصين الكثير من الموارد على توسيع القدرات البحرية ، ليشتد التنافس لأن التوسع الصيني يمثل تحدياً للهيمنة الأمريكية العالمية في حقبة ما بعد الحرب الباردة .

أذن ، لماذا فاجأت نقطة الوميض في بحر الصين الجنوبي الكثيرين ، بما في ذلك أتباع الجيوستراتيجية ؟ أولاً ، هناك نزعة متأصلة في التفكير القاري تنبثق من كتابات السير هالفورد ماكيندر ، وكذلك يؤكد علماء مثل زينغيو بريجينسكي على كتلة اليابسة الأوروبية الآسيوية ويركزون على الأهمية الجيوستراتيجية لآسيا الوسطى والقوقاز (وفقاً لأطروحة "قلب الأرض" لماكندر)، وعلى الرغم من أن الحرب الباردة كان لها

بعداً بحرياً ، لكنها كانت عالمية النطاق ومشتتة جغرافياً ، وكان التركيز الأكثر وضوحاً للقوى المعارضة في سهل أوروبا الوسطى . علاوة على ذلك ، فأن الحروب الساخنة السابقة لاسيما الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت عدائية وأكثر الحروب وحشية شهدتها القارية الأوروبية ، الأمر الذي خلق قيود خلال الحرب الباردة وكان من الصعب على الولايات المتحدة لأمريكية كسرها ، وبعد الحرب الباردة كافح البنتاغون لفهم خارطة العالم في ظل غياب الاتحاد السوفيتي واختفاء شبح الحرب البرية على الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الأوروبية ، وعلى الرغم من مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد بعمليات عسكرية ، ألا أنها لم تكن في أوروبا ، مع ذلك فقد أثبتت هذه العمليات أن التوظيف الموسع للقوة العسكرية في أفغانستان والعراق كانت مكلفة وتفتقر إلى استراتيجية خروج منظمة .

في غضون ذلك ، ركزت الصين على تحديث قواتها العسكرية وشبه العسكرية، مع إيلاء اهتمام خاص للقوات البحرية ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتجاهل قواتها البحرية ، ألا أن السرعة التي بدأت بها قدرات الجيش الصيني بالاقتراب من قدرات الجيش الأمريكية كانت هائلة ، كما أن مقدمة وثيقة البنتاغون الأمريكية لـ "منع الوصول/ أنكار المنطقة" هي شهادة اعتراف لواشنطن بواقع استراتيجي جديد في غرب المحيط الهادئ ، وأشارت إلى القدرة المتزايدة للجيش الصيني التي تمثل تهديداً للأصول العسكرية الأمريكية التي تعمل في غرب المحيط الهادئ ، فضلاً عن ذلك تحدث البنتاغون مؤخراً عن الحاجة إلى اتباع "استراتيجية تعويض ثالث" للتعامل مع التحديات الهائلة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية من قبل مجموعة متنوعة من الأعداء المحتملين ذوي القدرات المتزايدة ، وعلى غرار التكرارات السابقة لـ "التعويضات"، فأن تركيز استراتيجية التعويض الثالث يستفيد من المزايا التكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة القدرات العسكرية التقليدية المتزايدة والتي يتم تطويرها ونشرها بأعداد كبيرة من قبل البلدان الأخرى لاسيما الصين ، وعلى عكس "تعويضات" الخمسينات والسبعينات لا يوجد خصم واحد ، والحل لا ينطوي على امتلاك المزيد من الأسلحة النووية، على الرغم من أن الصين مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية ، ألا أنها ليست التحدي الوحيد الذي يواجه واشنطن، وما تؤكده استراتيجية "التعويضات" هو التقدم التكنولوجي في المجالات البحرية والجوية.

، وقد لفت أحد المفكرين الاستراتيجيين الانتباه إلى المجال البحري بسلسلة من المؤلفات عن الجغرافيا السياسية والمحيط الهندي ومؤخراً عن بحر الصين الجنوبي وهو "روبرت كابلان" أحد تلامذة سبيكمان ، وهو على عكس ماكندر الذي شدد على أهمية "الرميلاند – حافة الأرض" والنظام المحيطي للعالم في الجغرافيا السياسية ، في حين أن العولمة ليست ظاهرة جديدة ، فقد تسارعت وتيرة ونطاق هذه العملية

بعيدة المدى ، على الرغم من أن محيطات العالم لعبت منذ فترة طويلة دوراً رئيسياً في هذه العملية (بما في ذلك استكشافات البحارة مثل كريستوفر كولومبوس وفاسكو دا جاما) ألا أن أهمية المحيطات لم تزد إلا نتيجة لتوسع حجم النقل التجاري عبر الممرات البحرية ، وهذا يؤكد أهمية بحر الصين الجنوبي ، الذي تتقاطع فيه بعض ممرات الشحن الأكثر أزدحاماً في العالم .

السبب الثاني الذي جعل بحر الصين الجنوبي نقطة وميض مفاجأة هو أن بحر الصين الجنوبي يبدو بعيداً جغرافياً عن القوى العظمى ، باختصار يبدو البحر هامشياً لمراكز الجاذبية الجيوسياسية المعترف بها ، وغالباً ما يتم إغفال حقيقة أن التقدم التكنولوجي في الأسلحة قد قلص المسافات بشكل كبير ، فقد تحسنت الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز بشكل كبير من حيث المدى والدقة .

علاوة على ذلك لا يبدو أن بحر الصين الجنوبي ينطوي على مطالبات إقليمية كبيرة ، فبألقاء نظرة سريعة على مواقع القوى الكبرى والخصوم المحتملين والمالكين للأسلحة سنرى أن نقاط الاشتعال الخطيرة في آسيا الباسيفيك تتركز في شمال شرق آسيا ، فالجزيرة الكورية تشهد توتراً خطيراً للغاية ، أذ يوجد خصمان يمتلكان السلاح ، علاوة على امتلاك كوريا الشمالية لترسانة نووية موسعة مع أنظمة توصيل محسنة ، أضف إلى ذلك تورط الولايات المتحدة (كحليف لكوريا الجنوبية) بأصول عسكرية كبيرة في شبه الجزيرة الكورية أكثر مما يمكن إدخاله ، والصين (كحليف لكوريا الشمالية) والنتيجة هي وضع متقلب ، فضلاً عن وجود توترات بين الصين واليابان لاسيما فيما يتعلق بجزيرة سينكاكو/ دياويو ، ونقطة أخرى تتمثل بمضيق تايوان ، الأمر الذي يمثل شبه الجزيرة الكورية بأنها موقع لحرب أهلية لم يتم حلها ، وأن كان التوتر أقل بكثير من السنوات السابقة .

السبب الثالث هو أن بحر الصين الجنوبي لا يبدو أنه يمثل مشكلة عالية المخاطر في التنافس بين الطرفين ، وفي الواقع كان يبدو أن تصعيد التوترات في بحر الصين الجنوبي جاء من العدم ، وفقاً لبريجنسكي فأن بحر الصين الجنوبي لم يشكل سوى خطر ينذر بنشوب صراع بين الصين والمطالبين في جنوب شرق آسيا ، ولم يرى أي مؤشر لحدوث مواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول بحر الصين الجنوبي ، فضلاً عن ذلك أعتبر روس في كتابة عام 1999 أن سطع الماء "أقل نقاط الوميض أهمية" مقارنة بشبه الجزيرة الكورية ومضيق تايوان .

يبدو أن أواخر العقد الأول من القرن الـ 21 كانت نقطة تحول في بحر الصين الجنوبي ؛ بسبب التقاء الأحداث ، أذ ضربت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 الولايات المتحدة الأمريكية ، وتركت الصين سالمة

نسبياً ، لذلك كانت إدارة باراك أوباما المنتخبة حديثاً (2009) منشغلة بمعالجة التداعيات الاقتصادية ، وأقل اهتماماً إلى حد ما بالمنطقة الآسيوية ، وفي مارس عندما حققت بكين في نوايا الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مضايقة USNS Impeccable في بحر الصين الجنوبي ، لم يكن يبدو أن واشنطن تضغط بقوة ، وكانت أكثر استيعاباً للمصالح الصينية ، وفي مايو قدمت الصين وثائق تدعم مطالباتها الواسعة في بحر الصين الجنوبي إلى الأمم المتحدة ، وخلال القمة الأمريكية الصينية التي عقدت في نوفمبر وافقت إدارة أوباما على إعلان مشترك ينص على أن كل دولة يجب أن تحترم "المصالح الأساسية" للطرف الأخر ، وفي الشهر التالي ، في القمة العالمية المتعلقة بتغير المناخ التي عقدت في كوبنهاغن/ الدنمارك ، بدت الصين عازمة على تخريب المبادرات الأمريكية وإحراج الرئيس باراك أوباما .

وبحلول منتصف العام 2010 تيقنت واشنطن أن نزعة بكين المتزايدة في بحر الصين الجنوبي وأماكن أخرى تتطلب رداً أمريكياً أكثر حزماً ، وفسرت الصين تصرفات إدارة أوباما الأكثر صرامة على أنها تحول كامل لرد فعلها ، فقد حدثت مواجهة دبلوماسية في الاجتماع الوزاري للمنتدى الإقليمي لرابط دول جنوب شرق أسيا (ASEAN) في هانوي/فيتنام ، الذي عقد في يوليو ، عندما أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بحر الصين الجنوبي وانتقدت بشكل ضمني الإجراءات الصينية ، ورد وزير الخارجية الصيني "يانغ جيتشي" بقوة ساعياً إلى تخويف الدول الأصغر في جنوب شرق أسيا .

لماذا يهم بحر الصين الجنوبي

أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين متنافسان جيوسياسيان ، فهناك عناصر للتعاون ، فضلاً عن وجود عناصر للتنافس (التي تميز العلاقات بين الدولتين) فهما معرضتان لخطر الانجرار إلى حرب غير مقصودة ، فعندما يعيد العلماء النظر في الصراعات الملحمية التي حدثت بين القوى العظمى عبر التاريخ يرون أن أكثر ما يمكن تذكره هو المعارك البرية بين الجيوش المتصارعة ، وبذلك فأن اللعبة البرية هي الأكثر أهمية ، وغالباً ما يتم التغاضي عن العنصر البحري ، في حين أن المعركة الأكثر شهرة في الحروب النابليونية هي بلا شك واترلو (1815) ، كما حدثت مواجهة بحرية لا تقل أهمية قبالة رأس ترافالغار (1805) بالقرب من مضيق جبل طارق حيث يلتقي المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط ، في حين أن المعركة الأكثر دموية في الحرب العالمية الأولى هي معركة السوم (1916) ، وربما كانت المعركة الأكثر وحشية في الحرب العالمية الثانية هي معركة ستالينجراد (1942- 1943) ، فهذه الحروب تضمنت معارك بحرية مهمة إلى جانت

المعارك البرية ، فالمعركة البحرية الأولى هي معركة جوتلاند (1916) ، والثانية هي المعركة الممتدة من أجل الأطلسي (1939 – 1945)، ومعركة ميدواي الأكثر تركيزاً (1942) في المحيط الهادئ.

في الواقع ، تضمنت العديد من المنافسات التاريخية في العالم أبعاداً بحرية مهمة ، وكان التنافس الأنجلو – ألماني أبرزها ، والذي سجله علماء مثل بول كينيدي ، وتصاعدت حدة التنافس في النهاية ليتحول إلى حرب (الحرب العالمية الأولى) أو على الأقل مهد لها .

ظهرت العديد من المنافسات البحرية في بحر الصين الجنوبي وتحديداً خلال العقد الثاني من القرن الـ 21 ، كان أبرزها ظهور بحر الصين كنقطة محورية للمواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، فضلاً عن وجود منافسات أخرى متداخلة تزيد من أهمية البحر ، فالصين تشارك في منافسات مع الهند واليابان وتايوان ، فضلاً عن الدول المطالبة بحوقها في بحر الصين الجنوبي (أنظر الشكل رقم 1) ، بالنسبة للهند يبدو أن بحر الصين الجنوبي مهم للغاية ، على الرغم من أنه ثانوي مقارنة بالمحيط الهندي ، ومحفز للتوترات المتزايدة بين بكين واليابان ، وبالنسبة لليابان ، يتمتع بحر الصين الجنوبي بأهمية كبيره ، لكنه لا يزال أقل أهمية من التنافس بينهما في بحر الصين الشرقي ، في الوقت الذي يمتد فيه التنافس بين الصين وتايوان إلى ما وراء مضيق تايوان إلى بحر الصين الجنوبي ، ويشير التأثير التراكمي لهذه التنافسات إلى أن بحر الصين الجنوبي ربما يكون "أكثر الفضاءات البحرية المتنازع عليه في العالم" .

(الشكل رقم 1) المنافسات المعاصرة في آسيا والمحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي (SCS)

المتنافسين	بحر الصين الجنوبي	الارتباط الجيوستراتيجي
الولايات المتحدة الأمريكية – الصين	مركزي	سلسلة الجزر الأولى
الصين – اليابان	ثانوي	التركيز الأساسي في بحر الصين الشرقي
الصين – الهند	ثانوي	مجموعة فرعية من "المحيطين الهندي والهادئ"(لاسيما المحيط الهندي)
الصين – تايوان	ثانوي	مجموعة فرعية من التنافس عبر المضيق بين الصين وتايوان
دول جنوب شرق آسيا	أساسي	البحر الأبيض المتوسط في أسيا

الأهداف الجيوستراتيجية للصين

أذاً ، لماذا أصبح بحر الصين الجنوبي بؤرة الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ؟ الجواب واضح : لأن الصين تهتم ببحر الصين الجنوبي ، لكن لماذا تهتم الصين بهذا القدر ؟ على الرغم من أن بكين لديها نزاعات حدودية برية كبيرة تم حل العديد منها بالطرق السلمية (المفاوضات) إلا أن النزاعات البحرية ، لاسيما في بحر الصين الجنوبي ازدادت أهمية بمرور الوقت ، فضلاً عن ذلك أولت واشنطن أيضاً أهمية كبيرة لبحر الصين الجنوبي في السنوات الأخيرة ، لاسيما بعد أن أصبحت الصين قوة بحرية رئيسية في منطقة آسيا الباسيفيك (على الرغم من أن بكين لديها تطلعات عالمية) ، لذلك اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أخذ ذلك في الاعتبار.

ورفعت الصين قضية بحر الصين الجنوبي إلى مرتبة قضية "ذات مصلحة وطنية حيوية" ، وأضحت مسألة مبدأ ، ومركز للشرعية السياسية المحلية للحزب الشيوعي الصيني ، فبالنسبة لبكين يمثل بحر الصين الجنوبي قلب المطالبات البحرية التاريخية التي لا يمكن انتهاكها ، ويمثل أيضاً مبدأ السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية ، وأصبحت نقطة الصفر للتدخل السافر في الشؤون الداخلية للصين من قبل منافسها الأقوى ..... باختصار ، بالنسبة للقادة الصينيين ، برز البحر كنقطة اشتعال رئيسية ونزاع أساسي في التنافس الجيوستراتيجي بين بكين وواشنطن ، بالتالي ، لا مجال للتسوية في أذهان الحكام الشيوعيين في الصين ، ففي مايو 2017 ورد أن الرئيس شي جين بينغ قال لرئيس الفلبين رودريغو دوتيرتي "لا نريد الشجار معك ..... لكن أذا فرضت الأمر ، فسنخوض الحرب" .

ومع احتضان الصين للاستثمار الأجنبي وتوسيع التجارة الدولية في عصر الإصلاح بعد عام 1979 ، بدأت بكين إيلاء أهمية أكبر للمسائل البحرية ، أذ تبنت رؤية بحرية استراتيجية كبرى (تُنسب إلى الأدميرال الراحل ليو هواكينغ 1916-2011) في أوائل الثمانينيات تتمثل بتوسيع الصين لنفوذها البحري تدريجياً إلى المحيط الهادئ ، يرافقه توسع تدريجي للقوة البحرية الصينية .

في المرحلة الأولى بحلول عام 2000 ، كان على بحرية جيش التحرير الشعبي توسيع منطقة عملياتها في البحار القريبة (بحر الصين الجنوبي ، بحر الصين الشرقي ، والبحر الأصفر) حتى تصل إلى ما يسمى بسلسلة الجزر الأولى (جزر الكوريل ، اليابان ، نهر ريوكيس ، تايوان ، الفلبين ، بورنيو ، وناتونا بيسار) ، وسعت البحرية التابعة لجيش التحرير الشعبي الصيني مسؤولياتها إلى ما وراء المياه الساحلية للصين لتشمل "الشاطئ القريب" أو الساحل (جينان) و "البحار القريبة" (جينهاي) .

في المرحلة الثانية ، بحلول عام 2020 تهدف القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي الوصول إلى ما يسمى بسلسلة الجزر الثانية (بونينز ، ماريانا وكارولين) ، وفي المرحلة الثالثة بحلول عام 2050، ستصبح الصين قوة بحرية عالمية وبالتالي ستكون على قدم المساواة مع البحرية الأمريكية ، في الواقع تبذل البحرية الصينية جهودها لمواكبة هذا الجدول الزمني .

علاوة على ذلك تبنى العديد من استراتيجيي جيش التحرير الشعبي الصيني نظرية الاستراتيجي الأمريكي البحري ألفريد ماهان ، الذي يؤكد على الأهمية المركزية للقوة البحرية للأمة ، لاسيما الصلة بين التوسع البحري للدولة والتنمية الاقتصادية والتجارة البحرية ، كما لاحظ المفكرون البحريون الصينيون أن "جزيرة هاينان أصبحت مركزاً بحرياً للصين" لذلك شيد الجيش الصيني قاعدة بحرية حديثة على الجانب الجنوبي من الجزيرة في يولين والتي تسمح للغواصات بالدخول دون أن تطفو على السطح في مرأى من الجميع وبالتالي تكون مرئية للأقمار الصناعية ، ومن المحتمل أن تشمل هذه المنصات الموجودة تحت السطح على صواريخ بالستية تحمل غواصات (SSBNs) والتي تزداد أهميةً ، أذ تعمل الصين على إكمال صواريخ نووية يمكن أطلاقها بحرياً ، فجيش التحرير الشعبي الصيني يرى بحر الصين الجنوبي على أنه "معقل بحري أمن نسبياً يمكن من خلاله نشر الصواريخ الباليستية بأمان في وقت السلم وإطلاقها في وقت الحرب" .

ولكن لماذا ظهر بحر الصين الجنوبي كنقطة اشتعال بحرية رئيسية لبكين ، وماذا حدث لبؤرة التوتر في تايوان ؟ هناك ثلاثة اتجاهات تفسر ذلك ، **الأول** هو أن الصين تطورت من كونها قوة قارية بحتة في منتصف القرن العشرين إلى قوة بحرية بحلول مطلع القرن الحادي والعشرين ، الاتجاه **الثاني** هو أن مركز الثقل الاقتصادي الصيني قد تحول جنوباً من شمال شرق الصين (دونغبي ، منشوريا) إلى رقعة من الساحل الشرقي للصين تمتد من تيانجين إلى شنغهاي إلى فوتشو وإلى الجنوب إلى هونغ كونغ وقوانغتشو وهايكو وشواطئ سانيا ، **الثالث** أصبحت المياه في مضيق تايوان أكثر هدوءً مع انتخاب المرشح الرئاسي للحزب القومي ، ماينج جيو في عام 2008 المؤيد للوحدة ، فخلال رئاسته الممتدة بين عامي 2008 – 2016 تحسنت العلاقات بين الصين وتايوان بشكل كبير .

خلال العقود الأربعة الأولى من وجود جمهورية الصين الشعبية ، كانت نقطة الاشتعال قارية ، ففي أوائل الخمسينيات من القرن الماضي كانت نقطة الاشتعال الرئيسية في المنطقة هي شبه الجزيرة الكورية (كان مضيق تايوان نقطة ثانوية) ، وفي الستينيات والسبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، كانت

نقطة الاشتعال الأولى للصين هي حدودها البرية الشاسعة مع الاتحاد السوفيتي ، وكانت نقطة الاشتعال الثانوية هي حدودها البرية الجنوبية مع فيتنام ، وبحلول منتصف التسعينيات أصبحت أبرز نقاط الاشتعال بالنسبة للصين هي النقاط البحرية : أذ كان مضيق تايوان مصدر قلق أساسي ، وكان بحر الصين الشرقي نقطة ثانوية ، فقد حدث هذا التحول عندما حلت بكين معظم نزاعاتها الحدودية البرية مع العواصم المجاورة ، مع استثناء ملحوظ لنيودلهي ، أذ حدثت ذروة التوترات التي أعقبت الحرب الباردة في مضيق تايوان ، لاسيما خلال أزمة 1995 – 1996 ، بينما كانت كوريا وتايوان بؤرة التوتر في العقد الأول من القرن الـ 21 .

وبحلول عام 2010 بدا أن بحر الصين الجنوبي قد حل محل مضيق تايوان باعتباره أخطر نقطة اشتعال بحرية في الصين ، تزامن هذا التغيير مع تحول مركز الثقل الاقتصادي الصيني إلى الجنوب (المتمثل بزيادة التجارة البحرية الصينية مع جنوب شرق آسيا وما وراءهما إلى أوروبا والشرق الأوسط) ، ولكن لا ينبغي لأحد أن يتجاهل التفاعل الاقتصادي البري المتزايد للصين مع دول جنوب شرق آسيا من خلال الطريق البري الرئيسي من مقاطعة يونان ومدينة كونمنغ ، والسكك الحديدية والمحطة الجوية ، فضلاً عن ذلك تبددت التوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بشأن تايوان وحل محلها بحر الصين الجنوبي ، أذ أصبح هذا البحر نقطة محورية للشكوك المتبادلة والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، لأنه جاء ليبلور النزاعات الإقليمية الملموسة والمبادئ المجردة الأوسع في السياق الأوسع للتنافس الجيوسياسي.

كما أن نقطة الاشتعال الكورية لها أبعاد قارية وبحرية ، فاستمرار عدم الاستقرار في شبه الجزيرة ينذر بخطر بالنسبة للصين ليس بسبب الحدود البرية المشتركة مع كوريا الشمالية ولكن أيضاً بسبب التجارة البحرية الكبيرة مع كوريا الجنوبية واليابان ، أذ تصاعدت التوترات في كوريا لاسيما بعد عام 2010 نتيجة أحراز البرامج النووية والصاروخية لكوريا الشمالية تقدماً كبيراً ، بالتالي تدهورت العلاقات بين بكين وبيونغ يانغ بشكل ملحوظ ، ومن ثم فأن بحر الصين الجنوبي ليس نقطة الاشتعال الوحيدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، على الرغم من أن الصين كانت هادئة بشكل واضح في خطابها وضبط أفعالها تجاه كوريا الشمالية ، ألا أنها كانت أكثر تشدداً وحزماً عندما يتعلق الأمر ببحر الصين الجنوبي .

تبنى القادة الصينيون وجهة نظر جيوستراتيجية تتمثل بأدراك بيئتهم من منظور أربعة دوائر متحدة المركز ، الحلقة الأولى حسب رؤيتهم تبدأ من الشارع الخارجي المطل على نافذة مكتبهم (الوضع الأمني الداخلي

في الصين) والذي يشمل جميع الأراضي الواقعة داخل حدود جمهورية الصين الشعبية التي تسيطر عليها بكين أو تطالب بها ، بينما تتألف الحلقة الأمنية الثانية من المحيط المباشر لجمهورية الصين الشعبية (وهي منطقة تضم 14 دولة مجاورة خاضت الصين حروباً معها خلال الـ 75 عاماً الماضية ، أما الحلقة الثالثة فهي تضم آسيا والمحيط الهادئ بأكملها ، بينما تمتد الحلقة الرابعة والأبعد إلى العالم الخارجي ، وفي هذا المفهوم الجيوستراتيجي نرى أن بحر الصين الجنوبي مهم بشكل كبير لأنه يعتبر جزءاً من الحلقات الأولى والثانية والثالثة ، فضلاً عن كونه نقطة انطلاق مهمة في الحلقة الرابعة ، فلا يمكن الزعم بأن الجزء الأكبر من هذا البحر هو من الأراضي الصينية أو المياه الإقليمية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة فحسب ، بل هو أيضاً عنصر حاسم في محيط الصين ، ونظام فرعي مهم في جوار الصين ، وممر مهم بالنسبة للعالم ، وبالتالي ، وفقاً لأحد العلماء الصينيين البارزين فأن نزاع بحر الصين الجنوبي "ينطوي على مصالح سياسية وأمنية واقتصادية مهمة" .

سادت حالة من عدم اليقين حول ما إذا كانت الصين قد حددت بحر الصين الجنوبي على أنه "مصلحة أساسية" . في السنوات الأخيرة بدأت بكين في استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى مجموعة من قضايا الأمن القومي ذات الأولوية العالية ، لاسيما المسائل الإقليمية الحساسة مثل تايوان والتبت وشينجيانغ ، ويؤكد البعض أن جمهورية الصين الشعبية صنفت بحر الصين الجنوبي على أنه "مصلحة أساسية" ، بينما ورد أن المسؤولين الصينيين استخدموا المصطلح في مناقشات مغلقة مع نظرائهم الأمريكيين ، إلا أن العبارة لم تظهر بعد في بيان عام أو وثيقة رسمية ، لماذا ؟ على الرغم من أنه لا يوجد شك في أن بحر الصين الجنوبي هو أحد أهم قضايا بكين ، لكن على ما يبدو أن القادة الصينيين خلصوا إلى أنه ليس لديهم ما يكسبونه من جعل هذا التصنيف رسمياً ، ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تصعيد التوترات مع الطالبين الأخرين والولايات المتحدة الأمريكية ؛ لأنه لن يؤدي إلا إلى تعزيز موقف الصين بشأن مطالباتها في بحر الصين الجنوبي باعتبارها غير قابلة للتفاوض و"متطرفة" ، فضلاً عن ذلك فأنه من شبه المؤكد أنه سيرفع من أهمية البحر في عيون الشعب الصيني ، وبالتالي يزيد الضغط على قادة جمهورية الصين الشعبية .

قفزة الصين الشعبية إلى الخارج

لم يتم التأكيد على أهمية بحر الصين الجنوبي إلا من خلال المبادرات السياسية الأخيرة ، ففي عام 2013 أطلق الرئيس شي جين بينغ علناً بضجة كبيرة برنامج "حزام واحد ، طريق واحد" ، أذ أعلن عن المبادرة في خطابين رفيعي المستوى أحدهما في آسيا الوسطى والأخر في جنوب شرق آسيا ، وهناك عنصران رئيسيان

للمبادرة ، أحدهما قاري وأخر بحري ، فقد أقترح شي تطوير "حزام بري" يتمثل بالطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب من الصين إلى جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطى ، ويمتد إلى أوربا والشرق الأوسط ، كما أقترح تطوير "طريق الحرير البحري" الذي يبدأ من الصين عبر بحر الصين الجنوبي إلى المحيط الهندي وما وراءه ، وأكدت الخطط على أهمية منطقتين : منطقة جنب شرق آسيا البحرية والشرق الأوسط ، الأول هو ممر مائي رئيسي ، في حين أن الأخير يبرز كحلقة وصل بين الحزام البري والطريق البحري ، وعلى ما يبدو أن هذه المبادرة الجريئة لها جذور في خطة التنمية الغربية العظيمة التي صدرت في أوائل القرن الحادي والعشرين لبناء البنية التحتية للصين في المناطق الداخلية الغربية التي حفزت النمو الاقتصادي في المناطق غير الساحلية المتخلفة في الصين ، والتي تخلفت عن المناطق الأكثر ازدهاراً وحيوية كالمقاطعات الساحلية .

فضلاً عن ذلك ، فأن فكرة "حزام واحد ، طريق واحد" تعود لمفهوم "مسيرة الغرب" الذي صاغه الاكاديمي بجامعة بكين وانغ جيسي في العام 2012 ، أذ جادل بأن الصين بحاجة إلى "إعادة توازن" جيوستراتيجي ، وهذا يتطلب بذل جهود أكبر في تطوير علاقاتها مع جيرانها الغربيين ، مع ذلك ، لم تكن هذه الفكرة دعوة للابتعاد عن المقاطعات الساحلية الشرقية للصين ، بل كانت دعوة لإتباع نهج أكثر توازناً لاستراتيجيات التنمية المحلية والخارجية للصين ، فعندما تنظر بكين إلى الشرق تجد نفسها محاصرة بالقواعد العسكرية الأمريكية في سلاسل الجزر الأولى والثانية ، والبحرية الأمريكية التي تتنافس في البحار القريبة ، وحلفاء أقوياء لاسيما طوكيو وسيول ، على النقيض من ذلك ، فأن النظر إلى الغرب يكشف عن مشهد جيوستراتيجي أكثر انفتاحاً ، على الرغم من الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى خلال العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين ، ألا أن ميزان القوى في هذه المنطقة كان أقل انحرافاً لصالح أمريكا ، فقد طورت بكين علاقات جيدة مع دول أسيا الوسطى وأصبحت المنطقة تدخل بشكل متزايد في المدار الاقتصادي للصين . لاسيما بعد أن شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في سحب قواتها العسكرية من أفغانستان ليتزايد بعد ذلك النفوذ الصيني في هذا البلد .

استراتيجية الصين اتجاه بحر الصين الجنوبي

كان موقف بكين السياسي بشأن بحر الصين الجنوبي ثابتاً خلال العقود الماضية ، فلطالما أدعت جمهورية الصين الشعبية السيادة على جميع الجزر والشعاب المرجانية على أساس الوجود التاريخي في المنطقة البحرية ، أذ تتوافق مطالبات جمهورية الصين الشعبية في بحر الصين مع مطالباتها في تايوان ، وفي

الواقع ، فقد ورثت جمهورية الصين الشعبية خريطتها الشهيرة "ذات الخطوط التسع المتقطعة" من جمهورية الصين ، بينما سعت بكين إلى استخدام الوسائل القانونية لتعزيز مطالبها الإقليمية في بحر الصين الجنوبي ، ألا أن الأساس المنطقي لمطالباتهم تاريخي ، وبالفعل وصف أحد الباحثين البارزين في جمهورية الصين الشعبية "Zhu Feng" (مدير مركز جامعة نانجينغ للدراسات التعاونية لجنوب الصين) نهج بكين بأنه يرتكز على "الأصول التاريخية" ويقارن هذا النهج بالنهج الأمريكي الذي يصفه بـ "الأصولية القانونية".

وصفت استراتيجية الصين تجاه بحر الصين الجنوبي لعدة عقود بأشكال مختلفة على أنها استراتيجية "تأخير" أو تأكيد زاحف" أو "نزاع هادئ الكثافة (SLIC)"، في هذا النهج ، تبنت الصين نهجاً تدريجياً طويل الأجل لتحسين مطالباتها بأسلوب بسيط قدر الإمكان ، فمنذ سبعينات القرن الماضي على الأقل أحتلت الصين جزراً وشعاب مرجانية بطريقة انتهازية ، واحياناً بالقوة (على سبيل المثال : جزر باراسيل في عام 1974 ، وجزر سبراتلي في عام 1988) وأحياناً أخرى بدون مقاومة (على سبيل المثال شعاب ميتشيف ريف الواقعة في شرق جزر سبراتلي في عام 1995) ، وكذلك من خلال تقوية قبضتها خلسة على التكوينات التي تحتلها بالفعل من خلال التحصينات والأرصفة والمدارج ، خلال السبعينيات والثمانينيات والتسعينات وخلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، وكانت الصين ناجحة جداً في تنفيذ استراتيجية (SLIC) هذه بطريقة تتجنب الكثير من الجدل أو المقاومة .

بحلول عام 2010 كانت أنشطة الصين في جنوب الصين بعيدة عن استراتيجية (SLIC) ، بمعنى أن الإجراءات الصينية كانت أكثر حزماً، لذلك كان المطالبون ببحر الصين الجنوبي قلقين بشكل متزايد ومستعدون للرد ، لكنهم كانوا حذرين من مواجهة الصين مباشرة ، سواء بشكل فردي أو جماعي ، لاسيما الفلبين وفيتنام ؛ بسبب اختلال ميزان القوة ، وبدلاً من ذلك ، فضلوا الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لتحدي الصين علناً بشأن هذه المسألة ؛ ونتيجة لذلك ، أصبح بحر الصين الجنوبي قضية خلافية في العلاقات الأمريكية الصينية ، فالصين تنظر إلى خطاب واشنطن الراقي حول التمسك بمبدأ حرية الملاحة كذريعة للتدخل في بحر الصين الجنوبي ، فوفقاً لأحد العلماء الصينيين "أصبحت النزاعات البحرية مصدراً متزايداً لانعدام الأمن في شرق آسيا" ، لأسباب متنوعة و"تزداد تعقيداً بسبب مشاركة أطراف ثالثة" ، ومن الجدير بالملاحظة من منظور صيني "التدخل البارز للولايات المتحدة الأمريكية" .

كان رد الصين في عهد شي جين بينغ هو تكثيف أنشطتها في بحر الصين الجنوبي ، فمنذ ديسمبر 2013 شرعت بكين في برنامج ضخم لاستصلاح الأراضي ، أذ تمت أضافة ما مجموعه أكثر من 2900 فدان إلى

سبعة من التكوينات الصينية الثمانية المحتلة في أرخبيل جزر سبراتلي ، فضلاً عن ذلك قدمت سفن إنفاذ القانون البحري لجمهورية الصين الشعبية بقوة الادعاءات الصينية في سلسلة منظمة من مظاهر استعراض القوة ، بما في ذلك ، مضايقة قوارب الصيد وسفن أخرى من الدول المطالبة وطردها ، وحدث أبرز استعراض لقوة جمهورية الصين الشعبية في مايو 2014 عندما شكلت العشرات من قوارب الصيد وسفن خفر السواحل وسبع سفن حربية تابعة للبحرية الصينية حلقة متحدة المركز من الحماية حول منصة النفط (HD-981) 120 ميلاً قبالة سواحل فيتنام ، وتم تنفيذ هذه المناورة عالية التنسيق بشكل جيد وتم تحديد تواريخ بدء انتهاء هذه المناورات ، وواجهت الصين أسطولاً من 30 سفينة فيتنامية ، وكانت الحلقة عرضاً واضحاً للقوة الساحقة للصين .

الأهداف الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية

لماذا بحر الصين الجنوبي مهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ؟ بصفتها القوة المهيمنة عالمياً ، تحدد الولايات المتحدة مصالحها الوطنية على نطاق عالمي ، عسكرياً ، المصلحة العليا للولايات المتحدة هي الدفاع عن الوطن وحلفاء أمريكا ، أما سياسياً ، تسعى الولايات المتحدة إلى تعزيز الديمقراطية وتقوية حقوق الإنسان حول العالم ؛ ومن الناحية الاقتصادية ، تتطلع الولايات المتحدة إلى حماية التجارة العالمية والأنظمة المالية ، فمنذ نهاية الحرب الباردة ، كانت الولايات المتحدة القوة البحرية المهيمنة في العالم ، حتى وقت قريب جداً ، أذ كانت الطائرات والسفن البحرية الأمريكية قادرة على العمل في الجو والمياه وفي أي مكان في العالم تقريباً دون خوف من مواجهة تحديات خطيرة ، وبالتالي فأن واشنطن مهتمة بكل ركن من أركان العالم واعتادت على التمتع بدرجة ملحوظة من حرية التصرف في المياه الدولية والمجال الجوي .

وليس من المستغرب أن العديد من البحريين الأمريكيون ماهانيون ، فهم يؤمنون إيماناً راسخاً بأولوية القوة البحرية ، وأهمية التركيز على "قيادة البحر" ، الأمر الذي يعكس التأثير الدائم لماهان على الاستراتيجيين البحريين الأمريكيين .

كان المجال البحري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مهماً بشكل خاص ، وفي عام 2015 ، أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية استراتيجية الأمن البحري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والتي ركزت في أجزاء رئيسية منها على بحر الصين الجنوبي ، ولعقود من الزمان ، أجرت الولايات المتحدة الأمريكية علاقة تجارة مع آسيا أكثر مما أجرته مع أوروبا ، فاليوم تمتد العديد من طرقها التجارية عبر المحيط الهادئ ، وقد تبنت الولايات المتحدة شبكة من اتفاقيات التجارة الحرة ، وبعد انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية وصعود الديمقراطيات

الجديدة ، تحول الاهتمام السياسي من أوروبا إلى آسيا ، وانتقلت ساحة المعركة لشن حرب الأفكار إلى أسيا أذ أصبحت البلدان بما في ذلك كوريا الشمالية وماينمار بؤرة الاهتمام لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع . علاوة على ذلك ، خطت الديمقراطية خطوات مهمة في تسعينيات القرن الـ20 ، فقد ظهرت في تايلاند وإندونيسيا ، وفي الآونة الأخيرة ، خطت ماينمار خطوة كبيرة في التحول الديمقراطي ، بينما عانت تايلاند من نكسة ، وفي مجال الدفاع ، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية علاقاتها مع حلفائها ، وتوسيع العلاقات الأمنية مع الديمقراطيات الأخرى في المنطقة لاسيما الهند ، وتحويل المزيد من الموارد إلى منطقة آسيا المحيط الهادئ .

أن "إعادة التوازن" أو "المحاور" التي تم الترويج لها في المنطقة والتي أعلنت عنها إدارة الرئيس باراك أوباما تشير إلى أن الولايات المتحدة كانت عازمة على تركيز المزيد من الاهتمام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، ومع ذلك فأن الرئيس دونالد ترامب يحاول منذ توليه منصبه في يناير 2017 إعادة التفكير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة ، لكنه كان منشغلاً خلال عامه الأول بالأحداث في شبه الجزيرة الكورية ، وأنتقد ترامب كرئيس منتخب علناً تصرفات الصين في بحر الصين الجنوبي في تغريدة نشرها في ديسمبر 2016 ، علاوة على ذلك ، أشار وزير الخارجية ريكس تيلرسن إلى أنه يفضل الرد الأمريكي القاسي على الصين في بحر الصين الجنوبي خلال جلسات الاستماع في يناير/ كانون الثاني 2017 ، كما تحدث كبار المسؤولين في وزارة الدفاع بعبارة متشددة حول الرد على الإجراءات الصينية في بحر الصين الجنوبي ، وأدان وزير الدفاع "جيمس ماتيس" في حديثه أثناء حوار شانغريلا في يونيو 2017 / سنغافورة "تجاهل الصين للقانون الدولي وازدراءها لمصالح الدول الأخرى" في بحر الصين الجنوبي ، وخلال الشهادة العامة لعام 2016 أمام الكونغرس الأمريكي ، كان الأدميرال هاري هاريس (قائد قيادة المحيط الهادئ) فظاً بشكل ملحوظ ، ووصف الإجراءات الصينية في بحر الصين الجنوبي بأنها "استفزازية وتوسعية" ، وأصر على أن الهدف هو "بناء سور عظيم من الرمال" في محاولة جريئة للسيطرة على المياه المتنازع عليها .

البحار، وليس الممرات البحرية (SLOCs)

أن الاهتمام الكبير بـ "نقاط الاختناق" ، و"خطوط الاتصال البحرية (SLOCs)" لا يؤدي إلى إخفاء حقيقة أن المسطحات المائية مهمة ، وأن لم تكن أكثر من المضايق الضيقة وممرات الشحن المستقيمة ، وأكد مايكل ويلسي على أهمية الخلجان ولفت الانتباه إلى ثلاث خلجان في المحيطين الهندي والهادئ : بحر

العرب وخليج البنغال وبحر الصين الجنوبي ، الكثير من الضجيج يحيط بـ "معضلة ملقا" المزعومة لبكين وهوس واشنطن المزعوم بـ "حماية الممرات البحرية".

لكن في الحقيقة ومن وجهة نظر جيوستراتيجية أوسع ، فأن ما يهم أكثر هو السيطرة على البحار ، على وجه التحديد ، الجهود المبذولة للسيطرة على المسطحات المائية من قبل دولة واحدة أو على الأقل الجهود المبذولة لرفض أو تقييد الوصول إلى دول أخرى . لقد قيل الكثير عن تركيز الاستراتيجيين الصينيين على سلسلتين من سلاسل الجزر ، لكن هذه مجرد علامات حدودية – فهي ليست أهدافاً عسكرية في حد ذاتها يتم الاستيلاء عليها واحتلالها وتحصينها ، هدف بكين هو حرمان المياه داخل سلاسل الجزر هذه من المنصات الجوية والبحرية لقوة خارجية ، وبالتالي ، فأن هذه الجزر ليست أسواراً يجب الدفاع عنها ولكنها معالم جغرافية تحدد الامتدادات الخارجية للمجال البحري المطلوب في الصين ، باختصار ، تسعى الصين إلى احتفاظ السفن السطحية والغواصات والطائرات الأمريكية بالمخاطر المتزايدة التي تعمل فوق ما تسميه بكين البحار القريبة .

وبالمثل ، فإن الولايات المتحدة مهتمة بالقدرة على العمل بحرية في غرب المحيط الهادئ أكثر من اهتمامها باحتلال جزر معينة أو السيطرة على مضائق معينة ، ومن أهم أهداف وزارة الدفاع المعلنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ "حماية حرية البحار" بما في ذلك "استخدامات البحر في المجال الجوي ..... للسفن والطائرات العسكرية" ، لذلك يركز البنتاغون بشكل أكبر على كيفية مواجهة قدرات A2/AD المحسنة لجيش التحرير الشعبي الصيني داخل البحار القريبة أكثر مما يركز على مواقع أرخبيلية معينة أو نقاط اختناق ساحلية .

استراتيجية الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي

يمكن وصف نهج واشنطن تجاه بحر الصين الجنوبي بأنه ثابت من حيث المبدأ ومرن إلى حد ما في الممارسة ، بالطبع هذا التوصيف ينطبق كثيراً على سياسات بكين في مختلف القضايا ، في هذه القضية ، فأن الولايات المتحدة مصرة على مسألة حرية الملاحة وأولوية حماية المشاعات البحرية العالمية ، والمبدأ الأسمى الذي تؤديه الولايات المتحدة والديمقراطيات الليبرالية الأخرى هو "حرية البحار" المنصوص عليها في الوثائق الرئيسية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تنص في المادة 87 على أن "أعالي البحار مفتوحة لجميع الدول سواء كانت ساحلية أو غير ساحلية" ، ومع ذلك ، تميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأكيد على مجموعات فرعية من "حرية البحار"، أي "حرية الملاحة" و"حرية الطيران"، كما سعت

الولايات المتحدة باستمرار إلى أتخاذ مواقف محايدة بشأن المطالبات المتنافسة للدول المتنافسة في بحر الصين الجنوبي ، لكن واشنطن تصر على الالتزام بالقانون الدولي ، والمفارقة الملحوظة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، ومع ذلك ، من وجهة نظر بكين ، يبدو أن واشنطن منحازة ضد الصين وتتدخل في منطقة بحرية بعيدة كل البعد عن المصالح الجيوستراتيجية للولايات المتحدة ، علاوة على ذلك ، يبدو أن عمليات حرية الملاحة البارزة المعروفة باسم (FONOPS) التي أجرتها البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي من منظور صيني تهدف إلى إذلال الصين علناً .

رسمياً تقوم البحرية الأمريكية بتنفيذ عمليات FONOPS في المياه الدولية حول العالم من أجل "إظهار عدم الموافقة على المطالبات البحرية المفرطة التي تؤكدها الدول الساحلية" ، علاوة على ذلك ، فأن البرنامج الأمريكي طويل الأمد للدفاع عن مبدأ حرية الملاحة لا يشمل فقط "الأنشطة العملياتية من قبل القوات العسكرية الأمريكية" ، ولكن أيضاً "المشاورات والتمثيلات مثل الدبلوماسيين الأمريكيين"، ويتمثل تفسير الولايات المتحدة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هو أن السفن العسكرية يمكن أن تعمل دون عوائق في المياه الدولية ، وهذا يعني في أي مكان خارج حدود 12 ميلاً بحرياً من المياه الإقليمية للبلد ، في المقابل تصر الصين على أن أي دولة لديها حقوق إضافية داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة لرفض مرور السفن العسكرية لدولة أخرى ما لم يتم منح الإذن .

تشارك الولايات المتحدة أيضاً في مبادرات أخرى أقل بروزاً فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي ، ومن بينها الجهود المبذولة للتنسيق مع البلدان الأخرى (المطالبين وغير المطالبين) لتطبيق القرار الشامل لمحكمة التحكيم الدائمة الصادر في يوليو 2016 ، وكان الحكم بمثابة رفض كامل لمطالبات الصين وإجراءاتها في البحر ، أذ قضت محكمة التحكيم الدائمة بأن مطالبات الصين الكاسحة ببحر الصين الجنوبي "تتعارض مع الاتفاقية وليس لها بُعداً قانونياً" ، ورحبت الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى بالحكم ودعت جميع الدول إلى الالتزام بالقرار ، في غضون ذلك ، نددت بكين بالقرار وأصرت على أن الصين لا تعترف بالحكم ، وبالتالي ليس واضحاً ما إذا كان حكم محكمة التحكيم الدائمة سيثبت أنه علامة بارزة ونقطة تحول في نزاع بحر الصين الجنوبي ، أو أنه في طريقه إلى أن يصبح حاشية رائعة للغاية في مقالات مجلات القانون الدولي .

التحليلات

يسعى كل جانب على الأقل إلى إدارة قضية بحر الصين الجنوبي بشكل مثالي ، لإقناع الجانب الآخر بالتنازل أو على الأقل أيجاد حل وسط ، مع ذلك يشير التحليل الجيوسياسي إلى أن مستقبل بحر الصين الجنوبي من المرجح أن يكون متقلباً ، وأن احتمالية حدوث تصعيد غير مقصود أكبر مما كان متوقعاً .

ما الذي يحمله المستقبل للمنافسة الجيوستراتيجية بين الولايات المتحدة لأمريكية والصين في بحر الصين الجنوبي؟ من ناحية من غير المحتمل أن يتراجع أي من الجانبين عن موقعه على هذا البحر شبه المغلق ، ومن ناحية أخرى ، لا يرغب أي من الطرفين في حالة من التوترات المتزايدة في العلاقات الثنائية ، ناهيك عن الصراع العسكري المباشر ، هذا الوضع يضمن استمرار الغليان البطيء في بحر الصين الجنوبي ، ولكن بعيداً عن ذلك ، هناك احتمال حقيقي لزيادة التنافس بين القوى العظمى وحتى التصعيد المحتمل للحرب بين الدول ، تشير ثلاثة عوامل على الأقل إلى سبب هام للقلق : وجود تنافسات إقليمية متعددة ومتداخلة بين الدول ، وظهور متغير الاستقرار وعدم الاستقرار، والمعضلة الأمنية المتزايدة .

أولاً : التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية معقد بسبب وجود التنافس الإقليمي الذي يلعب فيه بحر الصين الجنوبي دوراً أساسياً أو ثانوياً (الشكل 1) ، وبالتالي فإن التنافس بين اليابان والصين وبين الهند والصين ينطوي أيضاً على المواقف والمنافسة على هذا البحر ، فضلاً عن ذلك هناك منافسة بين العديد من دول جنوب شرق آسيا وبين هذه الدول والصين ، بما في ذلك حلفاء وشركاء الولايات المتحدة الأمريكية .

يمكن لهذه الأطراف الثالثة (التي تشمل حليف الولايات المتحدة وهي "الفلبين" ، وشريكتها الأمنية "تايوان") إما تخفيف حدة الصراع أو تفاقم التوترات في بحر الصين الجنوبي وتنتقل إلى توترات متصاعدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين .

ثانياً : يبدو أن هناك متغيراً غير نووي لمفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار يلعب دوراً في بحر الصين الجنوبي ، في أوائل القرن الحادي والعشرين ، حيث يميل كل جانب إلى الشعور بالجرأة لإظهار العزيمة القوية وغير مقيد بشكل ملحوظ لممارسة الحزم بسبب ذلك نرى أن احتمال التصعيد ضئيل ، بعبارة أخرى ، نظراً لأن كلاً من بكين وواشنطن حسب ما يبدو أنهما يدركان أن الصراع التقليدي الشامل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية سيكون له عواقب وخيمة ومدمرة على اقتصادهما ، فإن كل منهما يرى أن لجوء الطرف الآخر إلى الحرب أمر غير منطقي وبالتالي إلى حد كبير غير محتمل .

نتيجة ذلك ، هو أن كلا الجانبين يشعر بالجرأة للإشارة بقوة إلى التزامهما بالمسائل المبدئية ، ومع ذلك ، يؤكد بعض المحللين أن احتمال نشوب صراع عسكري بين الولايات المتحدة والصين ليس ضئيلاً ويتضمن شبح ما يسمونه "الدمار الاقتصادي المؤكد المتبادل" ، وبالطبع كانت الحالة النموذجية لمفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار هي المواجهة في الحرب الباردة بين القوى العظمى المسلحة نووياً (الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي) .

قد تكون مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار أكثر حدة في حالة الولايات المتحدة والصين ؛ بسبب الافتراضات الخطيرة التي يتبناها أحد الخصمين أو كلاهما ، بادئ ذي بدء ، يثق القادة الأمريكيون والصينيون أكثر من اللازم بقدراتهم على إدارة الأزمات ، وينظر العديد من الأمريكيين إلى الحل التفاوضي السلمي لأزمة EP-3 لعام 2001 كدليل على أن حوادث مماثلة تنطوي على خسائر في الأرواح يمكن حلها بدون تصعيد ، لكن حادثة EP-3 ليست حالة جيدة للتعميم ، لأنها تكاد تكون فريدة من نوعها في عدة أبعاد رئيسية : كان هناك ضغط زمني ضئيل ، وكانت الصين تحمل الورقة الرابحة ، كما لم يكن هناك أحساس كبير بالإلحاح في بكين أو واشنطن ، وكانت الصين في مقعد السائق : لقد قامت الطائرة الأمريكية المتضررة بهبوط اضطراري في أحد المطارات الجوية لجيش التحرير الشعبي في جزيرة هاينان ، وأصبح الطاقم الجوي المحتجز رهائن بحكم الواقع ، فقد كانت بكين غاضبة من وفاة طيار مقاتل صيني عندما اصطدمت طائرته بطائرة استطلاع أكبر تابعة للبحرية الأمريكية في المجال الجوي الدولي فوق بحر الصين الجنوبي على بعد 70 ميلاً تقريباً من هاينان ، بينما كانت واشنطن حريصة على عودة 24 جندياً وامرأة في الخدمة - الطائرة - لم يكن الطاقم في خطر وشيك ، لذا كان بإمكان واشنطن التحلي بالصبر ، مع ترف الوقت وقلة خطر التصعيد غير المقصود ، يمكن أن تظل بكين مصرة على مطالبة واشنطن بإصدار اعتذار علني ويمكن للولايات المتحدة أن تقاوم الطلب الصيني الشامل ، وبعد عشرة أيام من الاصطدام ، أصدرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بيان ندم شديد اللهجة وأطلقت الصين سراح الطاقم في اليوم التالي ، وبعد ثلاثة أشهر ، وتحديداً في يوليو 2001 ، بعد مزيد من المفاوضات ، تم تفكيك الطائرة الأمريكية وأعادتها إلى الولايات المتحدة على متن طائرة شحن روسية .

بينما يعترف المحللون الصينيون بسهولة أن بكين لم تتعامل مع أزمة عام 2001 بشكل جيد ، ويعتقد القادة الصينيون أن قدراتهم في إدارة الأزمات قد تحسنت بشكل كبير منذ ذلك الحين بسبب البحث والتحليل المكثف حول هذا الموضوع مما أدى إلى إنتاج إجراءات وآليات جديدة ، بما في ذلك لجنة الأمن

القومي ، على غرار لجنة الأمن القومي الأمريكي والذي عقد أول اجتماع رسمي له في العام 2014 ، ومع ذلك ، لا يوجد سبب وجيه للاعتقاد بحدوث تحسين كبير في قدرة الصين على إدارة الأزمات .

علاوة على ذلك ، تعتقد بكين أنها بارعة في إدارة التصعيد ، أو ما يطلق عليه الصينيون "السيطرة على الحرب"، باختصار يبدو أن القادة العسكريين الصينيين يعتقدون أن بإمكانهم إدارة التصعيد في كل من زمن الحرب ووقت السلم ، وهذا الاعتقاد يعززه المواجهات "الناجحة" ، مثل استعراض بكين الواضح للقوة حول منصة النفط HD-981 في عام 2014 في المياه المتنازع عليها من قبل فيتنام (ذكرناه سابقاً) حادثة يمكن اعتبارها ناجحة لأنها لم تتصاعد إلى نزاع مسلح، وفي الواقع ، وفقاً لأحد المسؤولين في جمهورية الصين الشعبية ، في التعامل مع الدول الصغيرة مثل الفلبين وفيتنام ، "يمكننا (أي الصين) أن نعلمهم درساً ولكن لا نصل إلى الحرب" .

وفي الوقت نفسه ، يبدو أن بعض صانعي السياسة والمحللين الأمريكيين مقتنعون تماماً بأن الولايات المتحدة يجب أن تكون متشددة في صد الإجراءات الصينية في بحر الصين الجنوبي ، وفقاً لأحد المحللين البارزين ، "علينا (أي الولايات المتحدة) أن نكون مستعدين (ليس فقط قادرين ولكن راغبين) لوضع الولايات المتحدة الأمريكية على المحك وتحمل بعض المخاطر" ، وأضاف المحلل أنه إذا كانت الولايات المتحدة "غير مستعدة لتحمل بعض المخاطر" ، فأن "الصينيين لن يأخذوا الولايات المتحدة الأمريكية على محمل الجد".

ثالثاً : أقنع العديد من النخب الصينية أنفسهم بأنهم بارعون في التعامل مع القضايا البحرية بسلام وأنهم يتفهمون المعضلة الأمنية ، بالتأكيد ، نجحت الصين في تجنب حرب كبرى بين الدول منذ عام 1979 ، ويبدو أن الكثيرين في بكين قد أقنعوا أنفسهم بأن الصين كانت بارعة في متابعة مطالبها الإقليمية بشكل تدريجي في الغالب دون مواجهات عالية المخاطر أو اشتباكات مسلحة ، وما لا يبدو أن بكين تدركه هو أن الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشراً جيداً للنجاح في المستقبل ، بل على عكس العقود السابقة ، أصبحت الصين الأن أقوى بكثير مقارنة بالدول الأخرى ، لاسيما تلك الموجودة في جنوب شرق آسيا ، ومنذ عام 2010 على الأقل ، ينظر إلى الصين على أنها أكثر حزماً وتهديداً من قبل الدول الأخرى ، ومن ثم ، فأن الإجراءات الصينية في بحر الصين الجنوبي يتم تفسيرها الآن بعبارات أكثر خطورة وتنذر بالخطر ، ولكن كل الدلائل تشير إلى أن بكين لم تدرك هذا التغيير بعد ، وفي الواقع كتب العقيد الكبير في جيش التحرير "تشو بو" مؤخراً في جلوبال تايمز التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي الصيني أنه "لا يجد تهديد واقعي بحدوث صراع

ضخم في بحر الصين الجنوبي (لأن) الصين لم تستخدم قوتها العسكرية المتزايدة لإثارة أي نزاعات أو صراعات إقليمية" .

أخيراً ، لا الولايات المتحدة ولا الصين جيدتان في فهم المعضلة الأمنية والتعامل معها ، على الرغم من حقيقة أن صانعي السياسة والعلماء في كلا البلدين قد أقروا بوجودها وينبغي معالجتها ، كان التعبير الرسمي الأبرز عن هذا حتى الأن في سبتمبر 2009 عندما حدد نائب وزير الخارجية آنذاك جيمس ب.شتاينبرغ المعضلة الأمنية على أنها مشكلة مركزية في العلاقات الأمريكية الصينية في خطاب ألقاه ، في حين أن قادة الولايات المتحدة غالباً ما يجدون صعوبة في فهم كيفية النظر إلى سياسات الولايات المتحدة وأفعالها من منظور صيني ، إلا أنه من الصعب على القادة الصينيين تقدير كيفية تفسير قادة الدول الأخرى لسياسات وأنشطة جمهورية الصين الشعبية ، وتجد بكين صعوبة خاصة في تطبيق المعضلة الأمنية في مواقف ملموسة لأن الصين ، في أذهان الصينيين ، لا تزال دولة ضعيفة تتعرض للتخويف بشكل روتيني من قبل الأخرين ، باختصار ليس من السهل على قادة جمهورية الصين الشعبية أن يدركوا أن الصين أصبحت الآن دولة قوية ويمكن اعتبار نفسها متنمرة .

استنتاج :

أصبح بحر الصين الجنوبي نقطة وميض مركزية في التنافس بين الولايات المتحدة والصين ، أذ نمت أهمية بحر الصين الجنوبي بالنسبة لبكين وواشنطن ، فقد ظهر في أوائل القرن الحادي والعشرين باعتباره "عقدة رئيسية لسياسات القوة العالمية"، وتبنت الصين نهجاً جيوستراتيجياً لجنوب شرق آسيا وبحر الصين الجنوبي ، وتؤكد الجغرافية السياسية أيضاً على سبب اعتبار منطقة آسيا والمحيط الهادئ مهمة للغاية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، أذ تبنت الولايات المتحدة نهجاً جيوسيتراتيجياً في استراتيجيتها الكبرى في أوائل القرن الحادي والعشرين : وهذا هو السبب في أن إدارة أوباما بدأت باتباع استراتيجية "المحور" أو "أعادة التوازن" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، بينما لا يزال من غير الواضح ما هي السياسة التي ستتبناها إدارة ترامب ، فمن المرجح أن تكون واشنطن ملزمة بالرد على الحقائق الجيوسياسية ومن المرجح أن تتبع نهجاً متشدداً تجاه بكين في بحر الصين الجنوبي .

تعد الولايات المتحدة والصين متنافسان جيوسياسيان ، ومثل عدد كبير من منافسي القوى العظمى من قبلهما ، تلعب بكين وواشنطن هذا التنافس في المجال البحري ، وترغب الصين في وجود بحرية "المياه الزرقاء" وتوسيع قوتها البحرية تدريجياً من المياه الساحلية إلى ما يسمى بسلسلة الجزر الأولى إلى سلسلة

الجزر الثانية وما بعدها ، ويبدو أن واشنطن مصممة على الحفاظ على تفوقها المحيطي في جميع أنحاء العالم ومكانتها كحامي رئيسي للمشاعات العالمية ويبدو أنها تنظر إلى بحر الصين الجنوبي على أنه ساحة مركزية لهذا الصراع ، بينما تطمح بكين جزئياً لذلك ؛ لأنها تنظر إلى المنطقة البحرية على أنها مجال نفوذ الصين الشرعي ، لكن القوة والتصميم مدفوعان بمنطق التنافس الجيوستراتيجي مع الولايات المتحدة

دولة العدد

الجمهورية اللبنانية

LEBANESE REPUBLIC

صبار محمد رضى

باحث في القانون العام / المغرب

الموقع والمساحة:

تعتبر دولة لبنان إحدى الدول العربية التي تقع في الجهة الغربية من قارة آسيا ، وهي إحدى دول بلاد الشام بالإضافة إلى كل من سوريا وفلسطين والأردن ، وتمتاز هذه الدولة بموقعها الجغرافي و الاستراتيجي ، وهي دولة ساحلية تطل على البحر الأبيض المتوسط ونقطة وصل بين الشرق والغرب ، تحدها من الجهة الشمالية والشرقية دولة سوريا ، وتحدها من الجهة الجنوبية دولة فلسطين المحتلة ، ويحدها من الغرب البحر الابيض المتوسط[1] .

وتحتوي الجمهورية اللبنانية على 6 محافظات ، حيث أن كل محافظة عبارة عن مدن و أقضية ، وتبلغ مساحة البلاد الكلية حوالي 10.452 كلم مربع ، وتبلغ مساحة اليابسة فيها حوالي 450 كلم مربع ، أما مساحة المياه فيها فتبلغ 160 كلم مربع [2] .

السكان و اللغة :

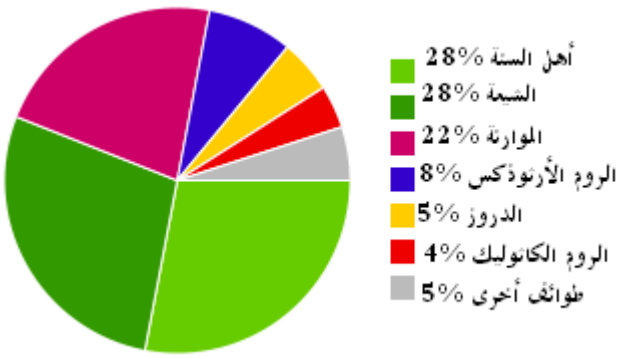

رسم بياني يبين طوائف لبنان ، المصدر : ar.wikipedia.org

يبلغ عدد سكان في لبنان 6.825.441 نسمة حسب إحصائيات سنة 2020 ، وتبلغ نسبة الزيادة في السكان بنحو 0.85% ، ويعيش أكثر اللبنانيين في المدن خاصة في العاصمة بيروت و ضواحيها ، أما اللغة التي يتحدث

بها السكان فهي اللغة العربية كما أن بعض اللبنانيين يتكلمون باللغة الفرنسية و الانجليزية ، إضافة إلى بعض اللغات الأخرى لكنها قليلة الإستخدام مثل اللغة الأرمينية و الكردية والسريانية[3] .

الحرب الأهلية اللبنانية :

بعد مرور 32 عاما على استقلال لبنان (حصل على الاستقلال بتاريخ 22 نونبر 1943) قامت الحرب الأهلية اللبنانية والتي امتدت لمدة 15 سنة (1975 – 1990) ، وقد تسببت الحرب في تفكيك الدولة اللبنانية من ناحية تقليص سيادتها على أرضها وسلطتها على شعبها و انهيار مؤسساتها وماليتها ، وإلحاق أضرار بالاقتصاد الوطني والقضاء على مركزية السوق الداخلية ، وصعود قوى اجتماعية هي الميليشيات وقوى الأمر الواقع التي استطاعت أن تهمش دور الدولة وتعطل قرارها وتستحوذ على إيراداتها وتضع أيديها على مؤسساتها و إداراتها ، وشهدت هذه المرحلة تصدع المجتمع اللبناني من خلال ما طرأ من انقسام بين بنيه على أسس طائفية وسياسية وثقافية ومناطقية وانعدام التواصل فيما بينهم ، فضلا عن سياسات التهجير القسري و الهجرة ، والتأثر بقيم الحرب وثقافتها وتداعياتها على التكوين المعرفي[4] .

كما تأثر المجتمع اللبناني بالأحداث الأمنية وتصدع آليات الاستجابة للأوضاع الاقتصادية والقدرة على الرفض بعدما جرى تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني ، وقد سارت عملية تفكيك الدولة جنبا إلى جنب مع عملية تصدع المجتمع اللبناني فكانت النتيجة انهيار شبه تام على الصعد السياسية والثقافية والمعرفية والقيمية .

لقد اعتبرت حرب لبنان المختبر التاريخي والاجتماعي والسياسي لتناقضات المجتمع اللبناني ، وتجلت في النظام السياسي وما يقدمه من مكاسب وفوائد لطائفة على أخرى ، وحدثت في إطار صراع داخلي بين اللبنانيين أنفسهم حول المسار التاريخي الذي كان على وطنهم أن يأخذ به في مرحلة تاريخية دقيقة أتت في سياق النزاع العربي – الاسرائيلي ، وتحول المنظمات الفلسطينية الموجودة على أرضه إلى عامل مؤثر وفاعل في خلق التجاذبات الطائفية بين اللبنانيين ، إضافة إلى تعاظم الخلافات بين الأنظمة العربية وتدخلها مع القوى الإقليمية و الدولية في الأزمة اللبنانية[5] .

ولا تزال حتى اليوم ممهدات الحرب الأهلية اللبنانية ومسبباتها عرضة للنقاش الأكاديمي ، فركزت بعض الدراسات على العامل الفلسطيني في الحرب كمسبب لها ، و اعتبر بعضها الآخر أن المسائل الخلافية بين اللبنانيين كهوية لبنان والإمتيازات المارونية ومطالبة المسلمين بمشاركة أكبر في السلطة و مسألة الإنماء المتوازن بين الطوائف و المناطق كانت أسبابا لاندلاع الحرب ، وربط آخرون ما حدث في لبنان بأهداف إسرائيل

في القضاء على الوجود العسكري الفلسطيني على الأرض اللبنانية ، وبالصراع السوري – الاسرائيلي داخل لبنان و بالنزاعات العربية - العربية ومشاريع السلام في المنطقة[6] .

وانتهت الحرب الاهلية اللبنانية بتوقيع اتفاق الطائف في عام 1989 بالمملكة العربية السعودية .

إتفاق الطائف :

هو الاسم الذي تعرف به وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي وقعت بين الأطراف المتنازعة في لبنان ، وذلك بوساطة سعودية في 30 سبتمبر 1989 في مدينة الطائف ، وأقر بقانون في 22 أكتوبر 1989 منهيا الحرب الأهلية اللبنانية[7] .

ونص هذا الاتفاق على 4 مواد أساسية[8] :

المادة 1 : المبادئ العامة والاصلاحات ، نصت فقرات هذه المادة على المبادئ العامة كتأكيد استقلال لبنان وهويته العربية وشكله السياسي كدولة جمهورية برلمانية ديمقراطية ، كما نصت الفقرات على مجموعة من الإصلاحات السياسية التي تم الاتفاق عليها كتوزيع مقاعد مجلس النواب مناصفة بين المسلمين والمسيحيين إضافة إلى إصلاحات أخرى في مجالات مختلفة كالإدارة و التعليم والمحاكم .

المادة 2 : بسط كل سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية ، نصت فقرات هذه المادة على حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتعزيز قوى الأمن الداخلي والقوات المسلحة ، وحل مشكلة المهجرين و تأكيد حق المهجرين بالعودة إلى الأماكن الأصلية التي هجروا منها .

المادة 3 : تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي ، أكد الاتفاق على ضرورة العمل على تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 425 .

المادة 4 : العلاقات اللبنانية – السورية ، أكدت هذه المادة على العلاقات المميزة التي تجمع لبنان وسوريا ، والتأكيد على أن لبنان لا يسمح بأن يكون ممرا أو مركزا لأي نشاط يستهدف الأمن السوري ، كما يؤكد حرص سوريا على الأمن و الاستقرار في لبنان .

النظام السياسي :

نظام الحكم في لبنان جمهورية برلمانية ، تعتمد نظام توزيع السلطات على الطوائف 18 المؤلفة للنسيج اللبناني ، فمثلا رئيس الجمهورية تعود للموارنة ، ورئاسة الوزراء للسنة ، أما رئاسة مجلس النواب فهي للشيعة[9] .

1 – رئيس الجمهورية :

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن ، يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه ، يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء ، وتدوم رئاسته 6 سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد 6 سنوات لإنتهاء ولايته[10] .

يصدر رئيس الجمهورية القوانين[11] ، ويتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة[12] ، ويمارس رئيس الجمهورية إضافة إلى الاختصاصات السالفة الذكر الاختصاصات التالية :

- يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت .
- يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب .
- يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفردا.
- يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم .
- يصدر منفردا المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة .
- يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب .
- يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم .
- يمنح أوسمة الدولة بمرسوم .
- يمنح العفو الخاص بمرسوم .
- يوجه رسائل إلى مجلس النواب عندما يقتضي الأمر ذلك[13] .
- يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال .
- يعود لرئيس الجمهورية في الحالات المنصوص عليها في الدستور الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة[14] .

- يصدر القوانين ويطلب نشرها [15].

2 - رئيس مجلس الوزراء :

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولا عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء ، وهو يمارس الصلاحيات التالية[16] :

- يرأس مجلس الوزراء ويكون حكما نائبا لرئيس المجلس الأعلى للدفاع .
- يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها .
- يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب .
- يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيسا للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة .
- يوقع مرسوم الدعوة لفتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين وطلب إعادة النظر فيها .
- يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقا على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث .
- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل .
- يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص .

3 – مجلس الوزراء :

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ، وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة ، ومن الصلاحيات التي يمارسها[17] :

- وضع السياسة العامة للدولة .
- وضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية و اتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها .
- السهر على تنفيذ القوانين والانظمة .
- الإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية و أمنية بلا استثناء .
- تعيين موظفي الدولة وصرفهم وقبول استقالتهم وفق القانون .
- حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية في حالات معينة .

4 - مجلس النواب

يوجد في لبنان برلمان أحادي المجلس يسمى مجلس النواب ، ويتألف مجلس النواب من نواب منتخبين ، يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقا لقوانين الانتخاب المرعية الاجراء .

عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه[18] ، ويصوت مجلس النواب على القوانين ، كما يَنتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية بالإقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الاولى ويكتفي بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي[19] .

لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو باخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الإتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس[20] .

المصدر : www.ar.irna.ir

القضاء

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها و اختصاصاتها ضمن نظام ينص ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة[21] .

الاقتصاد :

العملة : الليرة اللبنانية

الصادرات في شتنبر 2020 : 372 مليون دولار أمريكي .

الواردات في يونيو 2020 : 954 مليون دولار أمريكي .

الديون الخارجية في يوليو 2020 : 35413.60 مليون دولار .

الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2019 : 987.81 مليون دولار .

الانفاق الإستهلاكي في سنة 2018 : 59149 مليار ليرة لبنانية [22].

الجيش اللبناني

علم الجيش اللبناني ،المصدر : www.lebarmy.gov.lb

يبلغ عدد سكان لبنان 6.100 مليون نسمة ، بينهم 2،35 مليون نسمة قوة بشرية متاحة ، وتعداد جنود الجيش اللبناني 75 ألف جندي ، وتصل ميزانية الدفاع إلى 2،5 مليار دولار ، ويحتل الترتيب العالمي 118 في سنة 2020[23] .

- تمتلك قواته الجوية 63 طائرة متنوعة بينها 3 طائرات نقل ، و5 مروحيات عسكرية .
- يمتلك الجيش اللبناني 276 دبابة ، وقرابة 2330 مدرعة ، إضافة إلى 12 مدفع ذاتي الحركة ، و 375 مدفع ميداني ، و 30 راجمة صواريخ .
- تمتلك القوات البحرية اللبنانية 57 قطعة بحرية منها 13 سفينة دورية[24] .

قائمة المراجع :

[1] الموقع الالكتروني : WWW.HOROFAR.COM تاريخ الزيارة : 27 – 12 – 2020 .

[2] الموقع الالكتروني : WWW.HOROFAR.COM تاريخ الزيارة : 27 – 12 – 2020 .

[3] الموقع الالكتروني : WWW.HOROFAR.COM تاريخ الزيارة : 27 – 12 – 2020 .

[4] عبد الرؤوف سنو : " حرب لبنان 1975 – 1990 تفكك الدولة وتصدع المجتمع ، مفارقات السياسة والنزاعات المسلحة والتسوية " ، المجلد الأول ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2008 ، الصفحة : 21 .

[5] المرجع نفسه ، ص : 21 بتصرف .

[6] عبد الرؤوف سنو ، مرجع سابق ، ص : 22 بتصرف .

[7] WWW.M.YOUM7.COM الموقع الالكتروني اليوم السابع ، إتفاق الطائف ، تاريخ الزيارة 27 – 12 – 2020 .

[8] تعرف على اتفاق الطائف ، جريدة اليوم السابع الالكترونية ، تاريخ الزيارة 27 – 12 – 2020 ، WWW.M.YOUM7.COM .

[9] www.ar.m.wikipedia.org 2020-12-27 لبنان ، تاريخ الزيارة :

[10] المادة 49 من الدستور اللبناني لسنة 1926 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17-10-1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 08-05-1929 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-01-1947 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[11] المادة 51 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17-10-1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[12] المادة 52 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17-10-1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 09-11-1943 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990).

[13] المادة 53 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17-10-1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-01-1947 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[14] المادة 55 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17-10-1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 08-05-1929 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[15] المادة 56 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17-10-1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[16] المادة 64 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[17] المادة 65 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[18] المادة 27 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17-10-1927 و بالقانون الدستوري الصادر في 21-01-1947).

[19] المادة 49 من الدستور اللبناني لسنة 1926 (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 17-10-1927 وبالقانون الدستوري الصادر في 08-05-1929 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-01-1947 وبالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[20] المادة 70 من الدستور اللبناني (المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في 21-09-1990) .

[21] المادة 20 من الدستور اللبناني .

[22] www.ar.tradingeconomics.com/lebanon/ex

[23] تصنيف GLOBAL FIRE POWER ترتيب أقوى جيوش العالم 2020 ، الموقع الالكتروني : WWW.HALAGEORGIA.COM تاريخ الزيارة : 27 – 12 – 2020 .

[24] الموقع الالكتروني : WWW.ARABIC.CNN.COM تاريخ الزيارة : 27 – 12 – 2020 .

قراءة في كتاب

قراءة في كتاب: الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية

(مجموعة مؤلفين)

محمد بلعيشة / جامعة الجزائر3

خلفية الكتاب: تحتل أسيا منذ القدم مكانا رياديا في الفكر الاستراتيجي، ولطالما إرتبطت أهميتها بأنها بوابة أو جسر السيطرة على العالم، نظرا لعمقها الحضاري الضارب في التاريخ، و تموقعها الجيوبوليتيكي الحساس، علاوة على القيمة الطاقوية والديمغرافية الهائلة، هذه الخصائص أتاحت لأسيا أن تكون أكثر مناطق العالم عمقا أهمية، وهو ما يفسر وتيرة التحركات العالمية تجاهها. ما يزيد من أهمية المنطقة هو أنها لطالما كانت ساحة للصراع الدولي حول الزعامة، وهو ما تمثل جليا إبان مرحلة ما عرف بالحرب الباردة، حيث عرفت الأقاليم الأسيوية صدامات بين عدة فواعل و أزمات لاتزال قائمة لحد الساعة؛ كان سببها التناحر العالمي حول السيطرة، هذا التنافس الذي خصص لآسيا حصة الأسد من مضماره لم يكن وليد الترف الاستراتيجي، بل انه كان مؤسسا له بمناظير جيوبوليتيكية وقواعد استراتيجية، كان الإجماع فيما بينها بأن أسيا هي مفتاح قيادة العالم، لذلك يمكن أن نفسر سبب الأزمات في أسيا، و إعطاء تفسيرات منطقية لظاهرة أن معظم المعضلات العالمية تتمركز على المجال الأسيوي. كما أن المقدرات الاقتصادية و الجغرافية والحضارية الهائلة في أسيا، تتعزز بالقوى الأسيوية الفاعلة في النظام الدولي كالصين و روسيا، لذلك فان الضمانة الوحيدة للحصول على المكانة العالمية هي إيجاد موطئ قدم في أسيا والسيطرة على احد أقاليمها ومحاولة تشكيل سياسة تطويق للمنطقة مخافة بروز قوى حقيقية منها. وهذا ما دفع كل من الدكتورة عبلة مزوزي والباحث محمد بلعيشة إلى الاجتهاد من اجل طرح فكرة الكتاب الجماعي الموسوم ب: "الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية" والذي اجتهد في كتابته العديد من الباحثين من الدول العربية تحت إشراف لجنة علمية تشمل أساتذة التعليم العالي ودكاترة من دول عربية عدة ليكون بذلك مرجعا أكاديميا محكما يساهم في مساعدة الباحثين في الشأن الأسيوي على الاستفادة منه في أعماله العلمية، وقد قدم المركز العربي الديمقراطي بألمانيا بإدارة السيد عمار شرعان كل التسهيلات من أجل الترويج لفكرة الكتاب ومن ثم تبنى رعايته ونشره إلكترونيا ليصل الكتاب إلى كل المهتمين بمثل هذه الظواهر.

مضمون الكتاب: عرف المجال الاكاديمي حالة من التحيز و التشويه للحقائق و التسويق لأفكار معينة كانت السبب لإنتاج أفكار مغلوطة وبناء صورة نمطية عن بعض مناطق العالم بأنها تتمركز دائما وراء الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن القارة الأسيوية تتوفر على اكبر الاقتصاديات العالمية،

كما أن بها اكبر عدد من القوى النووية والقوى العسكرية، وتعتبر أسيا القارة الأكبر من حيث المساحة و الكثافة السكانية، إضافة إلى الموارد الطاقوية، والأرصدة المالية الضخمة، علاوة على ذلك تشهد القارة أزمات خطيرة ذات تداعيات عالمية كالقضية الفلسطينية والأزمة السورية، لذلك و على ضوء هذه القدرات و المتغيرات يبرز لدينا الإشكال التالي:

إلى أي مدى يمكن فهم المكانة الأسيوية في النظام الدولي؟ وما هي قدراتها على التأثير في معادلة السياسة الدولية ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية والإلمام بكل متغيراتها، تم تقسيم الكتاب إلى ثماني محاور يعالج في كل محور منطقة من مناطق القارة الأسيوية. حيث تناول المحور الأول مدخلا جغرافيا تعريفيا بالقارة الأسيوية من طرف الباحث محمد بلعيشة، يعتبر هذا الجزء من الكتاب تمهيدا لمجموعة من المحاور، التي تفكك القارة الأسيوية إلى مجموعة من الأقاليم، كل محور منها يشكل جزءا من إشكالية الكتاب الرئيسية، لذلك وجب الإيفاء بتخصيص هذا العنصر كمدخل تأصيلي تتفرع منه مجموعة من المحاور كل محور يتعمق في معالجة عنصر قد أشار إليه هذا المدخل.

المحور الثاني جاء بعنوان: **منطقة غرب أسيا**، وقد تناول هذا المحور موضوعين الأول حول الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط للدكتورة ليلى مداني، تعالج هذه الدراسة الأهمية الجيو-استراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط والتي تنبع من الأهمية الجغرافية والحضارية للمنطقة وخاصة الأهمية الاقتصادية، وهذا ما جعل السياسة الخارجية للدول الكبرى نشيطة اتجاهها نظرا لكونها رهانا أساسيا بالنسبة لمستقبل تحقيقها لمصالحها وزيادة قوتها، خاصة اليوم في ظل عودة التجاذبات التقليدية التي كانت في اطار الحرب الباردة بين القادة التقليدين لها، ولكن بشكل جديد بعيدا عن الايدلوجيا وقريبا إن لم نقل ضمن عمق مصالح نقيضي المعادلة الولايات المتحدة الأمريكية كطرف وروسيا على الطرف النقيض لها. والموضوع الثاني حول أهمية الشرق الأوسط في ميزان القوى الإقليمي والدولي للأستاذة وفاء بوكابوس، حيث حاولت من خلال دراستها فهم وتفسير توجهات القوى العالمية و الإقليمية للشرق الأوسط، فالأهمية المتعددة الأبعاد التي يتربع عليها إقليم الشرق الأوسط، جعلت منه قيمة استثنائية بالنسبة للفواعل الدولية أو الإقليمية، حيث اصبح موردا طاقويا ضامنا للتطور الاقتصادي للدول الكبرى، كما يعتبر فضاءا حيويا وفرصة للوصول إلى السيادة العالمية نظرا لما يملكه من خصائص جغرافية، إضافة إلى الرصيد القداسي الذي جعله في محط أنظار بعض القوى إرثا تاريخيا يجب استعادته.

أما المحور الثالث فجاء بعنوان: **منطقة شمال آسيا**، تم التعرض من خلاله إلى دراسة بعنوان الزحف الروسي من أوراسيا إلى الشرق الأوسط للباحثة تسعديت كلاليش تسعى من خلال دراستها إلى للتعرف على مكانة الشرق الأوسط في سياستها الخارجية من حيث الفرص والتحديات فيها، فروسيا الأوراسية بعدما استعادت مكانتها كقوة إقليمية في جوارها القريب، وبنت علاقات استراتيجية مع قوى أسيا الكبرى "الصين والهند" توجهت إلى جوارها البعيد في الشرق الأوسط لتستعيد مكانتها العالمية، فمن جورجيا إلى أوكرانيا فسوريا، تزحف روسيا بقوتها في جغرافية أسيا سعيا للحفاظ على مصالحها وخلق فرص لصالحها من أجل استعادة أمجادها، في المقابل تواجهها تحديات كثيرة أهمها استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في ظل إدارة الرئيس "ترامب" خاصة تجاه إيران وسوريا.

المحور الرابع كان بعنوان: منطقة شرق أسيا تعرض إلى موضوعين، الأول يتناول الطموح الصيني وتأثيره اتجاه تغيير بنية النظام الدولي في إطار مقاربة القوة للدكتور جمال فاضي، تهدف دراسته لتحليل وفهم مقومات وعناصر الطموح والقوة التي تمتلكها الصين وتؤهلها للنمو والصعود كقوة عالمية مؤثرة في مستقبل النظام الدولي، وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تفسير لتأثير الثقل الآسيوي على هيكل النظام الدولي من خلال محاولة الربط بين افتراضات نظرية تحول القوة ومسألة مستقبل النظام الدولي في ظل ازدياد قوة الصين أن تقدم طرحًا لطبيعة وضع هذا المستقبل، وما إذا كان ذلك النمو يمثل بالفعل تحولاً في موازين القوى لمصلحتها على حساب الولايات المتحدة، وتأثير ذلك على بنية النظام الدولي، وقد انطلقت الدراسة من فرضيتين مفادها أن بنية النظام الدولي هو انعكاس لمكونات القوة والقدرة التي يمتلكها الفاعلين الأساسيين فيه، وأنه كلما زادت مقومات القوة الصينية المقترنة بطموحها وإدراك على لعب دور ، كلما كان لها تأثير أكبر في صياغة وتشكيل النظام السياسي الدولي. أما الموضوع الثاني جاء بعنوان: السياسة الصينية في أسيا ومستقبل التوازنات الاستراتيجية للأستاذة أسماء بن مشيرح، فكرة الكتاب تطلق بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ككتلة أمنية وأيديولوجية، حيث حدث فراغ في ميزان القوة الإقليمي والدولي، ممّا جعل الصين تحاول الصعود إلى القطبية الدولية عبر التوسّع في محيطها الإقليمي، واستغلال ما تملكه من مقومات ومؤشرات تساعدها على هذا الصعود. لكنّ تحوّل ثقل القوة في آسيا يطرح الكثير من المسائل التي تعيق ذلك، كالمعضلة الأمنية في جنوب آسيا و التنافس على الزعامة الإقليمية مع الهند ،وأيضًا التوجّه الأوراسي في الاستراتيجية الروسية و الذي سيؤثّر على نفوذ الصين إقليميا خاصة في آسيا الوسطى(المباراة الكبرى الجديدة) ، بالإضافة إلى دور الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا و قدرتها على تغيير حركة التوازن الاستراتيجي عبر المحاور الأمنية. إنّ قدرة الصين على التعامل مع المعطيات الجديدة في السياسة الدولية

مرهون بكيفية إدارة علاقاتها مع القوى الكبرى في آسيا، و محاولة تشكيل كتلة جديدة بكسب الدول الصغرى في المنطقة عبر استخدام قوتها الناعمة، و تقديم المساعدات الاقتصادية لها كبوابة للحصول على استثمارات أخرى، انطلاقًا من السياسة البراغماتية و بعيدًا عن الطرح الأيديولوجي.

المحور الخامس: **منطقة جنوب شرق آسيا**، وقد تناولت في هذا المحور الدكتورة عائشة حمايدي دراسة حول أمركة الثقافة كوسيلة لتحقيق الأهداف الجيو استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق أسيا، حيث ترى الدكتورة أنه في ظل الأهمية القصوى لمنطقة أسيا عامة و جنوب شرق آسيا خاصة، سياسيا و جغرافيا و اقتصاديا و أمنيا، باتت هذه المنطقة قلب اهتمام الاستراتيجية الأمريكية، حيث شرعت هذه الأخيرة في وضع الخطط المستقبلية و تعبئة انتشار نفوذها و تمركز قواعدها. لم تجد الولايات المتحدة الأمريكية سوى نشر الثقافة الأمريكية كوسيلة من شأنها أن تسهل انقياد دول المنطقة لتحقيق الهيمنة الأمريكية و تحقيق المصالح الأمريكية ووضعها في قاطرة التبعية الأمريكية. هذا الهدف ظلت مراكز البحوث و الدراسات الأمريكية تتعرض له بإسهاب، و ذلك تحت ذرائع مختلفة، منها: أن أنظمة التعليم التقليدية في مناطق جنوب شرق أسيا سوف تظل تشكل أحد أبرز محفظات المخاطر و التهديدات، طالما أنها الأكثر دورا في إنتاج العقل المتطرف و الثقافة الأصولية الإسلامية.

المحور السادس: **منطقة أسيا الوسطى**، وقد تناول دراسة بعنوان: الجمهوريات الإسلامية في أسيا الوسطى والقوقاز بين الأهمية والتنافس الدولي للأستاذة نهى الدسوقي، حيث ترى أن الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز من أهم المناطق الحيوية على مستوى العالم. وذلك نظرًا لطبيعتها الجغرافية وأهميتها الجيوبوليتكية والاقتصادية التي جعلتها محط أنظار عديد من القوى الإقليمية والدولية. وقد استخدمت الدراسة كلًّا من النظرية الواقعية الجديدة ومنهج تحليل النظم باعتبارهما الأنسب والأكثر ملائمة للدراسة. وقد توصلت الدراسة لعديد من النتائج على المستوى الاقتصادي والسياسي. هذا وقد حاولت الدراسة تقديم رؤية تحليلية للأوضاع الراهنة في المنطقة، مع محاولة تقديم بعض التوصيات.

المحور السابع: **منطقة أسيا الهادي**. تم التطرق فيه إلى موضوعين، الأول بعنوان مدخل تعريفي لمنطقة أسيا الهادي(الباسيفيك) للدكتورة عبلة مزوزي، حيث ترى الدكتورة أن منطقة آسيا والمحيط الهادي تعتبر واحدة من المناطق التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين في حقل الدراسات الآسيوية خاصة والدراسات السياسية العالمية عموما، فالفواعل الرئيسية في المنطقة تعتبر النقطة الأولى المهمة التي جذبت اهتمام الباحثين، فوجود قوة بوزن الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان يثير العديد من التساؤلات عن طبيعة التجاذبات والتعقيدات التي قد تثيرها علاقات هذه الدول في شكلها التعاوني أو التصادمي. أما

الموضوع الثاني فكان حول الانتقال الجيوستراتيجي للقوة نحو الشرق ومستقبل التنافس في منطقة أسيا الهادي للباحث عبد الرزاق خليج، يرى في أن منطقة آسيا المحيط الهادئ (الباسيفيك) تُشكل أحد أهم العوالم الرئيسية للصراع المستقبلي العالمي بين العديد من الفواعل الدولية التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا) و أخرى صاعدة في مقدمتهم الصين . و هنا يسعى كل طرف إلى إيجاد نطاق جغرافي أوسع في سبيل تحقيق مصالحه الاستراتيجية بتفعيل تحالفاته مع دول إقليمية بمنطقة آسيا المحيط الهادئ على غرار اليابان و كوريا الجنوبية في مقابل الصين و روسيا و كوريا الشمالية، حسابات تميزت بطابعها الاستراتيجي الفعال يجمع بين العامل الاقتصادي الإقليمي وبين سياسية تعميق الأدوار في مناطق أشمل و أوسع عبر العالم، لخّصته استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الأخيرة التي أقرتها إدارة ترامب و التي وجهت أجنداتها نحو منطقة الباسيفيك ضمن أهم أولويات توجهاتها الاقتصادية والعسكرية في القرن الحادي والعشرين.

المحور الثامن: **منطقة شبه القارة الهندية**، وهو المحور الأخير تناول دراسة بعنوان: البعد الاستراتيجي للهند وباكستان في أسيا وهي دراسة مشتركة للأستاذة فاطمة الزهراء صفراوي والأستاذ فودى مصطفى كمال، يرى الباحثان أن الهند وباكستان حاليًا من أهم القوى الإقليمية الصاعدة في قارة آسيا ومن المتوقع في المستقبل أن تكون إحدى أهم القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وعليه فلم تعد قوة القارة الآسيوية اقتصادية فقط وإنما ازدادت قوتها العسكرية أيضا، والدليل على ذلك ما جاء في تقرير التوازن العسكري لعام 2012 الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، والذي نوه فيه أنه أول مرة في تاريخ القرن الحادي والعشرين تتفوق القوى العسكرية لدول القارة الآسيوية على نظيرتها الأوروبية، ولكن من المتوقع اتجاه هذه القوى- رغم الخلافات الموجودة بينها- لاستكشاف وتطوير التقارب الاستراتيجي والسياسي لجعل هذا التحول أكثر تأثير وفاعلية وأهمية والذي تزامن مع وطأة الأزمة المالية العالمية التي أصابت اقتصاديات الأمريكية والأوروبية.

قدم الكتاب مجموعة الاجتهادات المتمثلة في كل هذه المقالات المتنوعة والتي غطت بعض الأجزاء في كل منطقة موجودة في القارة الآسيوية، بهدف الإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة لمعالجة هذا الكتاب في أن المكونات الجيبوليتيكة الاستراتيجية والاقتصادية والثقافية الآسيوية المستفاد منها والتي لاتزال غير ظاهرة ساهمت في استقطاب القوى الكبرى من أجل تعظيم قوة التأثير والدور والتواجد الدولي عبر الاستفادة من الامتيازات التي تحويها المنطقة، وهذه نقطة بالرغم أن المستفيد منها دول غير آسيوية لكنها توحي في جانب أخر عن المكانة والثقل الآسيوي في السياسة الدولية.

إلى جانب ذلك هناك تطور ملحوظ على مستوى القارة استمدته دولها من تجاربها خلال الأزمات، مما ساهم في ظهور بعض القوى الأسيوية الصغرى والكبرى كالصين والهند التي باتت تشق طريقها من اجل رسم استراتيجيات ذات تأثير إقليمي ودولي، وهذا ما يؤكد على الدور الآسيوي في هندسة السياسة الدولية وقدرة التأثير على سياسات القوى الكبرى التي باتت مدركة لإمكانيات العديد من القوى الأسيوية والذي يعيق سياساتها التي باتت تظهر إخفاقاتها في الكثير من الحالات، فالبعد الطاقوى والاقتصادي والثقافي والعسكري والتكنولوجي والجيبوليتيكي لآسيا مكن دولها من استيعاب القيمة والمكتسبات التي يمكن جنيها من خلال توظيف قدرة الجذب والتأثير عبر هذه الإمكانيات.

لذا من جملة الاستنتاجات التي خرجنا منها في هذا الكتاب يمكن ذكر بعضها عبر النقاط الآتية:

- فكرة انتقال القوة إلى القارة الآسيوية بالأفضلية التي تشكلها بعض القوى التي تنتهج نهجا سلميا في صعودها كالصين أو بعض القوى التي تنتهج نهجا تصادميا كإيران وكوريا الشمالية وتركيا يثير الهواجس لدى القوى الكبرى الكلاسيكية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعيش حالة من التخبط في سياساتها الخارجية ناتجة عن عدم قدرتها على إيجاد تفسير نظري أو واقعي لمواجهة الصعود القوي لمثل هذه القوى التي تحاول فرض توازن معين مع القوى الكبرى، والذي لا نجد له تفسيرا في النظريات الكلاسيكية الغربية التي طالما هيمنت على حقل العلاقات الدولية لفترات كبيرة.

- تحاول الدول الآسيوية ملئ الفراغ السياسي والاستراتيجي في القارة الآسيوية بتواجدها في جل أزماته ومحاولة تطوير قدرتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية لفرض نوع من التوازن الذي يجعل من أدوارها لا تقتصر في الحيز الجغرافي الآسيوي وإنما تتعداه لتجعله بعدا دوليا ذا تأثير على مجمل السياسات الدولية بأبعادها وحيثياتها المتنوعة.

- العودة الروسية القوية باعتبارها قوة اوراسية وتحالفاتها التي شملت معظم الدول الأسيوية والتقارب السياسي الذي تدرك فوائده كل دولة من دوله يضفي إلى تغيرات مستقبلية كبيرة، قد تجعل معايير التحكم في القارة الآسيوية ترجع إلى دولها ما سينعكس حتما على البيئة الدولية ويجعل من هذا التفسير الأقرب إلى القول بأن هذا القرن سيكون أسيويا.

Asian issues

International scientific periodical journal

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de